جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين

إعداد
عماد أحمد عبد الكريم سلامة

إشراف
أ. د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2015م

الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين

إعداد

عماد أحمد عبد الكريم سلامة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2015/6/11م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. أ. د. عبد الستار قاسم / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. احمد فارس / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. ابراهيم ابو جابر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقي قطرة حب إلى فلسطين، إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء (والدتي الحبيبة)، إلى نفس والدي العزيز الذي اسأل الله تعالى أن يتغمده بواسع رحتمه، إلى القابعين في سجون الاحتلال، إلى المنفيين داخل أوطانهم، إلى كل مهتم بالقضية الفلسطينية وإلى كل من عمل وساهم في رفعة هذا الوطن أهدي عملي هذا.

الشكر والتقدير

في مثل هذه اللحظات لا يسعني إلا تقديم الشكر لله تعالى أولاً بأن من علي ووفقني لإنهاء عملي المتواضع هذا، ثم أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضّل علي بقبول الإشراف على رسالة الماجستير، أستاذي ومعلمي الفاضل: أ.د عبد الستار قاسم وكافة أساتذتي الأفاضل الذين كانوا منارة في دربي، كما كان من الواجب علي شكر من وقفت إلى جانبي طوال الوقت وسهرت معي ولأجلي الليالي إلى زوجتي الغالية و صديقي العزيز محمد الأعرج.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالب: عماد احمد عبد الكريم سلامة

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ١١/٦/٢٠١٥

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الملاحق	ط
	الملخص	ي
	الفصل الأول: مقدمة وخلفية الدراسة	**1**
1.1	المقدمة	2
2.1	مشكلة الدراسة	6
3.1	أهمية الدراسة	7
4.1	أهداف الدراسة	8
5.1	أسئلة الدراسة	8
6.1	فرضية الدراسة	9
7.1	حدود الدراسة الزمانية والمكانية	9
8.1	منهجية الدراسة	10
9.1	مبررات الدراسة	10
10.1	الدراسات والأبحاث السابقة	11
	الفصل الثاني: الدولة اليهودية قراءة في المفهوم والدلالات	**14**
1.2	تمهيد	15
2.2	مبررات إسرائيل لإعلانها دولة يهودية	16
3.2	الفكرة والدولة "دراسة في المفاهيم والمصطلحات"	17
4.2	الدور البريطاني في إنشاء دولة الكيان الإسرائيلي	22
5.2	تطور مفهوم العبري واليهودي	26
6.2	الكيان الإسرائيلي الاسم والمضمون	28
7.2	الطابع القومي للدولة وما يتمخض عنه	30
8.2	تطور المطالب الإسرائيلية	32
9.2	اليهودية والديمقراطية	33

الرقم	الموضوع	الصفحة
10.2	التشكيل الديمغرافي والقانوني في إسرائيل	35
	الفصل الثالث: تأثير الاعتراف بيهودية الدولة على العملية التفاوضية وعلى الواقع السياسي المعاش في الاراضي الفلسطينية المحتلة واراضي السلطة الوطنية الفلسطينية	**40**
1.3	أبعاد وأسباب المطلب	41
1.1.3	أسباب إصرار الكيان الإسرائيلي بمطلب الاعتراف بالدولة اليهودية	49
2.1.3	العملية التفاوضية ونظرة المجتمع الإسرائيلي بالاعتراف بالدولة اليهودية	51
2.3	مفهوم السلام لدى الأحزاب الإسرائيلية	58
1.2.3	التيارات الفكرية- السياسية الأساسية في الأحزاب الإسرائيلية	59
	الفصل الرابع: المواقف الإسرائيلية والفلسطينية من إعلان إسرائيل دولة يهودية	**62**
1.4	ردودات "يهودية الدولة" على المستوى الإسرائيلي	63
1.1.4	المواقف الإسرائيلية من إعلان إسرائيل دولة يهودية	64
1.1.1.4	حزب اليكود	65
2.1.1.4	حزب شاس	66
3.1.1.4	حزب كديما	66
4.1.1.4	حزب العمل	67
2.1.4	حزب البيت اليهودي القومي	68
2.4	ردودات "يهودية الدولة" على المستوى الفلسطيني	68
3.4	تأثيرات اعتراف الفلسطينيين بشكل خاص والعرب بشكل عام بإسرائيل دولة يهودية	70
1.3.4	التأثير على القضية الفلسطينية بشكلٍ عام	70
2.3.4	تأثير الاعتراف على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني	71
3.3.4	تأثير الاعتراف على حق العودة	74
4.3.4	التأثير على القدس	83
1.4.3.4	مفهوم الهيكل عند اليهود	83
2.4.3.4	القدس عند اليهود	83

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.4.3.4	الإجراءات التعسفية الإسرائيلية في القدس	86
5.3.4	التأثير على الاستيطان	89
6.3.4	تأثير الاعتراف على السيادة الفلسطينية	95
1.6.3.4	نظرية الدولة	96
	الخاتمة	**100**
	النتائج والتوصيات	**103**
	قائمة المصادر والمراجع	**106**
	الملاحق	**120**
	Abstract	**b**

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	وثيقة وعد بلفور	120
ملحق (2)	نص وثيقة وعد بلفور باللغة الإنجليزية	121
ملحق (3)	وثيقة وعد بلفور النسخة الأصلية الموجهة للحركة الصهيونية	122
ملحق (4)	مقتبسات من قرار الجمعية العامة 181، (الـــدورة 2، 29 نـــوفمبر 1947)	123

الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين

إعداد

عماد أحمد عبد الكريم سلامة

إشراف

أ. د. عبد الستار قاسم

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين، حيث نبعت أهمية هذه الدراسة في كونها دراسة تبحث في الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، ولذلك قد تمثلت المشكلة الرئيسية بأن الاعتراف بيهودية دولة الاحتلال الإسرائيلي يسهم في توتير الوضع السياسي، وقد يؤدي بالعملية السلمية إلى طريق مسدود وصعب في حال رفض الطرف الفلسطيني هذا المطلب.

افترضت الدراسة أن الاعتراف بيهودية الدولة معوق حقيقي يحول دون اعتراف الاحتلال بدولة فلسطين، وأن الهدف الإسرائيلي من تقديم هذا المطلب هو مضيعة للوقت وإشغال المفاوض الفلسطيني والقوى الفاعلة إقليمياً ودولياً بمعارك سياسية غير مجدية، وإن طرح يهودية إسرائيل يشكل رفضاً تاماً لإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م.

تم الاعتماد على منهج النظم الوظيفية، لما يمثله من ضرورة تساعد الباحث في فهم عقلية صانع القرار، والعمل البنائي المؤسسي في دولة الاحتلال الإسرائيلي،واستعان الباحث كذلك بمنهج تحليل السياسات العامة لما يمثله من أهمية تسهم في طرح البدائل، ووضع الحلول التي تقدم لصانع القرار والمفاوض الفلسطيني.

في هذه الدراسة تم مناقشة مفهوم الدولة اليهودية، وتبعات ذلك على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وإن الاعتراف بيهودية الدولة يشكل إنهاء تاماً للعملية السلمية شكلاً ومضموناً، فمن حيث المضمون تكون كافة القضايا الجوهرية التي تشكل القضية الفلسطينية، والمتمثلة بحق العودة والقدس واللاجئين والمستوطنات والسيادة، بأنها أصبحت جزءاً من

الماضي، وأن هذه القضايا تعتبر قضايا جوهرية تشكل القضية الفلسطنية، وأن الاحتلال غير مسؤول نهائياً عن ما حصل للشعب الفلسطيني على مدار سبعين عاماً، أما من حيث الشكل فإن القضية الفلسطينية تكون قد أصبحت من الماضي ولا وجود لها على الساحة السياسية.

في المقابل يصعب موافقة أي طرف فلسطيني على الاعتراف بيهودية الدولة، لأن هذا الاعتراف سوف يواجه برفض فلسطيني شعبي في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات والمهجر ومناطق ال48، وقد تؤدي مثل هذه الخطوة إلى فقد السلطة الوطنية الفلسطينية شرعية وجودها.

توصل الباحث إلى أن مفهوم الدولة اليهودية هو مفهوم ديني بالدرجة الأولى، ولكن له أبعاد ومغازي وغايات سياسية، تهدف من خلالها إسرائيل إلى استئصال كل ما له علاقة بالواقع العربي المعاش، سواءً أكان ضمن حدودها الجغرافية التي نشأت على أثرها عام 1948، أو الحدود التي امتدت إليها يدها فيما بعد حرب عام 1967، بمعنى أن الدولة اليهودية ستشكل في مضمونها إذا تم الاعتراف بها فلسطينياً أو عربياً أو دولياً أو مجتمعةً،ستشكل نهاية القضية الفلسطينية بكافة مركباتها.

الفصل الأول

مقدمة وخلفية الدراسة

الفصل الأول

مقدمة وخلفية الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر جولة المفاوضات التي بدأت في آذار/ 2013م بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ليست هي الأولى من نوعها بل سبقها جولات متعددة من المباحثات والاجتماعات وجلسات التفاوض، وذلك منذ مباحثات مدريد في تشرين الأول / 1991م، وتكونت هذه المباحثات من اجتماع وحيد شارك فيه مجمل أطراف النزاع في منطقة الشرق الأوسط (منظمة التحرير الفلسطينية، إسرائيل، سوريا، لبنان، الأردن) في حين إن الطرف السوري لم يستمر في هذه المباحثات، وكانت برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وأعقبها مفاوضات ثنائية بين الاحتلال الإسرائيلي ومشاركة الدول العربية وحضرت المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية المباحثات في وفد مشترك تديره الأردن.

أقرت المفاوضات بين الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية صيغة تسهم في إبرام اتفاق ينص على قيام حكم ذاتي لمدة خمس سنوات، وإجراء مفاوضات تتعلق بالتوصل إلى حلول للمسائل المتعلقة بوضع ثابت ودائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وكان هناك اعتراف إسرائيلي ضمني بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية وذلك من خلال رسائل الاعتراف المتبادلة بين ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي وذلك في 1993/9/9 وقبول منظمة التحرير الفلسطينية بحكم ذاتي مؤقت في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أعقب مفاوضات مدريد اجتماعات متعددة الأطراف مهدت لتوقيع اتفاق السلام الشهير بأوسلو في 13 أيلول / 1993م، دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 13 تشرين الأول / 1993م، تضمن تأسيس إدارة حكم ذاتي في قطاع غزة وأريحا، نص على الاعتراف المتبادل بين الطرفين في إطار العيش معاً في سلام وضمان قيام سلام عادل وشامل، والاعتراف بحق

إسرائيل في العيش بسلام وأمان، يتضمن الاتفاق تخلي منظمة التحرير الفلسطينية عن مقاومة الاحتلال عسكرياً، وفي المقابل اعترف الاحتلال الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للفلسطينيين.

تضمن إعلان المبادئ نقاطاً منها إجراء انتخابات مجلس تشريعي فلسطيني، ونقل السلطات والصلاحيات التشريعية لذلك المجلس، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي وإعادة انتشارها في الضفة الغربية خارج التجمعات المأهولة بالسكان، ونص الاتفاق على تأليف لجنة ارتباط ولجنة تعاون اقتصادي لأغراض الأمن والمياه والكهرباء والمال والنقل والتجارة والصناعة والبيئة، وتقرر البدء في مفاوضات تعالج القضايا العالقه[1].

تم التوصل إلى اتفاقيات مرحلية بهدف تنفيذ بنود اتفاق أوسلو، ومن ضمن هذه الاتفاقيات: اتفاق القاهرة في 9 شباط عام 1994م وضمنت إسرائيل لنفسها من خلال هذا الاتفاق سيطرة كاملة على مناطق العبور بين أراضي الحكم الذاتي والأقطار العربية المجاورة، تتحكم إسرائيل في دخول وخروج الأشخاص والبضائع.

كان أول هذه الاتفاقيات اتفاقية أوسلو والتي عرفت باسم اتفاقية غزة أريحا أولاً في 13 أيلول عام 1993م، وأتاح هذا الاتفاق دخول عناصر الشرطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا تمهيداً للانتشار في مناطق الحكم الذاتي، وترتب عليه إعادة انتشار وتموضع لقوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتم تحديد الطرق التي يسمح بأن تسلكها عناصر الشرطة الفلسطينية في النهار فقط.

شملت الاتفاقيات المرحلية اتفاق طابا – أوسلو 2 في 28 أيلول عام 1995م، ونصت على توسيع مناطق الحكم الذاتي، وتنظيم أول انتخابات فلسطينية، وتضمنت إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي خارج المناطق التي منحت لسلطة الحكم الذاتي، وذلك بداية من تشرين الأول عام 1995م ولغاية تموز عام 1997م، ورفضت سوريا ولبنان حضور حفل توقيع الاتفاق

[1] منير شفيق، ملخص كتاب "اتفاق أوسلو وتداعياته"، لبنان – بيروت، مجلة العودة، مجلة فلسطينية شهرية، العدد 72، أيلول / 2013م، http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=73&MenuID=164

في تشرين الأول عام 1995م، وتم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق وهي: المنطقة(أ) وتشمل انتشار عناصر الشرطة الفلسطينية في المدن الرئيسية الكبرى (نابلس، رام الله، بيت لحم، جنين، طولكرم، قلقيلية)، والمنطقة (ب) وتنص على انتشار عناصر الأمن الفلسطيني في هذه المنطقة، والتي تضمما يقارب 450 قرية فلسطينية، ويسكنها 68% من أبناء الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، إلا أن إسرائيل أخضعت أغلب هذه القرى وضمتها للمنطقة (ج) حيث المسؤولية الأمنية والإدارية فيها تخضع للإدارة المدنية ويحتفظ الاحتلال الإسرائيلي بمهام الأمن في هذه المناطق، والمنطقة (ج) وتشكل غالبية أراضي الضفة الغربية، وهي الأرياف وتضم مساحات شاسعة من الأراضي، في حين تخضع مناطق (ج) للسيادة الإسرائيلية الكاملة في مجالات الأمن والنظام العام والإدارة.

تم توقيع اتفاق الخليل في 16 كانون ثاني عام1997م، ونتج عنه إخلاء الاحتلال الإسرائيلي 80% من مساحة مدينة الخليل، ولم يكتمل الانسحاب بسبب التواجد الاستيطاني الكثيف داخل المدينة وحولها، ونتيجة لهذا الاتفاق كما يرى بعض المحللين والمراقبين أقدم إسرائيلي باغتيال إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه[1].

كان يأمل الطرف الفلسطيني المفاوض أن تنتهي جولات التفاوض والاتفاقيات المرحلية الموقعة إلى نتيجة مفادها إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م بما فيها شرقي القدس عاصمة لدولة فلسطين، وتم الانتهاء من كل الإجراءات الإدارية على الأرض، وانتهت الفترة الزمنية المتمثلة بخمس سنوات وكان من المتوقع في نهايتها تحقيق المطالب الفلسطينية المختزلة في السيادة وحق تقرير المصير. وفي كل لقاء كان الوفد الإسرائيلي المفاوض يماطل ويؤجل، وتأزم الوضع في نهاية عام 1999م بعد جولات ولقاءات في "كامبد ديفيد" الثانية "واي ريفر" "واي بلانتيشن"، وكانت نهاية التفاوض في حينه الوصول

[1] تقرير صادر عن مركز الإعلام والمعلومات الفلسطيني، نشر في جريدة الوطن، مشرفها العام محمد عوض، تقرير رسمي يكشف مفاجآت مثيرة في عملية اغتيال رأبين، يؤكد التقرير إن وراء اغتيال إسحاق رأبين جهات إسرائيلية رسمية، 19 تشرين ثاني / 2003م /http://www.egyptiangreens.com docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=4482&subcategoryid=261&categoryid=36

لمأزق سياسي وفشل تفاوضي، حيث استشعر الجانب الفلسطيني حجم المأزق وحجم الضغط الذي يمارسه الاحتلال على الأرض ومن وخلفه الولايات المتحدة الأمريكية. انتهت هذه المرحلة باجتياح إسرائيلي للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2003 بالاضافة الى التضييق على السلطة الفلسطينية في التنقل وفي قيامها بأعمالها الإدارية والمالية في المؤسسات والمحافظات، بهدف إخضاع الإرادة الفلسطينية للابتزاز الإسرائيلي اليومي.

اندلعت أحداث الانتفاضة الثانية (الأقصى) في 28 أيلول عام 2000م، وتخللها اجتياحات قوات الاحتلال الإسرائيلي للمدن، واعتقالات بالجملة واغتيالات للقادة والنشطاء، وكذلك فرض حصار على مقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله حتى تم اغتياله في 12 تشرين الأول عام 2004م. سبقه اغتيال الشيخ أحمد ياسين في 22 عام آذار 2003م، وانتهى الأمر بسيطرة الاحتلال على الانتفاضة والإجهاز عليها، وتم تمهيد الأجواء بهدف الدخول في مرحلة تفاوض جديدة بحجة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وتحقيق الرفاه والتنمية، وتم انتخاب محمود عباس أبو مازن رئيساً للسلطة الفلسطينية من خلال انتخابات رئاسية، مما أسهم في إعادة تنشيط ما تم البناء عليه بعد توقيع اتفاق أوسلو وتم إعادة هيكلة مؤسسات السلطة الأمنية والإدارية وإجراء انتخابات محلية وبرلمانية مهدت بشكل مباشر وغير مباشر لاستمرار النهج التفاوضي، وأسهمت في تعزيز الإحباط المؤقت بين شرائح ونخب الشعب الفلسطيني.

في خضم هذا المشهد تم التمهيد لجولات تفاوض جديدة، وطرحت خطة خارطة الطريق على الفلسطينيين عام 2002 في عهد الرئيس أبو عمار، حيث أعيد طرح خطة خارطة الطريق من جديد بعد وضع تعديلات اشترطها الاحتلال الإسرائيلي ووافق عليها الطرف الفلسطيني المفاوض بعد تولي الرئيس محمود عباس(أبو مازن) سدة الحكم في السلطة الفلسطينية، ومن ضمن التعديلات الإسرائيلية نزع سلاح الفصائل الفلسطينية وتفكيك خلايا العمل المسلح ووقف المقاومة.

قام الجانب الإسرائيلي في استئناف الاستيطان الذي لم يتوقف في السابق وأثناء جولات التفاوض هذه والتي لم تأت بجديد لصالح القضية الفلسطينية، ورغم ذلك تشبث المفاوض

الفلسطيني بورقة التفاوض وحاول استغلال الدبلوماسية الدولية والذهاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لنيل عضوية دولة، إلا انه لم يحقق إنجازاً على صعيد المطالب الفلسطينية.

طرح الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً شرط الاعتراف بيهودية الدولة من قبل الفلسطينيين مقابل موافقة الاحتلال على الاستمرار في التفاوض، في حين إن الاحتلال يتنصل من الالتزام بالتفاهمات التي اتفق عليها مع المفاوض الفلسطيني (تظهر دائماً خلافات حول تفسير مضامين بنود الاتفاقيات)، حيث تنصل الاحتلال من تنفيذ بعض التعهدات التي قدمها على شكل تفاهمات في السابق والتي تلت اتفاق أوسلو، وذلك لأنه استطاع تحقيق انجازات أتاحت له حيزاً من التحرك إقليمياً ودولياً ووفرت له الأمن وعادت عليه بالرخاء الاقتصادي، ومنذ التوقيع على الاتفاقيات المرحلية المتعاقبة والاحتلال يراوغ في مواقفه تجاه قضايا الحل النهائي شرقي القدس والحدود والمعابر والمياه واللاجئين والأسرى، في حين انه كان يطرح على طاولة التفاوض شروطاً جديدة في كل استئناف جديد للمفاوضات، مستغلاً عجز المفاوض الفلسطيني، والانقسام الفلسطيني الداخلي وما يشهده الجوار العربي من تفكك وصراعات على الحكم. حيث طرح الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً شرط الاعتراف بيهودية الدولة أثناء التفاوض مع الجانب الفلسطيني حين استشعر هشاشة موقفه التفاوضي أمام قضية وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967م إضافة لتنصله من مجمل التفاهمات غير المكتوبة حول القضايا.

2.1 مشكلة الدراسة

إن المطلب الذي قدمه الاحتلال الإسرائيلي في آب من العام 2013م أثناء جولة التفاوض الأخيرة مع الفلسطينيين والقاضي بضرورة الاعتراف بيهودية دولة الاحتلال الإسرائيلي يسهم في توتير الوضع السياسي وقد يؤدي بالعملية التفاوضية إلى طريق مسدود وصعب في حال رفض الفلسطينيين هذا المطلب، وأن لهذا الرفض تأثيراته السلبية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وقد يعاني منها المواطن الفلسطيني في حياته اليومية، وقد تنعكس آثارها على المواطن الإسرائيلي وإن لم تكن بنفس المستوى من المعاناة التي قد يواجهها الفلسطيني.

في المقابل يصعب موافقة أي طرف فلسطيني على الاعتراف بيهودية الدولة، في كلا الحالتين لن يَقدِم الاحتلال الإسرائيلي على الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي الرابع من حزيران عام 1967م بما فيها شرقي القدس، والسبب أنه لا تمارس عليه ضغوط حقيقية تجبره على تقديم تنازل، وفي حين أنه يمتلك العديد من نقاط القوة التي تسهم في استمرار التفاوض.

3.1 أهمية الدراسة

جاءت الدراسة لتقدم مادة تبحث في آخر مستجدات العملية التفاوضية بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، رغم أن موضوع التفاوض كتب فيه سابقاً إلا أن هذه الدراسة جاءت لتبحث في معطيات ومطالب جديدة رافقت اتفاق الإطار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية هو مطالبة إسرائيل للفلسطينيين بالاعتراف بيهودية الدولة، وتتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1. تلقي الدراسة الضوء على موضوع سياسي حديث له آثاره الاقتصادية والأمنية والاجتماعية على المشهد العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والمنطقة عموماً.
2. عنوان الدراسة جديد، اقتصرت الكتابات السابقة فيه على بعض المقالات والدراسات المختصرة.
3. تقدم الدراسة براهين ودلائل حول جدوى الاستمرار في عملية التفاوض السياسي.
4. تبحث الدراسة في مدى إمكانية إقامة دولة فلسطين وفق المعطيات المتوفرة والمطالب والعراقيل التي تضعها دولة الاحتلال على طاولة التفاوض في كل جولة تفاوض جديدة.
5. تبحث الدراسة في موضوع الدعوة لجولة جديدة من التفاوض في ظل الظروف العامة الصعبة المحيطة التي يعيشها الإقليم العربي عموماً.
6. تبحث أيضاً في أسباب فشل مبادرة جون كيري لاعادة العملية التفاوضية.

7. تبين الدراسة الموقف الفلسطيني والإسرائيلي من نصوص اتفاق الإطار الذي تحدثت عنه وسائل الإعلام.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وأثره على إقامة دولة فلسطين، ويتفرع عن ذلك الموضوع مجموعة من الأهداف التفصيلية، وهي:

1. تبحث هذه الدراسة في حدود العلاقة التي تربط بين الاعتراف (كدولة يهودية) وأثره على إقامة دولة فلسطين، وعلى الشعب الفلسطيني ككل، وعلى الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948م، وعلى حق العودة.
2. تقدم الدراسة توصيات لصانع القرار الفلسطيني تساعده في البحث عن بدائل سياسية تسهم في تحريك العملية التفاوضية المتأزمة.
3. تقدم الدراسة بعض الحلول المرحلية المؤقتة لصالح صانع القرار الفلسطيني.
4. تقدم الدراسة نظرة استشرافية لمستقبل الأوضاع السياسية في القريب المنظور.
5. تبحث هذه الدراسة في نصوص اتفاق الإطار الذي قدمه وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون كيري.
6. تأثير الاعتراف على الأوضاع السياسية الفلسطينية.

5.1 أسئلة الدراسة

حتى تكتمل مادة هذه الدراسة البحثية ويستقر فهمها وتدرك العلاقة بين الاعتراف بدولة يهودية وتأثيره على إقامة الدولة الفلسطينية تطرح الدراسة مادة علمية تُقَدِم من خِلالِها إجأبة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي دوافع الاحتلال عند طرحه مطلب الاعتراف بيهودية الدولة أثناء جولة التفاوض الأخيرة منذ شهر آب من العام 2013م؟

2. هل يمتلك المفاوض الفلسطيني قرار الرفض أو القبول بيهودية الدولة؟

3. ما هي النتائج المتوقع حدوثها في حال تمرير مطلب الاعتراف بيهودية الدولة؟

4. هل هناك تأثيرات على الأقلية العربية الفلسطينية في دولة الاحتلال الإسرائيلي في حال تمرير الاعتراف بيهودية الدولة؟

5. ما هو المقابل الذي يطرحه المفاوض الإسرائيلي لقاء الاعتراف بيهودية الدولة؟

6. ما هي الآثار السلبية التي قد تواجهها مؤسسات السلطة الفلسطينية في حال تعثر المفاوضات؟

7. ما هي خيارات المفاوض الفلسطيني في حال تمسك المفاوض الإسرائيلي بمطلب الاعتراف بيهودية الدولة؟

6.1 فرضية الدراسة

تدور الدراسة حول فرضية مفادها أن الاعتراف بيهودية الدولة معوق حقيقي يحول دون اعتراف الاحتلال بدولة فلسطين، وإن الهدف الإسرائيلي من تقديم هذا المطلب هو إضاعة للوقت وإشغال للمفاوض الفلسطيني والقوى الفاعلة إقليمياً ودولياً بمعارك سياسية غير مجدية. وان طرح يهودية إسرائيل يشكل رفضاً تاماً لإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م.

7.1 حدود الدراسة الزمانية والمكانية

تغطي الدراسة البحثية جولة المفاوضات الأخيرة بين الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية الممتدة على الفترة من آب عام2013م ولغاية 29 نيسان عام 2014م برعاية

مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف التوصل إلى اتفاق إطار ينهي النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، أما الحدود المكانية فيقترح حلولاً لواقع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وهي مختزلة بقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها شرقي القدس.

8.1 منهجية الدراسة

بعد دراسة موضوع البحث ومطالعة الكتابات والمقالات الحديثة التي كتبت حول الاعتراف بالكيان الإسرائيلي يهودية وأثره على إقامة دولة فلسطين ظهرت أهمية الاعتماد على منهج النظم الوظيفية الذي يبحث طبيعة عمل المؤسسات وتركيبتها واهدافها، ولما يمثله من ضرورة تساعد الباحث في فهم عقلية صانع القرار والعمل البنائي المؤسسي في دولة الاحتلال الإسرائيلي. في حين استعان الباحث بمنهج تحليل السياسات العامة لما يمثله من أهمية تسهم في طرح البدائل ووضع الحلول التي تقدم لصانع القرار والمفاوض الفلسطيني.

9.1 مبررات الدراسة

عديدة هي المبررات التي كان لها دور في اختيار موضوع البحث ودراسة هذه المشكلة، ومن هذه المبررات:

1. تفاقم معاناة المواطن الفلسطيني مع كل جولة تفاوض جديدة.
2. لم تقدم جولات التفاوض نتائج ملموسة على أرض الواقع ولم يحصل المفاوض الفلسطيني على أي من الحقوق الفلسطينية التي يطالب بها رغم تعدد جولات التفاوض.
3. في كل جولة تفاوض جديدة يقدم المفاوض الإسرائيلي شروطاً ومطالب جديدة وخطوات على الأرض تعرقل التقدم قدماً في العملية السلمية.
4. إن كافة جولات المفاوضات قادت الفلسطينيين إلى العديد من المآزق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتي انعكست على مجمل حياة السكان الفلسطينيين.
5. تبني امريكيا للطرح الإسرائيلي حول يهودية الدولة.

10.1 الدراسات والأبحاث السابقة

تقتصر الدراسات والأبحاث السابقة على مجموعة من المقالات والدراسات وذلك نظراً لحداثة موضوع الدراسة، نذكر منها:

1. دراسة عنوانها: "**اتفاق الإطار... يستهدف إطالة أمد التفاوض**"، صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز، حيث يعتبر هذا المركز مؤسّسة بحثيّة فكريّة مستقلّة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وبخاصّة في جوانبها التطبيقية، وتهدف هذه الدراسة الى الاطلاع على آخر مستجدات العملية التفاوضية وسبب توقفها، وتحمل الجانب الاسرائيلي مسؤولية تعثر هذه العملية من اجل اطالة عملية التفاوض وعدم التوصل الى نتائج حقيقية ملموسة[1].

تشير هذه الدراسة إلى أن الرؤية الأمريكية لاتفاق الإطار ومدى إمكانية توقيع اتفاق إطار، وتصف مأزق المُهل التفاوضية، وترى إن الهدف الأمريكي هو محاولة استغلال ما يجري في المنطقة العربية من أحداث بحيث يتم تمرير اتفاق أو استغلال ذلك بهدف الدخول في جولة مفاوضات جديدة تعيد عملية المفاوضات من جديد.

2. دراسة عنوانها: "**مركز أبحاث إسرائيل – اعتراف أبو مازن بالدولة اليهودية شرط أي اتفاق سلام**"[2]، من خلال هذه الدراسة يتبين تصور الاحتلال الإسرائيلي للعملية السلمية والذي مفاده ضرورة موافقة المفاوض الفلسطيني على مطلب الاعتراف بيهودية الدول حتى تستمر العملية السلمية، وفي حال رفض أبو مازن المطلب الإسرائيلي هناك أدوات ضغط سوف يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، وذلك لأن الطرف الفلسطيني هو الأضعف.

---

[1] صفحة قضايا راهنة على الانترنت، نشر في 14 يناير / كانون ثاني 2014م، http://www.dohainstitute.org/release/27aa7808-58db-491f-9e0c-09ec488d61a6.

[2] احمد جمعة، موقع مصر الالكتروني ونشرت في صحيفة اليوم السابع المصرية،22 كانون أول / ديسمبر 2013م، http://www.masress.com/youm7/1410009، دراسة صادرة عن مركز أبحاث إسرائيلي.

3. دراسة للكاتب عوض الرجوب عنوانها: "**في معنى الدولة اليهودية**"[1]،وتناولت إشكالية التعريف واليهودية والديمقراطية ومطلب الاعتراف، والتطبيع مع إسرائيل، والجماعة والدولة، والعصابية الجماعية، وهي دراسة في الجانب المفاهيمي لفكرة يهودية الدولة، ويتناولها الكاتب في **تسلسل تاريخي منذ بدأ الاحتلال الإسرائيلي الحديث حولها في الأروقة السياسية.**

4. مقال للكاتب عبد الحفيظ محارب بعنوان: "**يهودية الدولة... الفكرة، الدولة، وإشهارها**".[2] تناول في هذا المقال إلى جدلية الديني والديمقراطي ضمن السياق التاريخي لتكوّن الكيان الإسرائيلي حيث يبين طبيعة التناقض القائم أساساً ما بين مفهوم تكوّن الدولة وبذور نشأتها وتكوينها وما بين مفهوم الدين وعلاقته بتكوين هذه الدولة ويخص في هذا الجانب الكيان الإسرائيلي والمطالبات الحزبية الداخلية لليمين المتشدد فيها بأن إسرائيل هي دولة يهودية.

5. مقال للكاتب أسعد غانم عنوانه: "**أهداف نتنياهو من التمسك ب"يهودية إسرائيل**[3]"، وهي مقالة حديثة النشر تصف جذور الفكرة وتتبعها منذ جولات التفاوض المتقطعة في العام 2010م، وتقدم تمهيداً تاريخياً يربط فكرة يهودية الدولة منذأن طرحت لأول مرة مع مؤسس الحركة الصهيونية ثيدور هرتسل.

6. حوار حول: " **زيادة المطالب الإسرائيلية للفلسطينيين للاعتراف بيهودية الدولة**"[4]، وتناول الحوار أبعاد مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل بمنهج علمي، وتم تتبع ردود ومواقف صانع القرار ورجال السياسة في دولة الاحتلال الإسرائيلي حول مطلب الاعتراف بيهودية الدولة.

---

[1] عوض الرجوب، الجزيرة نت، صفحة المعرفة، http://www.aljazeera.net/books/pages/ea1a530b-f7e6-40fc-b0ae-afc09979ae0d

[2] وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية، عبد الحفيظ محارب، باحث في الشؤون الإسرائيلية، 12 نيسان / أبريل 2014، نشر المقال في مجلة شؤون فلسطين – العدد 246–، 28 آذار / 2014، وتناول المقال جذور فكرة يهودية الدولة والبعد القومي وما يترتب عنه من حق، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=117258

[3] الكاتب اسعد غانم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ونشر أيضاً الحياة، لندن، 28/ / آذار/2014، http://www.alzaytouna.net/permalink/64207.htmm

[4] قناة الكتاب الفضائية، برنامج حديث الأربعاء،20 شباط / 2014م، الضيوف الدكتور وجيه أبو ظريفة كاتب وأستاذ العلوم السياسية وإسماعيل مهرة مختص في الشؤون الإسرائيلية، http://www.youtube.com/watch?v=KrgxK52xvt4

7. لقاء حول: "**إسقاطات الاعتراف بيهودية الدولة**"[1]، وهي دراسة فكرية تتبع أسباب مطالبة الاحتلال بهذا الشرط، وتبين الآثار والنتائج الممكن توقعها في حال رفض أو موافقة الطرف الفلسطيني حول مطلب يهودية الدولة.

8. تقرير صادر عن مركز الإعلام والمعلومات الفلسطيني نشر في جريدة الوطن، مشرفها العام محمد عوض، يكشف مفاجآت مثيرة في عملية اغتيال رأبيين، ويؤكد التقرير أن وراء اغتيال إسحاق رأبيين جهات إسرائيلية رسمية[2].

9. منير شفيق، ملخص كتاب "اتفاق أوسلو وتداعياته". نشر في مجلة العودة الفلسطينية الشهرية[3].

---

[1] ضيف الحلقة المفكر العربي عزمي بشارة، عُرض على الجزيرة الإخبارية، برنامج في العمق، تقديم علي الظريفي، في (5) أجزاء، عرضت في 3 تشرين ثاني / 2010م، http://www.youtube.com/watch?v=QEt8lI_DUyg

[2] نشر في جريدة الوطن، مشرفها العام محمد عوض، تقرير رسمي يكشف مفاجآت مثيرة في عملية اغتيال رأبيين، يؤكد التقرير إن وراء اغتيال إسحاق رأبيين جهات إسرائيلية رسمية، 19 تشرين ثاني / 2003م http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=4482&subcategoryid=261&categoryid=36

[3] لبنان – بيروت، مجلة العودة، مجلة فلسطينية شهرية، العدد 72، أيلول / 2013م، http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=73&MenuID=164

الفصل الثاني

الدولة اليهودية قراءة في المفهوم والدلالات

الفصل الثاني

الدولة اليهودية قراءة في المفهوم والدلالات

1.2 تمهيد

أثير النقاش فيإسرائيل منذ عقود بين النخب ورجال السياسة والحكم وقطاعات من المثقفين والهيئات الأكاديمية حول مفهوم "يهودية الدولة" وتسميتها، واعتبر عام 1948م البداية الرسمية للحديث حول التسمية المفترضة للدولة المقرر إعلان قيامها على أرض فلسطين تحقيقاً لما جاء به وعد بلفور.

طُرحت أفكار كثيرة حول اسم الدولة المنوي تأسيسها منها دولة يهودا أو دولة صهيون أو الكيان الإسرائيلي، وخلال هذه النقاشات تم تفنيد ما طرح من تسميات في جلسات رسمية، حيث بحثت هذه التسميات من الناحية التاريخية والقومية والدينية، في حين حسم النقاش الرأي الذي قدمه زعيم الحركة الصهيونية ديفيد بن غوريون وأجمع على تسميتها بدولةإسرائيل[1].

وخلال جلسات التفاوض بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي تم طرح فكرة يهودية الدولة من جديد خاصة قبيل تعثر جولات التفاوض خلال سنوات انتفاضة الأقصى التي بدأت أحداثها في 28 أيلول عام 2000م.

وأعيد الحديث وبشكل رسمي حول ضرورة الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة في أيار عام 2003م في أعقاب طرح القيادة الأمريكية خطة خارطة الطريق، حيث أضيف إلى هذه الخطة شروط وتعديلات جديدة طالبت بها إسرائيل ومن ضمنها ضرورة اعتراف الطرف الفلسطيني المفاوض بيهودية الدولة والإقرار بأن إسرائيل دولة يهودية[2].

---

[1] عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مجلد7، ص438. عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، ص7.

[2] عزمي بشارة: **كتاب دولة يهودية وديمقراطية**، مرجع سابق، ص9.

2.2 مبررات إسرائيل لإعلانها دولة يهودية

يهدف الجانب الإسرائيلي من وراء مطلب الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل الالتفاف على قضية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وما أثير بين الطرفين حول يهودية الدولة من سجال سياسي أسهم في تعثر المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث اشترطت الحكومة الإسرائيلية ضرورة اعتراف الجانب الفلسطيني بيهودية الدولة مقابل الاستمرار في عملية التفاوض.

أول من طالب بشكل رسمي بالاعتراف بيهودية الكيان الإسرائيلي رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون يوم 4 حزيران عام 2003م، أثناء كلمة له في مؤتمر عقد في العقبة، ومن بعده حرص على ذلك رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبين وآخرهم بنيامين نتنياهو وهو من تبنى هذا المطلب وبشدة[1].

وتجدر الإشارة إلى إن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن كرر مراراً مطالبته الجانب الفلسطيني الاعتراف بيهودية الكيان الإسرائيلي، وكذلك فقد أصرّ غالبية رؤساء حكومات إسرائيل السابقين من أرائيل شارون و إيهود أولمرت و بنيامين نتنياهو إلى ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة يهودية وهذا ما اتضح جلياً من خلال مؤتمر أنابوليس في 27 تشرين الثاني عام 2007م وتجديده المطالبة بالاعتراف الفلسطيني بيهودية الكيان الإسرائيلي.

ولم يخرج عن ذلك المطلب الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما فاغتنم الفرصة وأيد الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وكرر اعترافه أمام لجنة الشؤون الأمريكية الإسرائيلية (ايباك) في عام 2008م، وتناول ذلك في حديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول عام 2010م حيث أعلن عن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بيهودية دولة إسرائيل[2].

ازدادت وتيرة الحديث حول يهودية الدولة بعيد احتدام الجدل حول النشاط الاستيطاني في المناطق الفلسطينية المحتلة ومدى جدوى الاستمرار في عملية السلام، وارتفعت وتيرة

---

[1] عزمي بشارة، الكتاب ومقالة: "دولة يهودية وديمقراطية"، ص1،ص7
http://www.dohainstitute.org/file/Get/2be994b6-76e2-4120-b1a5-097f2ec4b955.pdf

[2] المرجع السابق، ص1.

المطالبة الإسرائيلية بيهودية الكيان الإسرائيلي قبيل توجه الطرف الفلسطيني إلى الأمم المتحـــدة للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م.

وفي أثناء تلك الأجواء المتوترة توجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بكلمة له أمام أعضـــاء الوكالة اليهودية في القدس بتاريخ 28 حزيران عام 2011م مطالباً الرئيس الفلسطيني محمـــود عباس بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، مطالباً الرئيس محمود عباس قول ذلك علـــى لســـانه وبجملة لا تتعدى الأربع كلمات، وفي جلسة المجلس المركزي الفلسطيني التي عقدت في مدينـــة رام الله بتاريخ 27 تموز عام 2011م أعلن الرئيس محمود عباس عن رفضه المطلق الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل.

3.2 الفكرة والدولة "دراسة في المفاهيم والمصطلحات"

حتى يتم ادراك طبيعة النقاشات والتصورات حول فكرة الدولة اليهودية منذ بداياتها، لا بد من الإشارة إلى الأطروحات والتصورات التي شهدتها أوروبا في عهد القوميات وما رافقهـــا تجاه المسألة اليهودية، ونبين ما لهذه الأطروحات من تأثير مباشر على الجالية اليهوديـــة رغـــم تنوع مشاربها وأماكن تواجدها في الأقطار الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

ولفهم واقع تلك الدعوات والمواقف وإلقاء الضوء علـــى النخـــب والقيـــادات اليهوديـــة والصهيونية والأوروبية "اللاسامية" التي أسهمت في إحداث نقاشات حول يهودية الدولة، ومـــن خلال هذا المدخل سوف ألقي الضوء على الأحداث السياسية والاضطرابات التي شهدتها أوروبا ومورسَ بعضها ضد اليهود وأسهمت في تعزيز فكرة وضع حل للمسألة اليهودية مـــن خـــلال تأسيس الدولة الجامعة لشتات اليهود في أوروبا وغيرها، ودفعت بعضهم إلى البحث عن كيـــان سياسي يجمع شتات يهود أوروبا والعالم[1].

[1] أبراهام ليون، "المفهوم المادي للمسألة اليهودية"، ص70،ص71،ص72. أنظرأيضاً: فيدور دوستويفسكي، مقالة: "المسألة اليهوديـــــــة"، ترجمهـــــــا عـــــــن الروســـــــية: حســـــــن ســـــــامي اليوســـــــف، https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A%2F%2Fasharqalarabi.org.uk%2Fmarkaz%2F01208.pdf&ei=qUuYU7nFO8vA7Ab6hIH4BQ&usg=AFQjCNEsmnsUcHkG9NIpp6ZzXBjxTQXudw&bvm=bv.68693194,d.ZGU

أسهم في تبلور مضمون فكرة يهودية الدولة منذ نهاية القرن التاسع عشر ثلاثة شخصيات أوروبية النشأة متنوعة المشارب الفكرية والمهنية والتوجهات الآيديولوجية، حيث أسهمت هذه الشخصيات في تجسيد فكرة يهودية الدولة على أرض الواقع، وذلك من أجل تلك القناعات.

وهذه الشخصيات هي: البرلماني المجري جوزيه إيشتوسي المعادي لليهود والمؤيد لفكرة بناء دولة قومية لليهود خارج قارة أوروبا وهو أحد رموز اللاسامية في أوروبا، واليهودي النمساوي بنيامين ثيودور هرتسل مؤسس الحركة الصهيونية وهو مؤلف كتاب الدولة اليهودية، والدبلوماسي الانجليزي صاحب الوعد الشهير – وعد بلفور – وهو وزير خارجيتها اللورد آرثر جيمس بلفور.(أنظر كل من الملاحق 1،2،3)

وهنا يستدعي القول أن نصف الموقف الأوروبي كان منقسما حول فكرة قيام الدولة اليهودية من حيث أسباب تأييد قيام دولة يهودية، فمنهم من يؤيد قيام الدولة اليهودية نتيجة لأفكاره الداعمة لفكرة قيام دولة يهودية ونتيجة تعاطفه الديني والتقليدي مع اليهود، ومنهم من يؤيدها نتيجة لرغبته في تخلص شعوب أوروبا من الأقلية اليهودية التي تعيش بين ظهرانيهم، وذلك لأسباب متعددة، وهناك اتفاق بين رجال السياسة والنخب وقطاعات رجال المال والإعلام في أوروبا تجاه ضرورة قيام دولة لليهود[1].

ويبدو بأن دخول أوروبا في عهد القوميات وانكفاء كل قومية على نفسها، حملت هذه المرحلة في طياتها نظرة جديدة تجاه اليهود في قارة أوروبا، فبعدما كان ينظر إليهم كأبناء طائفة دينية، مثلهم مثل باقي اتباع الديانات السماوية الأخرى التي تعيش في أوروبا أخذ المناهضون لاتباع الديانة اليهودية يؤكدون على فكرة أن اليهودية جنس وقومية ودين، وأخذوا يُلحقون بهم الأذى، وذلك بأشكال متعددة، وتصدوا لفكرة اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية، وهذا أسهم في سرعة تبلور الفكرة التي مفادها ضرورة قيام دولة يهودية خارج قارة أوروبا يجتمع بها شتات يهود العالم.

[1] ريجينا الشريف، "**الصهيونية غير اليهودية**"، ترجمة: احمد عبد الله عبد العزيز، ص12، ص105.

في خضم هذا المشهد برزت تصورات جديدة انتشرت بين يهود أوروبا وتحديداً بين الشرائح العلمانية وهي التي استطاعت الاندماج بين الأوساط الأوروبية وقدمت من أجل ذلك الكثير فأصبح لها نفوذ مالي وإعلامي، لكنها أصبحت فيما بعد ونتيجة لما كانت الأوساط الأوروبية اللاسامية أكثر إيماناً بفكرة أن اليهودية ليست ديناً فقط، بل ساد الاعتقاد بينها أن اليهودية هي أيضاً أمة وقومية وجنساً[1].

وأفضل من عبر عن هذه التيار المتصاعد بين الأوساط اليهودية العلمانية التي اندمجت بالمجتمعات الأوروبية اليهودي النمساوي (من أصل مجري) والصحفي ثيودور هرتسل (1860–1904م) زعيم ومؤسس الحركة الصهيونية الذي قال بأن التاريخ يجب أن ينصف اليهود ولابد لهم أن يجتمعوا في وطن يضمهم بعد شتات استمر الفي عام.[2]

استطاع هرتسل إحداث انقلاب في مفهوم "اليهودية" على اعتبار أن اليهودية ليست ديناً فقط بل هي دين وقومية، واعتبرت بمثابة ثورة في الثقافة اليهودية في حينه لما أحدثته من تجسيد على أرض الواقع لفكرة الدولة اليهودية فيما بعد[3].

في هذه المرحلة برز هناك تجانس بشكل كبير بين الصهيونية واللاسامية في موضوع البحث عن وطن بديل، بل تطورت الأحداث حتى أصبح هناك تنسيق فيما بينهما رغم اختلاف الرغبة والآيديولوجيا، وتم عقد اجتماعات مشتركة تجمع رموز الصهيونية واللاسامية بهدف وضع الخطط والتصورات للحيلولة دون اندماج اليهود في أوساط المجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها[4].

قدَم أحد رموز اللاسامية "روتشيلد" اقتراحاً لحل المسألة اليهودية، وسبق هرتسل في تصوراته هذه، وبالمجمل كان هناك عَمل مشترك يمهد إلى حشد اليهود حول فكرة تأسيس وطن

---

[1] أبراهام ليون، "**المفهوم المادي للمسألة اليهودية**"، ص12، ص13. عادل سمارة ومسعد عربيد، "**مناقشة نقدية في حل الدولة الديمقراطية العلمانية**"، ص10.

[2] ثيودور هرتسل: **الدولة اليهودية**، 1894.

[3] أبراهام ليون، "المفهوم المادي للمسألة اليهودية"، ص76، ص77، ص78، موقع المناضل– http://www.almounadil-a.info/

[4] المرجع السابق، ص80، ص81.

قومي لهم خارج قارة أوروبا، والتحفز للهجرة إليه، بحيث يجتمع فيه شتات يهود العالم، والملاحظأن الصهيونية واللاسامية اجتمعتا على اعتبار اليهودية قومية وأمة ودياً[1].

تعامل هرتسل مع اللاسامية على أنها أمر واقع ويجب التعامل معها بمنتهى الحكمة والمرونة، رغمأن هرتسل لحق به معاناة شديدة من قبل أنصار اللاسامية أثناء مرحلة دراسته الجامعية، وتكرر الأمر نفسه من الأذى والمعاناة أثناء عمله الصحفي في تغطية قضية الضابط الفرنسي "درايفوس".

تعتبر ممارسات العداء من نشطاء اللاسامية بخاصة في روسيا هي التي اعطت أسهاماً أساسياً في تحوله من شخص علماني، ألماني الثقافة، مندمج في مجتمعه لا يهتم بقضايا اليهود، إلى صهيوني بل مؤسس للحركة الصهيونية المعاصرة وزعيماً لها، ورغم ما مارسه نشطاء ورموز اللاسامية الأوروبية من عداء تجاه اليهود، إلا انهم أول من رحبوا بكتاب هرتسل، وما ورد فيه من أفكار تؤكد على ضرورة البحث عن وطن قومي بديل يهاجر إليه اليهود يسهم في حل المسألة اليهودية.

كان تيار اللاسامية في حينه يدعو إلى إخراج اليهود من المجتمعات التي يعيشون فيها، ويدعو إلى تجميعهم في بقعة جغرافية واحدة، لم تُحدد طبيعتها ولا مكانها، بل تُرك الأمر لليهود حتى يقرروا ذلك، بشرط أن تكون خارج أقطارهم الأوروبية[2].

اعتبر التيار الصهيوني المتنامي بين أوساط اليهود فلسطين وما يحيط بها – أرض إسرائيل– واعتبرها منطقة صالحة لتجمع شتاتهم، فالحركة الصهيونية اعتبرت نفسها بما طرحته من أفكار وما تجسد منها على الأرض – أرض إسرائيل– بأنها بمثابة حركة تحرر وطني للشعب اليهودي، وأخذت طابعاً قومياً، وتقصد بذلك التحرر والانعتاق من الشتات الذي يعانيه

[1] عادل سمارة ومسعد عربيد، "مناقشة نقدية في حل الدولة الديمقراطية العلمانية"، ص1، ص2، صيغة PDF _ http://www.kanaanonline.org/articles/01309.pdf

[2] أبراهام ليون، "المفهوم المادي للمسألة اليهودية"، مرجع سابق، ص14، ص68–69، ص55–56.

اليهود في أقطار العالم وخاصة في أوروبا، وما يمارس ضدهم من اضطهاد وتمييز عنصـــري، ولا يقصد به التحرر والانعتاق من الاستعمار الأجنبي[1].

ترى الحركة الصهيونية بأن اليهود ما هم إلا جاليات تعيش خارج حدود وطنها، ويقــع على عاتق الحرمة الصهيونية جمع هذا الشتات بمساعدة حكومات أوروبا وعودتهم من جديد إلى وطنهم – أرض فلسطين –.

استطاعت الصهيونية في فترة قياسية وبمساعدة بريطانيا جمع شتات ملايين اليهود على أرض فلسطين بعد تهجير وتشتيت غالبية سكانها من العرب ممن يعيشون على أرضـــها منـــذ آلاف السنين، وممن شيدوا على أرضها حضارةً وبنياناً، حيث وصل عدد الفلســطينيين الــذين يعيشون في الشتات سنة 2014 "المنفى" بسبب المشروع الصهيوني نحـــو ســـتة ملايـــين مـــن اللاجئين في الشتات والمهجر، غالبيتهم تسكن في مخيمات اللجوء[2].

يعتبر المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل (بال) في سويسرا عام 1897م البدايـــة الفعلية التي مهدت نحو تجسيد فكرة الدولة اليهودية على أرض فلسطين وقد سبق هذا المـــؤتمر قيام وتأسيس حركة أطلقت على نفسها إسم "أحباء صهيون" وكانت تهدف إلـــى تجميـــع يهـــود الشتات وحثهم إلى الهجرة إلى فلسطين وكان "موشيه هس" أحد أبرز قادة هـــذه الحركـــة فـــي نهايات القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر لكن هذه الحركة لم تـــتمكن مـــن تحقيـــق أهدافها بسبب الاختلافات الكبيرة في وجهات النظر والغايات والأهداف الهادفـــة إلـــى تجميـــع الشتات اليهودي من المنفى ولذلك يعتبر المؤتمر الصهيوني الأول والـــذي تضـــمن توصـــيات لتأسيس هيئات ومؤسسات وهياكل عَمل تسهم في دعم فكرة الدولة اليهودية وتجسيدها لتصـــبح

---

[1] عبـــد الوهـــاب المســـيري، "موســـوعة اليهـــود واليهوديـــة والصـــهيونية"، مجلـــد 7، ص8–9، To PDF: http://www.al-mostafa.com

[2] ريجينا الشريف، "كتاب الصهيونية غير اليهودية"، ترجمـــة: احمـــد عبـــد الله عبـــد العزيـــز، ص93–95، ص112، https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=31&cad=rja&uact=8&ved=0CBoQFjAAOB4&url=http%3A%2F%2Fa.amaaz.free.fr%2Fportail%2Fdownloads%2FIssue-096.pdf&ei=226XU_rpFKqw7QbFl4HIDg&usg=AFQjCNENKylWV2C05oz8pWltM-iehfLstg&bvm=bv.68693194,d.ZGU

حقيقة على أرض الواقع، ورغم ذلك رفضت غالبية يهود أوروبا فكـرة الصـهيونية لأسـباب متعددة، في حين وافق عليها غالبية الأوساط اللاسامية والحكومات الاستعمارية[1].

تزامن مع الطرح الصهيوني وما رافقه من نشاط دبلوماسي قام به هرتسـل متغيـرات سياسية جديدة ومعطيات شهدها العالم بما فيه فلسطين والقارة الأوروبية أسهمت في دعم فكـرة الدولة اليهودية على أرض فلسطين، في حين كانت قبل ذلك متعثرة، وهذه المتغيرات تمثلت في تطورات الحرب العالمية الثانية وما تمخض عنها من سيطرة الاحتلال البريطاني والفرنسي على أرض فلسطين وجوارها الجغرافي، وفي خضم هذا المشهد كانت الصهيونية على علاقة حسـنة مع بريطانيا من خلال الجولات والتفاهمات التي أقرها وأبرمها ثيودور هرتسل وقادة الصهيونية مع الحكومة البريطانية، وكان نتاجها إعلان بريطانيا عن وعدها المشؤوم الذي أصدره وزيـر خارجيتها آرثر جيمس بلفور 2 تشرين الثاني عام 1917م.

مما جاء في وثيقة وعد بلفور* إن حكومة بلاده تنظر بعين العطف لتأسيس "وطن قومي" لليهود في فلسطين، وتم تضمين هذا الوعد داخل مستند صك الانتداب البريطاني 1922م علـى أرض فلسطين، ويراد من ذلك تكليف المندوب السامي البريطاني وبالمناسـبة هـو اليهـودي البريطاني هربرت صموئيل بهدف تنفيذ ما جاءت به وثيقة وعد بلفور وإخراج الوعد إلى حيز التنفيذ، ويقصد بذلك تحويل فلسطين وبشكل تدريجي إلى "وطن قومي" لليهود.

4.2 الدور البريطاني في إنشاء الكيان الإسرائيلي

نما طوال سنوات الانتداب البريطاني على فلسطين المشروع الصهيوني، وتعزز التجمع اليهودي بفعل الهجرة اليهودية العلنية والسرية، وبفعل سياسة مصادرة الأراضـي الفلسـطينية لصالح الوكالة اليهودية بإشراف ودعم الحكومة البريطانية المؤقتة على أرض فلسطين.

---

[1] عبد الوهاب المسيري، "موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية"، مجلد 7، ص102-202، ص212،ص271، ص271-283، To PDF: http://www.al-mostafa.com.

* أنظر ملحق رقم 1 نص وثيقة وعد بلفور باللغتين العربية والانجليزية.

وتم حشد جهد ودعم المؤسسات الصهيونية العديدة حديثة النشأة، ومنها الصندوق القومي اليهودي والصندوق التأسيسي اليهودي، ومؤسسات عمالية وزراعية فاعلة أسست على أرض فلسطين، وقدمت نشاطاً ميدانياً أبرزها الهستدروت (إتحاد العمال) والكيبوتس (مستعمرة صناعية) والموشوفيم (مستعمرة زراعية)، وطوال سنوات الانتداب البريطاني (1917 – 1948م) استطاعت المؤسسات الصهيونية تعزيز وتكريس فكرة الدولة اليهودية على – أرض فلسطين – حتى تمكنت من تحويل الفكرة إلى دولة، وحيث تطورت القدرات العسكرية اليهودية في فلسطين[1].

رافق ذلك تأسيس تنظيمات عسكرية ثلاث: الهاغاناه، والإتسل، وليحي، فضلاً عن "فيلق فلسطين اليهودي" العامل ضمن القوات البريطانية المشاركة في الحرب العالمية الأولى، وخلال تلك الفترة تضاعف تعداد اليهود خلال أربع موجات من الهجرة المنظمة والمدفوعة بفعل عوامل مفتعلة متعددة.

مارس اليهود سياساتهم على أرض فلسطين أثناء الانتداب البريطاني بمنتهى الأريحية، على اعتبار إن المشروع الصهيوني على أرض فلسطين هو رديف للتواجد البريطاني، وخير من عبر عن هذا الشعور الزعيم الثاني للحركة الصهيونية حاييم وايزمان، في تصريح يعتبر فيه "فلسطين أرض يهودية كما بريطانيا بريطانية"، رغم أن تعداد اليهود في حينه كان قليلاً مقارنة بتعداد العرب، ورغم ما قدمته بريطانيا من دعم لصالح الفكرة اليهودية على أرض فلسطين غضبت بعض الأوساط الصهيونية من القرار البريطاني الصادر عام 1922م، والقاضي بترسيم الحدود بين فلسطين وشرقي الأردن، وإقامة إمارة شرق الأردن[2].

اعتبرت الحركة الصهيونية مسألة إقامة إمارة شرقي الأردن بمثابة خيانة ارتكبتها بريطانيا بحق "الوطن القومي" الوارد في وعد بلفور وصك الانتداب البريطاني، واعتُبر ذلك فصل لأرض إسرائيل الشرقية عن امتدادها الطبيعي، اعتقاداً من تلك الأوساطأن "الوطن

---

[1] عبد الوهاب المسيري، "**موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**"، مجلد 7،مرجع سابق، ص310.

[2] ريجينا الشريف، "**الصهيونية غير اليهودية**"، مرجع سابق، ص51–52 ص111.

القومي" اليهودي يضم فلسطين والأردن معاً، رغمأن شرق الأردن كان خالياً تماماً من السكان اليهود[1].

طوال سنوات العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي لم يصدر تصريح علني من قيادات الحركة الصهيونية يشير إلى فكرة تأسيس الدولة اليهودية على أرض فلسطين، واكتفت باستخدام مفاهيم يكتنفها الغموض، مثل تحقيق "الوطن القومي"، أو الدعوة إلى "تأسيس فلسطين ككومنولث يهودي"، والتي صدرت عن مؤتمر صهيونيي الولايات المتحدة في "بلتيمور" في العام 1942م، ورغمأن العمل من أجل الدولة اليهودية كان يسير على أرض التنفيذ بوتيرة مرتفعة.

يبدو أن استخدام الصهيونية مثل هذه المفاهيم التي يكتنفها الغموض، حول عدم التصريح بالرغبة في تأسيس دولة يهودية كان يهدف الى عدم إثارة العرب تجاه حليفتهم بريطانيا، وعدم عرقلة المشروع الصهيوني الفاعل على أرض الواقع في الأساس، رغم أن بعض الأوساط الصهيونية المتدينة جاهرت علناً عن رغبتها بتأسيس دولة يهودية على أرض الواقع.

وقبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت قد اكتملت مؤسسات الدولة اليهودية، وكان يطلق عليها في حينه "دولة على الطريق"، وهذه العبارات وردت في الكثير من المراسلات والخطابات الصهيونية في حينه.

استغل اليهود مجريات أحداث الحرب العالمية الثانية، وما تمخض عنها من نتائج دفعت حكومات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نحو تسريع إقامة الدولة اليهودية، حيث استغل اليهود الجرائم النازية بحق التجمعات اليهودية في أوروبا، واستغلت الحركة الصهيونية ذلك وبذلت نشاطاً سياسياً ملحوظاً داخل الأوساط الأوروبية والأمريكية.

واستطاعت الحركة الصهيونية أيضاً استثمار قضية وجود مئة ألف يهودي داخل معسكرات الاعتقال النازية انسانياً، وعشرة ملايين مقتلعين من ديارهم، مشتتين في بعض

---

[1] عادل سمارة ومسعد عربيد، "مناقشة نقدية في حل الدولة الديمقراطية العلمانية"، ص3-4، http://www.kanaanonline.org/articles/01309.pdf. عبد الوهاب المسيري، "**موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**"، مجلد 7، مرجع سابق، ص310. ريجينا الشريف، "**الصهيونية غير اليهودية**"، مرجع سابق، ص21-22، ص80.

الأقاليم الخاضعة تحت السيطرة الألمانية، بحيث تم تهجير الآلاف منهم إلىأرض فلسطين بطرق غير شرعية، وهذا ما يتعارض وسياسة الكتاب الأبيض الثالث الذي أصدرته بريطانيا عام 1939م، والقاضي بالتزام بريطانيا بدعم قيام دولة فلسطينية بعد مرور عشر سنوات، وكانت تهدف بريطانيا من وراء ذلك الكتاب منع ثورة سكان مستعمراتها في المشرق العربي بما فيها فلسطين.[1]

كان من المقرر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة لمواطنيها من العرب واليهود بناءً على ما ورد في الكتاب الأبيض الثالث عام 1939م، لكن ما جرى فيما بعد هو اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني عام 1947م قرار تقسيم فلسطين رقم 181 ويتضمن دولة يهودية على أكثر من نصف مساحة فلسطين بينما لا يمثل اليهود سوى أقل من ثلث سكان فلسطين، ودولة للعرب في فلسطين على أقل من نصف مساحة فلسطين بقليل، ورفض الشعب الفلسطيني قرار التقسيم على اعتبار إن فلسطين وطن موحد لمواطنيها، بغض النظر عن أصولهم العرقية أو الدينية[2].

وفي خضم ذلك حدثت اشتباكات عنيفة بين الطرفين "العرب واليهود" على أرض فلسطين طوال عهد الانتداب البريطاني، وفي أواخر الفترة الانتدابية حصلت أحداث النكبة في 15 أيار / 1948م وتم الإعلان عن قيام دولةإسرائيل، وترتب على ذلك تفريغ معظم سكان فلسطين عن طريق الطرد والقتل أو جَراء حالات الهلع المصاحبة للحرب، وما لبثت دولةإسرائيل أن توسعت على مساحة أكبر مما جاء في قرار التقسيم بلغت 78% من مساحة فلسطين الانتدابية، وما تبقى من مساحة فلسطين خضع لسيادة و إدارة بلدين عربيين، هما الأردن ومصر، ومقدار هذه المساحة 22% من مساحة فلسطين، لتسقط بيد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م[3].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي: ، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت 1986،ص95.

[2] عزمي بشارة، "كتاب دولة يهودية وديمقراطية"، ص7، ص29، الكتاب بصيغة pdfhttp://www.dohainstitute.org/file/Get/59398dc4-ad6e-400d-b6dd-401c404bce10.pdf

[3] المرجع السابق، ص27–29.

قبيل صدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة في العام 1947م الذي يدعو إلى قيام دولتين في فلسطين، عربية ويهودية، لم يجمع رموز وقيادات المشروع الصهيوني على اختيار اسم للدولة التي يسعون لإقامتها، وكان يتردد على ألسنة غالبيتهم تسميات عديدة، منها: الدولة العبرية والدولة اليهودية، وهذه التسمية تحتمل مضامين عدة سوف نفرد لها مزيداً من التفصيل.

5.2 تطور مفهوم العبري واليهودي

استخدم مصطلح العبري مع بداية تبلور الفكرة الصهيونية، واستخدمه المهاجرون الجدد على أرض فلسطين، خاصة في مرحلة الهجرة الصهيونية الثانية في الربع الأول من القرن العشرين، فتم استخدام مصطلح الأرض العبرية، والعمل العبري، والدولة العبرية، والقوات العبرية، والحكومة العبرية، والجامعة العبرية، والشبيبة العبرية، والوطن العبري، وحركة العصيان العبري[1].

واعتبروا في حينه عملية الحصول على الأرض بأية طريقة كانت هي بمثابة "انقاذ الأرض العبرية"، ومن الملاحظ بأن مفهوم العبري في هذه المرحلة والمنبثق من هذه التعابير والمسميات يحمل بعداً إثنياً أو قومياً يفوق ما حمله مفهوم اليهودي الذي اكتسب في حينه البعد الإثني أو القومي إلى جانب البعد الديني[2].

وهنا تم فصل مفهومي اليهودي والعبري عن بعدهما التاريخي، واكتسبا مفهوماً جديداً يتلاءم مع الفكرة الصهيونية، رغم إن التوراة اعتبرت مفهوم العبري بأنه نسبة إلى "عابر" وهو أحد أبناء سام بن نوح عليه السلام، وأحياناً يقال نسبة إلىعابر النهر (نهر الفرات)، أي كناية عن التنقل والترحال، فالمصادر المصرية القديمة والكنعانية القديمة تصف مفهوم العبري بأنه يحتمل دلالات طبقية، بحيث تدل على طبقة اجتماعية متدنية في السلم الاجتماعي، وأطلق هذا المفهوم على الشعوب والقبائل البدوية المتنقلة، وهي التي تقطن البادية، وغالباً ما تم إلصاق

---

[1] عبد الوهاب المسيري، "**موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**"، مجلد 7، مرجع سابق، ص271. ريجينا الشريف، "**الصهيونية غير اليهودية**"، مرجع سابق، ص23–26، ص36، ص52.

[2] المرجع السابق.

صفة العبري بقبائل بني إسرائيل في المشرق العربي أثناء العصور القديمة، معأن صفة البداوة لا تقتصر عليها فقط[1].

وبعيد استقرار وتمدن قبائل إسرائيل على أرض كنعان اكتسبت هذه القبائل قيماً جديدة أكثر تمدناً وتحضراً وأكثر تأثراً بأهل فلسطين وحضارتهم، وتخلت قبائل إسرائيل عن التسميات الأكثر خشونة من قبيل (العبري – البدوي)، وأثناء تشكيل المجتمع الصهيوني على أرض فلسطين في بدايات الانتداب البريطاني تم إحياء تسمية العبري من جديد وإكسابها مدلولات قومية أو إثنية، رغم إن مدلولاتها التاريخية كانت لا تحتمل ذلك التفسير الجديد، والقاسم المشترك في ذلك هو تشكل مجتمع المهاجرين والمستوطنين على أرض فلسطين، والرغبة في استخدام تسميات ورموز تكسبه مشاعر مشتركة، تساعد في تحقيق المشروع الصهيوني، بغض النظر عن حقيقة تلك الرموز[2].

ومع مرور الوقت تراجع مفهوم "العبري" وأخذ دلالة لغوية بعد انتشار اللغة العبرية وإعادة إحياء مضامينها، وتجدر الإشارة الى أن اللغة العبرية السائدة اليوم ما هي إلا جزء من اللغة الكنعانية في حينه، أما اللغة العبرية التي تحدثت بها قبائل بني إسرائيل عشية قدومها إلى جانب قبائل أخرى من شمال غرب الجزيرة العربية قد ذهبت مع مرور الوقت، وذلك جراء ما حدث لقبائل بنيإسرائيل من ترحال وهجرات مستمرة واضطرابات سياسية واجتماعية، وأما اللغة العبرية المستخدمة في إسرائيل حالياً فهي خليط من الألمانية واللهجات الأوروبية المحلية وبعضاً من بقايا العبرية القديمة[3].

وفي المقابل حافظ مفهوم "اليهودي" على مدلولاته القومية، لذلك لم يعد ما يستدعي اشتقاق تعبير منه "كعبرية الدولة" لمطالبة الطرف الفلسطيني الاعتراف بها، كشرط للتقدم في عملية السلام، وفي هذا الإطار يفترض إن يسألألا يكفي الاعتراف بالدولة، كاعتراف دول كثيرة بها، وذلك وفق الإسم الذي اختارته لنفسها حين إعلان قيامها؟

---

[1] ريجينا الشريف، "**الصهيونية غير اليهودية**"، مرجع سابق، ص21–22.

[2] المرجع السابق، ص23–26، ص36، ص52.

[3] المرجع السابق.

6.2 الكيان الإسرائيلي الإسم والمضمون

عقد اجتماع للإدارة القومية الصهيونية في مدينة تل أبيب في 12 أيار عام 1948م، لمناقشة قضية إعلان الدولة، وطبيعة الإسم الذي ستحمله تلك الدولة، وهي مناقشة حدثت قبيل إعلان رئيس الوكالة اليهودية "بن غوريون" قيام الكيان الإسرائيلي، وذلك بعد يوم واحد من انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، وفي هذه المناقشة التي سبقت إعلان قيام الكيان الإسرائيلي طرح على جدول أعمال الاجتماع عدد من الأسماء، ومجملها مستمد من مفاهيم ودلالات توراتية، ومنها: دولة صهيون، ودولة يهودا، ودولةإسرائيل، ودولة عابر[1].

وخضعت هذه الأسماء لنقاشات مطولة، وبالتالي تم استبعاد بعضها، لأسباب تتعلق بإثارة مشكلة بين الآيديولوجيا والمواطنة[2]، فقد تم استبعاد مصطلح "دولة صهيون" لانه يميز بين الفكرة التي قامت عليها الصهيونية وبين حامل الجنسية، بحيث لا يفترض فيمن يهاجر إلى "أرض إسرائيل" إن يكون صهيونيا، وفي ذلك رفض مصطلح "دولة صهيون" لأن فيه تحجيماً وتضييقاً للمشروع الصهيوني.

وتم استبعاد مصطلح "دولة يهودا" على اعتبار إن "يهودا منطقة تقع خارج حدود الدولة المقرر تأسيسها، وتقع ضمن حدود الأراضي التي أفردها قرار التقسيم لصالح الدولة العربية، وتشمل القدس وأجزاء جبلية تقع شرق وجنوب مدينة القدس، ولأنه مصطلح يخلط بين الدين والمواطنة، وهو ما أثار حفيظة التيار الأكثر ليبرالية بين صفوف الصهيونية، حيث إن هذه التسمية تفرض على غير اليهودي بأن يصبح مواطناً يهودياً.

---

[1] أسامة أبو نحل، "يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية"، ص316-315، https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBsQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.qou.edu%2FhomePageItemVcount%3Ffile%3Darabic%2Fmagazine%2Fissued23_1%2Fresearch9.pdf%26id%3D23.9&ei=d22XU77JGcuw7A.au-YD4Cg&usg=AFQjCNHnqD4JvUMCL28kjkHK66SLZ0hk8Q&bvm=bv.68693194,d.ZGU

أيضاً: عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص15، ص2.

[2] عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص3، ص5. أبراهام ليون، "**المفهوم المادي للمسألة اليهودية**"، ص82-83، موقع المناضل-http://www.almounadil-a.info. أسامة أبو نحل، "**يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية**"، مرجع سابق، ص316-315،

ورفض مصطلح "أرض إسرائيل" لأنه يطمس الحدود بين المنطقة التي تشغلها الدولة في وضعها المؤقت وسائر أرض إسرائيل واسعة الأرجاء كما جاء في نقاشاتهم، والتي تمتد لتشمل أراضي الجوار العربي.

ورفض مصطلح "عابر" لانه يتداخل مع مصطلح العبري الذي يحمل دلالات لغوية، وفي خضم ذلك حسم رئيس الوكالة اليهودية موضوع التسمية، حيث اقترح تسميتها دولة إسرائل، وتختصر "إسرائيل"، ونال الاقتراح ثقة أكثرية الأصوات[1].

يماثل الإسم الذي اختارته القيادة الصهيونية للدولة الوليدة تماماً الإسم الذي اختاره ثيودور هرتسل لكتابه "دولة اليهود"؛ وذلك لأن إسرائيل هو الإسم الثاني الذي يطلق على يعقوب حفيد إبراهيم عليه السلام، وهو أيضاً كنية تطلق على اليهود عامة، وبهذا تصبح إسرائيل قصراً دولة لليهود حيثما وجدوا، في داخلها وخارجها.

ولهذا أقدمت الحكومة الإسرائيلية على إصدار قانون العودة في 5 تموز عام 1950م، وبمصادقة الكنيست الإسرائيلي، ونص على حق عودة اليهود إلىإسرائيل، وأكد على حقهم في الحصول على الجنسية بمجرد وصولهم أراضيها، وبعد عامين من إصدار قانون العودة صدر عن الحكومة الإسرائيلية قانون الجنسية في عام 1952م[2].

تعد هذه القوانين بمثابة القانون الأساسي الذي يحدد طبيعة الدولة، وتؤكد بأنها "دولة الشعب اليهودي" وهذا يعني أنها دولة اليهود أينما كانوا، وهنا يشترطأن تتماثل المواطنة مع الانتماء اليهودي، وبالتالي هذه القوانين عرَضت أكثر من خمس سكان البلاد وهم من العرب لمختلف أشكال التمييز في مجالات متعددة، ومنها السيطرة على أراضيهم وممتلكاتهم ومنازلهم، وذلك لصالح المهاجرين الجدد من اليهود، وهذا يقودنا لفهم طبيعة ما يدور اليوم من دعوات تطالب الفلسطينيين والعرب بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.

---

[1] أسامة أبو نحل، "**يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية**"، مرجع سابق، ص316-315. أيضاً: ريجينا الشريف، "**الصهيونية غير اليهودية**"، مرجع سابق، ص23-26، ص36، ص52.

[2] عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص14.

وما يطالب الاعتراف به ما هو إلا صفة لطبيعة أو ربما طابع الدولة التي تتنازعها مفاهيم عدة، أهمها: دولة يهود، ودولة الشعب اليهودي، ودولة دينية قومية، ودولة قومية يهودية الثقافة، ودولة يهود – دولة شريعة، ودولة جميع مواطنيها.

وفي حين يَستخدم المفهوم الأخير "دولة جميع مواطنيها" الأحزاب العربية بما فيها حزب التجمع الوطني الديمقراطي وهو أكثر من روج لهذا المفهوم، ومجمل هذه المفاهيم السابقة باستثناء مفهوم "دولة جميع مواطنيها" تستخدمها الأحزاب والنخب الصهيونية بمختلف طبيعتها وتوجهاتها في إسرائيل، ويرى القادة والنخب الصهاينة في الكيان الإسرائيلي أن المفهوم الذي يعتبر إسرائيل "دولة لجميع مواطنيها" بمثابة مفهوم مدمر للقواعد التي أسست عليها الكيان الإسرائيلي.

7.2 الطابع القومي للدولة وما يتمخض عنه

ذكر رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي بنيامين نتنياهو خلال خطابه أمام الكنيست في 11 تشرين أول عام 2010م، إذا كانت القيادة الفلسطينية تستطيع الاعتراف بإسرائيل "كدولة قومية للشعب اليهودي" مثلما نحن على استعداد للاعتراف بالدولة الفلسطينية "كدولة قومية للشعب الفلسطيني"، وكرر سؤاله هذا مراراً وتكراراً، في محافل ومؤتمرات محلية ودولية[1].

وهنا تجاهل نتنياهو الطرح الفلسطيني الرسمي الذي أكد ويؤكد دوماً على حق العودة الذي تكفله قرارات الشرعية الدولية، وينص على ضرورة إنهاء الاحتلال العسكري وزوال الاستيطان من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، بما فيها شرقي القدس، وإقامة "دولة فلسطينية" على مساحة تشكل 22% من مساحة فلسطين الانتدابية، بعيداً عن الصفات القومية أو الإثنية أو غيرها، والاعتراف بها كما هو سائد لدى سائر الدول.

ويهدف نتنياهو من وراء تساؤله هذا إلى تعزيز الطابع القومي لدولةإسرائيل، لتصبح "دولة قومية للشعب اليهودي" فقط لاغير، وحيثما وجد الشعب اليهودي، وبما يعنيه هذا

[1] أسامة أبو نحل، "**يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية**"، مرجع سابق، ص315–318.

الاعتراف من "حق شعب إسرائيل على أرض إسرائيل"، وبادر إلى الترويجدولياً لفكـــرة اتهـــام الفلسطينيين بأنهم يرفضون هذا الحق[1].

وهذا يقودنا إلى سؤال مفاده ما هي "أرض إسرائيل"؟ وما هي حدود "أرض إســـرائيل"؟ وهل سكنتها قبائل بني إسرائيل من قبل، أم إن ما يطرح هو عبارة عن وعـــد إلهـــي لشـــخص أسطوري "خيالي" أو ربما له ولنسله من بعده؟ وهل من الاعتيادي أن تمـــنح الآلهـــة أتباعهـــا ومريديها الأراضي والإقطاعات[2]؟.

وللإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها لابد من البحث في مفهوم "أرض إســـرائيل"، حيـــث يعتبر مفهوم "أرض إسرائيل" مفهوماً توراتياً، وهو كان وما زال مدار جدل ونقاش بين التيارات والنخب الصهيونية وغيرها، خاصة وإننا نعيش في عصر يتسع فيه نطاق الفهم الحديث للدولـــة العصرية، وأن هناك اليوم اتساعاً لقيم ومنظومة الليبرالية الحديثة في الحكم والإدارة، وفي الفهم العام للدولة المدنية وأسس تشكلها، فكيف يتسنى لمثل هذه التسمياتأن تجد لها وجوداً فـــي ظـــل الفكر السياسي السائد اليوم؟[3].

اتسع الجدل الدائر بين القيادات والنخب الصهيونية ليأخذ اتجاهاً أخر في جلسات النقاش والتداول حول حدود تلك الدولة، والأسباب التي تمنع من تعيين حدود ثابتة للمشروع الذي تعمل على تحقيقه، وتم في هذه الجلسات تقليص السجال في إطار ثلاثة مفاهيم، وهي[4]:

1. اكتفى التيار العمالي اليساري بحدود خريطة فلسطين حين انتهاء الحرب العالميـــة الأولـــى أي:"فلسطين الانتدابية".

---

[1] أسامة أبو نحل، "**يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية**"، مرجـــع ســـابق، ص315-318. أنظرأيضاً: عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص1-3.

[2] عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص16.

[3] عادل سمارة ومسعد عربيد، "**مناقشة نقدية في حل الدولة الديمقراطية العلمانية**"، مرجع سابق، ص3-4،. أيضاً: عبـــد الوهاب المسيري، "**موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**"، مرجع سابق، ص310،

[4] المرجع السابق.

2. التيار التصحيحي في الحركة الصهيونية الذي مثله حزب الليكود اليوم (ربما هكذا أصبح) بزعامة بنيامين نتنياهو يرى بأن "أرض إسرائيل" تشمل حدود الإثني عشر سبطاً، ويقصد بكلمة الأسباط أي القبائل، وهي التي من نسل نبي الله يعقوب عليه السلام، وهذا التيار يرى بأن حدود "أرض إسرائيل" تشمل كامل فلسطين، ومجمل شرقي الأردن، وأجزاء من سوريا ولبنان، ويقصد بذلك ضفتي نهر الأردن الشرقية والغربية.

3. ويرى التيار الثالث إن "أرض إسرائيل" تمتد من وادي العريش في سيناء غرباً وحتى الفرات في العراق وسوريا شرقاً إلى الشمال، وتعتقد بعض طوائف التيار الثالث بأن "أرض إسرائيل"تمتد من نهر النيل في مصر وحتى نهر الفرات في العراق، ويؤمن بهذا الفهم والتفسير مجمل الأحزاب الدينية واليمينية، بما فيها حزب الليكود اليميني بزعامة نتنياهو، وهنا تتضح القواسم المشتركة بين التيار الثاني والثالث في تفسير مفهوم "أرض إسرائيل".[1]

8.2 تطور المطالب الإسرائيلية

يجب التنويه هنا بأن تفسير نتنياهو للدولة اليهودية هو كما ورد على لسانه:"حق إسرائيل على أرض إسرائيل"لا يجب أن نفهمه إلا من خلال فهم تأكيده على ضرورة اعتراف الطرف الفلسطيني بيهودية الدولة، وهنا يفهم منه أنه لا يقف عند حدود فلسطين المحتلة عام 1948م أو ربما فلسطين الانتدابية، بل يتجاوزها لتمتد الدولة اليهودية لتفرض هيمنتها على حدود بلدين عربيين بالكامل، وعلى أجزاء من خمس دول عربية أخرى تقع على مشارف "أرض إسرائيل"، وذلك شرطاً لاستمرار عملية التفاوض.

وسأقف أمام مدى أحقية المفاوض الفلسطيني في اتخاذ قرار أو ربما الاعتراف بالدولة اليهودية، في خضم هذا التفسير لمفهوم "أرض إسرائيل"؟، وهنا أيضاً أحداث للبحث في أهداف الجانب الإسرائيلي من وراء المطالبة والإلحاح على الطرف الفلسطيني المفاوض بضرورة الاعتراف"بإسرائيل دولة يهودية".لا يمكن للطرف الفلسطيني المفاوض الموافقة على المطلب

[1] أسعد رزوق: **إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، بيروت 1968.

الإسرائيلي، لما سيترتب عليه من نتائج كارثية تمس الشعب الفلسطيني أينما وجد، وتنتهك سيادة وخصوصية دول الجوار العربي، ولأن الاعتراف بيهودية الكيان الإسرائيلي سوف ينهي حق اللاجئين الفلسطينيين المهجريين بالعودة إلى ديارهم التي هجروا عنها، ويمهد لتفريغ قضية اللاجئين من مفهومها الإنساني والقانوني والتاريخي.

ويلغي حق المواطنين العرب ممن يشكلون أكثر من ربع سكان إسرائيل، ويمهد هذا الاعتراف إلى طردهم، أو ربما تنفيذ خطة تبادل أراضي، ويؤسس لشرعية سياسة التمييز العنصري ضد العرب في إسرائيل، وذلك بما يحتمله الاعتراف بيهودية إسرائيل من تفاسير، ومن شان هذا الاعتراف الإقرار بالفكرة الصهيونية، والإقرار بالرواية الصهيونية للصراع العربي الإسرائيلي، لذلك لا يملك الطرف الفلسطيني الموافقة على المطلب الإسرائيلي بيهودية دولة إسرائيل[1].

9.2 اليهودية والديمقراطية

تحاول إسرائيل أن تُعرف نفسها باعتبارها دولة "يهودية ديمقراطية" ويبدو بأن هذا المفهوم متضارب ومتناقض تماماً، الأمر الذي أثار سجالاً حوله وما زال يجد معارضة من التيارات المدنية والديمقراطية في إسرائيل إذا اعتبرت إسرائيل يهودية، وهذا أمر يتعارض مع القيم الديمقراطية الحديثة ويلغي مدنية الدولة، ويمس مباشرة بحقوق وحريات المواطنين العرب في إسرائيل، وينكر حريات وتوجهات شرائح اجتماعية عديدة تعيش في إسرائيل من غير العرب، وما يفاقم من حدة هذا الرفض ومعارضته هوأن الأولوية التشريعية لليهودية على حسب اعتبار إسرائيل دولة ديمقراطية، ولجميع مواطنيها، وأن كلمة ديمقراطية في هذا السياق لا يوجد لهاأهمية من الناحية الموضوعية فجدلية الديمقراطية واليهودية من الجدليات المعقدة في الفكر السياسي لانها تخضع لمشارب فكرية متباينة في شكلها ومضمونها فالديمقراطية تقوم أساساً على مبدأ العلمانية، والذي يعني فصل الدين عن الحياة السياسية العامة في الدولة، وهذا يتناقض

[1] عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص322، ص7. أسامة أبو نحل، "**يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية**"، مرجع سابق، ص322.

وبشكل جلي وواضح مع ما تطالب به إسرائيل من أنها دولة ديمقراطية، وبنفس الوقت تطالب العالم بالاعتراف بها دولة يهودية، بمعنى إن الساسة الصهاينة يذهبون إلى وضع نموذج جديد من الفكر السياسي يدمج ما بين الديمقراطية واليهودية، متجاوزين بذلك مفهوم العلمانية التي تقوم على أساسه معظم الديمقراطيات الغربية.

وهذا التوجه دفع بوزير المالية السابق "يائير لبيد" رئيس حزب "هناك مستقبل"، ليتضامن مع موقف "ليفني" الرافض لمفهوم أن إسرائيل دولة "يهودية ديمقراطية"، ويعلن معارضته لسن مثل هذا القانون، وكذلك انضمت لمعارضة هذا التوجه بعض أطراف المعارضة اليسارية والليبرالية التي هي في الأساس خارج الحكومة حيث كان لها رأي معارض لما جاء به نتنياهو.

وبعد هذا الخلاف الداخلي المحتدم حول هوية الدولة بين الأحزاب والقوى السياسية في إسرائيل وحول تعريف إسرائيل "بيهودية ديمقراطية، تم اللجوء إلى المختص الدستوري"روث غافيسون"، لتقوم بإجراء دراسة بحثية تفصيلية شاملة حول موضوع الدولة اليهودية الديمقراطية والخروج بمقترح يحافظ على التوازن بين التعريفين[1].

ويبدو بأن المهمة المطروحة على "روث غافيسون" ليست الفصل في مدى ملاءمة المصطلح مع مفاهيم الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة، ولكن مهمتها هي إيجاد الذرائع والتأويلات والحلول القانونية والدستورية والقضائية، وذلك من خلال المماثلة بين أحكام قضائية ودستورية ومواقف قضائية حفظت في سجلات إسرائيل، وتتناسب مع روح المعطى الجديد، لخلق علاقة مصطنعة بين مفهومين متعارضين في الأساس، ورغم استخدام المختصة "روث غافييسون" كل قدراتها ومهاراتها القانونية والدستورية والمنهجية، إلا أنها فشلت ولم تتمكن حتى الآن من عرض إخراج قانوني ودستوري ملائم ويشرع العلاقة المصطنعة بين اليهودية والديمقراطية[2].

---

[1] عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص13 في الهامش. أيضاً: أسامة أبو نحل، "**يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية**"، مرجع سابق، ص18، ص20.

[2] عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص13 في الهامش. أيضاً: أسامة أبو نحل، "**يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية**"، مرجع سابق، ص18، ص20،

يولي القانون الأساس الذي يرغب رئيس الحكومة نتنياهو في تمريره القيم اليهودية اهتماماً وأولوية، ويجعلها أكثر تفضيلاً، مما هو قائم حالياً وهذا بالتأكيد ينعكس على اليهود إيجاباً وعلى العرب سلباً حيث يعطي هذا القانون المرتبة الأولى لليهود في الترتيب السكاني والمرتبة الثانية للعرب وتمرير هذا القانون سيؤدي إلى تهميش دور السكان العرب في إسرائيل هذا من جانب، ومن جانب آخر يضعف أسس الحياة الديمقراطية في إسرائيل ويجعلها محكومة للأحزاب الدينية التي تناصر هذا القانون وبنفس الوقت يهيء للمستقبل بأن أي مفاوضات مع الفلسطينيين يجب أن تتم تحت شرط الاعتراف بيهودية الدولة وهذا يتناقض مع سائر قيم الديمقراطية، وهذا يشكل "انقلأبا" حقيقيا في المفهوم وبشأن تعريف الدولة العبرية[1].

يثير هذا القانون مخاوف حقيقية في حال تبنيه بجدية وتمريره، ويحدث إرباكاً في مؤسسات القضاء بأنواعها، فربما يعيق ويحد من عمل المحكمة العليا في إسرائيل والنظام القضائي بجملته، إذا تم تجاهل المفهوم الديمقراطي الكامل لصالح الاهتمام بمفهوم الدولة اليهودية وما يتبعه من تعبيرات وتفاسير، ولهذا فإن أحكام القضاء في مثل هذه الحالة ستخضع لتشريعات التوراة أولاً، ويندرج تحتها أحكام الشريعة اليهودية "التلمود"، حتى بالنسبة لغير اليهود.

10.2 التشكيل الديمغرافي والقانوني في إسرائيل

يحتوي الكيان الإسرائيلي على سكان عرب مسلمين ونصارى تشكل نسبتهم 20% من مجمل سكانإسرائيل، وهنالك أقليات مهاجرة بدعم وتحفيز من الصهيونية وبعض هذه الأقليات تمارس شعائرها الدينية غير اليهودية سراً وعلناً، رغم قدومها إلى إسرائيل تحت شعار أنها أقليات يهودية تعيش في المهجر، ولهذا الأمر خطورة كبيرة إذا تم إقراره، ليس على الفلسطينيين العرب في الكيان الإسرائيلي فحسب، بل إن ذلك سيطال كل مناحي الحياة في إسرائيل، والأكثر تضرراً من مثل هذا القانون كافة القوى الديمقراطية والعلمانية على اختلاف ميولها السياسية

[1] عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص18-19.

والعقائدية، وسيكون هذا القانون لصالح مختلف القوى والأحزاب الدينية، اليمينية والمتطرفة على حد سواء[1].

إن لهذا القانون، في حال تشريعه، مخاطره غير محدودة على الرواية الفلسطينية، والمتعلقة بالأرض والإنسان والتاريخ والحضارة والحق، وذلك ما دفع بالقيادة الفلسطينية إلى الإصرار على عدم التسليم بالمطلب الإسرائيلي بالاعتراف بيهودية الدولة رغم كل الضغوط الإقليمية والدولية.

كل ذلك يحصل في حين لا يزال النقاش جارياً بين مركبات الكيان الإسرائيلي حول هوية الدولة، وقد يحدث تحالفات سياسية جديدة، فحزب العمل وسع أبوابه لانضمام حزب ليفني له، وإذا ما تم ذلك، فإن حزب العمل الذي لديه الآن 15 عضو كنيست، و6 أعضاء لحزب ليفني، ليصبح للحزب 21 عضو كنيست، وبذلك يصبح الحزب الأكبر عدداً في الكنيست، وقد يندفع نحو هذا التوجه وزير المالية يائير لبيد رئيس حزب "هناك مستقبل"، رغم انضمامه لتكتل نتنياهو في التحالف الحكومي الحالي.

إن مجمل الأدبيات القانونية والدستورية المعتادة والمتبعة في إسرائيل تنظر إلى النظام الدستوري المطبق داخل إسرائيل من قوانين وتشريعات على أنه يشكل "الدولة اليهودية الديمقراطية" ويحدد معالمها.

وإن الأدبيات القانونية السائدة تتناول الكيان الإسرائيلي باعتبارها تتألف من نظامين قانونيين منفصلين: أحدهما قائم داخل حدود إسرائيل "فلسطين المحتلة عام 1948م" حيث يسري مبدأ الدولة "اليهودية والديمقراطية"، والقانون الثاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م حيث تسري قوانين مختلفة تماماً عن سابقتها وهي أكثر تشدداً وتتيح للحكومة الإسرائيلية ممارسة إجراءاتها التنفيذية بخشونة أكثر، وتستثني المواطنين الفلسطينيين المقدسيين وتقصيهم بالمجمل وتضعهم عرضة لسياسات عنصرية بالمجمل.

---

[1] عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص5.

وحتى يفهم الواقع القانوني والدستوري للكيان الإسرائيلي يجب أن نتعرف على مضامين هذه الأسئلة، ومنها: ما هو المفهوم الدستوري الإسرائيلي لعبارة "نحن الأمة"؟ وما هي الحدود الإقليمية في النظام الدستوري الإسرائيلي؟ وكيف تفسّر هذه الحدود مسألة المساواة بين الفلسطينيين في الكيان الإسرائيلي واليهود الإسرائيليين[1]؟.

وفي وصف للإجراءات الرسمية لإعداد الدستور، يشار إلى أن مجموعة من الباحثين والأكاديميين من ذوي الاختصاص عملوا مع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وأشرفوا على إعداد مقترحات دستور الكيان الإسرائيلي، وتداولوا الأمور المهمة التي يحتويها وقد يتوصل إلى إجماع حولها، وتحديداً القيم الإثنية وديانة الدولة والمدنية والمواطنة.

حيث شارك في هذا العمل والتداولات قضاة وقانونيون وأحزاب دينية يهودية ودينية صهيونية وأحزاب صهيونية علمانية، وتبين مسودة الدستورأن ديباجة الدستور تحتوي برمتها من "إعلانإقامة الكيان الإسرائيلي"، على تناقض تاريخي واضح بالمقارنة مع ديباجات الدساتير المعتمدة في دول أخرى منذ العقود الثلاثة الماضية.

تقوم ديباجات الدساتير الحديثة على أساس خطاب حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وهي تمثل مبادئ عامة لمدنية الدولة، فإن بيانإعلان قيام الكيان الإسرائيلي مليء بمفردات الإثنية والذاتية، وبخلاف ديباجات الدول الديمقراطية التي تعكس مطالب مواطنيها وتتحدث بالنيابة عن كافة المواطنين أو بالنيابة عن المجتمع بمجمل طوائفه أو الأمة باعتبارها المقرّة في الدول الديمقراطية، وهنا يتحدث إعلان قيام الكيان الإسرائيلي باسم ممثلي الشعب، بحيث يخص فئة عليا أو رجالات، باعتبارهم الشعب اليهودي، ويسقط إرادة الشعب التي تعتبر مصدر الحكم والسلطة في النظم الديمقراطية الحديثة[2].

وفق هذه المعطيات تمكن السكان العربفي إسرائيل بمن فيهم الأكاديميون والنخب ورموز مؤسسات المجتمع المدني أن ينتقدوا وبقوة المقترحات الدستورية المطروحة من خلال

[1] عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص27–29، ص3.

[2] المرجع السابق، ص5،.

أحزابهم السياسية ومراكز أبحاثهم التابعة للبلديات ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقــوق الإنسان.

وهنا يستدعي القول بأن القانون الأساسي الإسرائيلي قام بتعطيل سيادة القانون والحماية الدستورية باسم السياسة الحكومية العليا، وهنا يتجلى التعارض الواضح مع القاعدة العامة التــي تقضي بأن المواطنين أحرار ومتساوون أمام القانون والتشريع[1].

وعند البحث في التشريعات المنصوص عليها في الماضي فإن قانون "يهودية الدولــة"، أمر غير منصوص عليه في أي من القوانين الإسرائيلية المقرة، باستثناء وثيقة إعلان الاستقلال الإسرائيلية، وهي وثيقة ليس لها صلة بأي مستوى قانوني أو دستوري ولم يتم تضمينها في أي قانون أساسي، فإن اقتراح إقرار قانون يهودية الدولة يأتي ضمن سعي بعض الأحزاب المنتخبة في الكنيست الإسرائيلي لعمل قانون أساسي ينص على "يهودية الدولة".

وهذه عبارة عن مشاريع قوانين تهدف لإطفاء صبغة قانونية لــ"يهودية الدولة"، ويلاحظ وجود خلاف داخلي يشمل التحالف الحكومي والتكتلات المعارضة للحكومة حول إقــرار هــذا القانون، إذاً ليس رفضًا لمبدأ يهودية الدولة وإنما لاعتبارات ائتلافية داخلية، ورغم أن بعضــها أحزاب ممثلة في الكنيست يرون ضرورة أن يُعطى صبغة قانونية ليهودية إسرائيل ولكن هناك أكثرية تريد إعطاء صبغة ديمقراطية ومدنية للدولة، ويعتقدون أن هنالك تناقضًا بين "الديمقراطية واليهودية."

يقول السياسي اليساري الصهيوني يوسي بيلين "بأن مأزق الهوية اليهودية في وضــعها الحالي في الغرب، وفي تعارضها مع قيم المواطنة، ويرى ضرورة منح المواطنة بنــاءً علــى اعتبارات الخدمة العسكرية، نافياً منحها المواطنة بناءً على اعتبارات قومية أو إثنيــة"، وهنــا يختلف عن اليمين الصهيوني فيأن اليمين يجمع بين المعيارين الهوية اليهودية والخدمة العسكرية كشرط للتمتع بالمواطنة الكاملة[2].

---

[1] عادل سمارة ومسعد عربيد، "**مناقشة نقدية في حل الدولة الديمقراطية العلمانية**"، مرجع سابق، ص1-5.

[2] عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص17.

أما "آساكشير" الديمقراطي الليبرالي وأستاذ الفلسفة في جامعة تل أبيب يفسر فكرة دولة اليهود "بأنها الكيان الإسرائيلي الديمقراطية، وأي تغيير يؤدي إلى تغيير في ماهية الدولة، وفي مكانتها الأخلاقية، وفي نسيج العلاقة بينها وبين مواطنيها"[1].

وترى "روت جافيزون" وهي باحثة ليبرالية بأن "توجهات الاعتراف بيهودية الدولة تمثل مواقف يمينية متطرفة"[2].

ويبدوأن هذا القانون يصعب إقراره وتمريره حتى في حال دعمه من قبل الأحزاب الإسرائيلية الفاعلة، حيث من المقررأن تقف في طريق تمريره دوائر قضائية أهمها دائرة العدل العليا.

سواء تم تمرير قانون مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والحقوق أم لم يتم تمريره فإن الواقع المعاش مختلف تماماً، حيث إن هذه القيم غير موجودة حتى في قانون "حرية الفرد وكرامته"، وأن الحديث عن قيم ممارسة الديمقراطية أيضاً أمر غير واقعي، والواقع يقول إن "إسرائيل" تقنن المساواة تجاه العرب وتحرمهم من إعداد القوانين، وتعطي العرب في إسرائيل حق المساواة في بعض المجالات المعينة لا أكثر وفي إطار ضيق.[3]

وتماشياً مع الدعوات المطالبة باعتبار إسرائيل دولة "يهودية ديمقراطية" أقرت "اللجنة الوزارية لشؤون التشريع" في الكنيست الإسرائيلي تعديلاً على قانون التعليم الرسمي في " إسرائيل"، ويؤكد على إضافة بند "دولة الشعب اليهودي" في المناهج التعليمية، وذلك باقتراح من الحكومة، ويتضمن التعديل إضافة بند ينص على أن " إسرائيل دولة الشعب اليهودي"، وهي إضافة ستشمل كافة المناهج لكافة المراحل التعليمية. [4]

---

[1] عزمي بشارة، "**كتاب دولة يهودية وديمقراطية**"، مرجع سابق، ص15.

[2] المرجع السابق، ص16.

[3] المرجع السابق، ص8-11،

[4] المرجع السابق، ص28-29،

الفصل الثالث

تأثير الاعتراف بيهودية الدولة على العملية التفاوضية وعلى الواقع السياسي المعاش في الاراضي الفلسطينية المحتلة واراضي السلطة الوطنية الفلسطينية

الفصل الثالث

تأثير الاعتراف بيهودية الدولة على العملية التفاوضية وعليى الواقع السياسي المعاش في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية

1.3 أبعاد وأسباب المطلب

يعود مفهوم الدولة اليهودية إلى أكثر من قرن من الزمان وهذا المصطلح لم يكن وليد صدفة أو وليد تصريح سياسي ما، بل هو تفاعل تاريخي ضمن سياق معين استمر منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، [1]حيث تميزت كتابات الساسة اليهود ومفكريهم وخصوصاً المتدينين منهم بطرح هذا المفهوم في كتاباتهم ومداخلاتهم وسجلاتهم السياسية والفكرية والدينية، فكانت أراء وكتابات موشي هيس وليو بنسكر وصولاًإلى هرتسل بالدعوة إلىإقامة وطن قومي لليهود، بغض النظر عن المكان الجغرافي، لكن الفكرة كانت تنطلق من ضرورة انعتاقهم وتحررهم من داخل المجتمعات التي يعيشون بين ظهرانيها، خصوصاً وأن اليهود بتلك الفترات كانو يعيشون بما يسمى بالجيتوهات منعزلين عن المجتمعات وعن الناس، حيث اقتصرت على كبار التجار والصناعيين والمرابين، لذلك فقد انطلقت هذه (فكرة الدولة اليهودية) من خضم الشعور الديني والسياسي الذي كان يعيشه اليهود في تلك الفترات، وعلى هذا الأساس كانت كتابات موشي هيس وبنسكر ويهودا الكلعي تتمحور حول الآليات والسبل والمنطلقات والغايات والأهداف التي يجب الانطلاق من أجل إنشاء الوطن القومي لليهود، [2] وتوجت هذه الجهود بكتاب ثيدور هرتسل الدولة اليهودية الذي بدأ بصياغة مشروعه القومي اليهودي منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر حيث بدا فكرته قائلا:" إن هذه الفكرة موغلة في القدم،إنها فكرة إستعادة الدولة اليهودية، إن العالم يردد صيحات صاخبة ضد اليهود، وهذه الصيحات هي التي أيقذت الفكرة من سباتها"[3]

---

[1] روجيه: دراسة في الصهيونية / اليهودية: غارودي http://www.radioislam.org/arabic/garaudy.htm

[2] التشكيلات السياسية والعسكرية الصهيونية قبل العام 1948 http://www.alburayj.com/nakba%20tashkelat.htm

[3] ثيدور هرتسل: **الدولة اليهودية** مرجع سابق، ص 5.

لقد أشار الباحث في البداية إلى مفهوم فكرة الدولة اليهودية، ولكن ومن أجل التركيز في هذا المفهوم وتوضيحه لابد من الإشارةإلى أن فكرة الدولة اليهودية عند هرتسل تنبع من سياقات تاريخية وسياسية واجتماعية مندمجة، هذه السياقات ضمن النسق الديني الأيديولوجي الذي كان يتمثله هرتسل والذي طرحه قولا وفعلا خلال المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 في مدينة بازل في سويسرا، والذي أكد على أهمية وضرورة إنشاء وطن قومي لليهود وتحديدا في فلسطين، وخلال عشرين عاما من العمل السياسي لإخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود، من خلال الوعد الذي أطلقه آرثر بلفور وزير خارجية بريطانية عام 1917، والذي ينص على إلتزام الحكومة البريطانية بإعطاء اليهود فلسطين لإنشاء وطنهم القومي.[1]

وتم تدويل هذا القرار عام 1947، حين صدر قرار التقسيم رقم 181 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي ينص على تقسيم فلسطينإلى دولتين عربية ويهودية.[2]

يعتبر الحديث حول مفهوم الدولة اليهودية والسياق التاريخي الذي نشأ فيه هذا المفهوم من الموضوعات القليلة في العصر الحديث، وليس الأمر يعود إلى تأخر اليهود لطرح الفكرة بقدرما أنالمفهوم لم تتم معالجته ضمن العمل السياسي العربي والفلسطيني، لكن الفكرة لدى الساسة الإسرائيليين كانت تتكرر في محافلهم ومؤتمراتهم السياسية والأمنية والدينية، حيث يرى قادة إسرائيل بأن من حق اليهود بأن تكون لهم دولة خاصة نقيه لا وجود فيها لأي جنس أو عرق أو أثنيه دينية مغايرة لليهودية.[3]

لقد كانت البداية الحديثة لطرح فكرة الدولة اليهودية متزامنة ومتلازمة مع وصول حزب اليكود للحكم في إسرائيل عام 2001، حيث كانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قد وصلت إلى طريق مسدود خصوصاً جولة المفاوضات التي عقدت في منتجع كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تهدف إلى وقف الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت إثر قيام أريئيل شارون باقتحام مسجد الأقصى تحت حماية الشرطة والجيش الإسرائيليين، وبنفس الوقت

---

[1] نص وعد بلفورhttp://www.awraq.birzeit.edu/sites/default/files/%20بلفور%201917.pdf

[2] نص قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947

[3] اسامه انو النحل: **يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية**. مرجع سابق، ص4.

كان الهدف من هذه المفاوضات حل القضايا العالقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ اتفاق أوسلو عام 1993، لكن هذه القضايا لم تحل وفلشت، وسقط حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية، وصعد شارون كزعيم لحزب اليكود[1]، وصعود حزب الجمهوريين لسدة الحكم في أمريكا بزعامة جورج بوش الابن.

وعلى إثر أحداث 11 أيلول عام 2001، وتصاعد حدة الهجمات التفجيرية التي يقوم بها الفلسطينيون داخل إسرائيل،وقيام شارون بإعطاء أوامره بإعادة احتلال المناطق الفلسطينية المصنفة (أ) وفق اتفاقيات أوسلو، والتي تحظى بسيطرة أمنيه فلسطينية، ومحاصرته مقر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات برام الله، تم طرح المبادرة العربية للسلام والتي لم تلاق أي آذاناً صاغية من قبل القادة الإسرائيليين، ثم قامت الإدارة الأمريكية بطرح خطة عرفت بخطة خارطة الطريق، عرضت على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث وافق عليها الطرف الفلسطيني بينما قدم الطرف الإسرائيلي العديد من التحفظات والتعديلات على هذه الخطة تضمنت أربعة عشر بنداً كان أهمها ضرورة اعتراف الطرف الفلسطيني بيهودية الكيان الإسرائيلي، فرفض الفلسطينيون هذا التعديل لأنهم رأوا فيه التفافاً واضحاً على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هجروا منها عام 48.

كافة رؤساء الحكومات الإسرائيليه المتعاقبة كانوا حريصون على طرح هذا المطلب في كافة المؤتمرات والمحافل الدولية والمحلية، ففي حزيران عام 2003 طالب شارون بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي دولة يهودية خلال خطاب ألقاه في مدينة العقبة الأردنية، وتبنى الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش المطالب الإسرائيلية وطالب العرب والفلسطينيين بضرورة اعترافهم بيهودية الكيان الإسرائيلي،وأكد ذلك الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال خطابات القاها في عام 2008 امام منظمة ايباك، وكذلك في عام 2010 امام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حين أكد التزام الولايات المتحدة بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.[2]

---

[1] عملية السلام والمفاوضات الفلسطينية والعربية مع إسرائيلhttp://www.mnofal.ps/articles/?category=1&lg=ar

[2] عبد الحفيظ محارب: يهودية الدولة.. الفكرة،الدولة،واشهارها على الرأبطhttp://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=117258

يرتكز المطلب الإسرائيلي "الاعتراف بيهودية الدولة" بأنه قائم على أساس ديني سياسي في آن معاً، حيث إن التحليل المنطقي لمفهوم دولة يهودية هو قائم في الأساس على أن إسرائيل تهدف إلى بناء دولة لا يتواجد فيها أعراق أو أجناس أو ديانات أخرى،[1] وبنفس الوقت يتمثل البعد السياسي بأن اعتراف الفلسطينيين يعني تخليهم وبالمطلق عن حق عودة اللاجئين، وهذا ما أشار إليه بنيامين نتنياهو في خطابه أمام مؤتمر آيباك حيث قال: " أيها الرئيس عباس اعترف بالدولة اليهودية.. وقل للفلسطينيين أن يتخلوا عن وهم إغراق إسرائيل باللاجئين ".[2]

وأضاف قائلاً وموجهاً خطابه للرئيس عباس: " بالاعتراف بالدولة اليهودية ستجعل من الواضح أنك مستعد تماماً لإنهاء الصراع " [3] من الواضح أن تصريحات نتنياهو تنبع في الأساس من مدى تبلور فكرة الحل السياسي لديه، وهذه الفكرة تقوم على أساس إدارة الصراع مع الفلسطينيين وليس حل الصراع، وعملية إدارة الصراع هذه قائمة في مجملها على تمديد عملية التفاوض إلى ما لا نهاية، وتعجيز الفلسطينيين بمطالب وشروط غير واقعية، وبنفس الوقت فرض سياسة التغيير على الأرض زمانياً ومكانياً، سواءً كان ذلك بالاستيطان أو التهويد أو التهجير وبطرقٍ لا يتمكن الفلسطينيون من مقاومتها أو مجاراتها على أرض الواقع، وهذا ما يحصل الآن في مشروع التقسيم الزماني والمكاني الذي ينادي به اليمين الإسرائيلي من خلال مندوبيه في الكنيست الإسرائيلي في المسجد الاقصى،إضافةإلى عمليات التهويد في القدس ومحيطها وأحيائها، وتشديد الخناق على المقدسيين[4].

وفي ما يتعلق بالتهجير والاستيطان فإن بناء الجدار الفاصل منذ عام 2003 أكبر شاهدٍ على ذلك، ولكن لابد من الإشارة هناإلى أن فكرة الجدار ليست بالفكرة الحديثة، فهي تعود في الأساس إلى فلاديمير جابوتنسكي منذ عام 1936، حين اقترح فكرة الجدار الحديدي لفصل

---

[1] عبد الحفيظ محارب: **يهودية الدولة.. الفكرة،الدولة،واشهارها.** مرجع سابق.

[2] نتنياهو "يطلق النار" على المفاوضات أمام "الأيباك http://www.paltelgroup.ps/pginfo/?p=14284

[3] المرجع السابق.

[4] القدس وأحياؤها.. حرب تهويد في الداخل وحصار من الخارج –المركز الفلسطيني للإعلام https://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=164719

التجمعات اليهودية عن السكان العرب،[1] وهذا التفكير نابع من العنصرية الصهيونية القائمة على سياسة إفراغ الأرض من سكانها وبالتالي تهجيرهم، والتسليم بأن كل فلسطين هي أرض لليهود ولا حقوق لعربٍ ومسلمين فيها، وتكون إسرائيل بذلك قد أسقطت الخلل الديموغرافي في فلسطين لصالحها وخصوصاًأن التوقعات الديموغرافية تشير إلى إن الميزان الديموغرافي سيكون لصالح الفلسطينيين خلال عشر سنوات، وهذا ما يقلق إسرائيل من الناحيتين السياسية والاجتماعية."فسياسياً فإن القوانين والمواثيق الدولية تنادي بعدم شرعية وقانونية حكم الأقلية بالأغلبية في أي مكان، وهذا ما حصل في دولة العنصرية في جنوب افريقيا"[2].

أما اجتماعياً فإن المخاوف الإسرائيلية من تنامي عدد السكان الفلسطينيين، وخصوصاً في الجزء المحتل في عام 1948 والقدس، يشكل خطراً على الوجود الإسرائيلي هناك ثقافياً وحقوقياً وأكاديمياً. [3]

وعودا على بدء فإن التماثل بين دولة اليهود كفكرة، وبين الكيان الإسرائيلي كتجسيد لهذه الفكرة على أرض الواقع ينصهران في معنىً واحد، هذا المعنى يعني أن لليهود دولة أينما كانوا وأينما وجدوا سواءً داخل إطارها أو خارجه، ولهذا تم إصدار قانون صادق عليه الكنيست عام 1950 سمي بقانون العودة، والذي ينص على أن من حق كل يهودي العودة إلى إسرائيل واكتساب جنسيتها بمجرد وصوله إليها. [4]

---

[1] سامي عبد القادر أبو جلهوم: **تاريخ الحركة الصهيونية التصحيحية 1948-1925**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

[2] أحمد يوسف: **تأملات في الدين والسياسة قراءة في الحالة الفلسطينية مراجعات فكرية وسياسية (3)**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

[3] جوناثان كوك: مخاوف إسرائيلية بالغة من «القنبلة السكانية الفلسطينية فلسطين تتلاشى الحلقة: 3 التاريخ: 04 2009 http://www.albayan.ae/one-world/1235654589463-2009-03-04-1.411339

[4] داوود عبد الله: قانون العودة الإسرائيلي: تقويم لدوافعه وجذوره التاريخية. 2009، http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:39-ERR4-648J:www.group194.net/index.php%3Fmode%3Darticle%26id%3D18318.%25DE%25C7%25E4%25E6%25E4%2520%25C7%25E1%25DA%25E6%25CF%25C9%2520%25C7%25E1%25C5%25D3%25D1%25C7%25C6%25ED%25E1%25ED:%2520%25CA%25DE%25E6%25ED%25E3%2520%25E1%25CF%25E6%25C7%25DD%25DA%25E5%2520%25E6%25CC%25D0%25E6%25D1%25E5%2520%25C7%25E1%25CA%25C7%25D1%25ED%25CE%25ED%25C9+&cd=6&hl=ar&ct=clnk&gl=ps

إن الدراسة المتأنية لمفهوم الدولة اليهودية، لا يمكن قراءتها قراءة موضوعية دون قراءة المشروع الصهيوني، إذ إن عملية تحليل نشأة وتطور فكرة المشروع الصهيوني ضمن السياق التاريخي تعتبر الأساس في قراءة مفهوم الدولة اليهودية وأسبابها وتأثيراتها على المجالات المختلفة.

إن الفكرة الأولى للمشروع الصهيوني كمشروع استيطاني استجلائي تعود في بداياتها إلى منتصف القرن الثامن عشر، وتحديدا منذ الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت على مصر،[1] حيث أعطى وعداً حين ذاك بوطن قومي لهم في فلسطين،[2] إن وعد نابليون هذا لم يكن نابعا من الأساس من أي عقيدة دينية، بل من عقيدة استعمارية خالصة كان يهدف من خلالها السيطرة على مصر من أجل قطع الطريق على تجارة بريطانيا مع الهند، حيث أن الهند كانت آن ذاك مستعمرة بريطانية وكانت تعتبر درة التاج البريطاني.[3]

إذن فالمشروع الصهيوني آن ذاك هو مشروع اقتصادي سياسي بدرجة أولى، _يحمل بين ثناياه فكرة القومية اليهودية ولكن ليست هي الأساس_ وليس له علاقة لا بالدين ولا بالديانات،[4] خصوصاً وأن المفكرين اليهود كانوا في تلك الفترة يكتبون عن التحرر الذاتي لليهود وانعتاقهم،[5] ومنهم من كتب بكيفية دمج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، وهذا يعني أن طرح نابليون بونابرت لمفهوم الدولة اليهودية والوطن القومي اليهودي في فلسطين، هي تعبير اقتصادي محض، ويعتبر نقطة من نقاط الخلاف الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا في حينه،[6]

---

[1] سعيد مسالمة: وثائق: الصهيونية و الإمبريالية المفهوم الفلسفي للحركة الصهيونية http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=15508

[2] أمين عبد الله محمود: **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، عالم المعرفة، الكويت، 1984 ص 14- 16.

[3] سعيد مسالمة: وثائق: الصهيونية و الإمبريالية المفهوم الفلسفي للحركة الصهيونية http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=15508

[4] عادل سمارة: ***الهزيمة بين جدل تجليسها وتخطيه استهداف دائم يشترط هوية: المقاومة والتنمية والوحدة***، **مجلة كنعان.** عدد 156 2014

[5] علي ضاهر أبراهيم: جذور الحركة الصهيونية على الرابط -http://www.wata.cc/forums/showthread.php?26123

[6] حسام الحفناوي: الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نأبليون بونأبرت بين الدوافع الحقيقية والمبررات المعلنة: http://www.alukah.net/culture/0/63427/#ixzz3I4w3VKhK

وبعد فشل حملة نابليون وتقهقره أمام أسوار عكا، وهزيمته في معركة أبوقير عام 1798 وعودته خائبا على فرنسا، [1] بدأت فكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين تحديدا تراود مخيلات المفكرين اليهود، وهنا ابتدأت أطروحات بنسكر ويهودا الكلعي وموشيه هس في الظهور،[2] وعلى هذا الاساس فان الباحث هنا لا يكرر نفسه بقدر ما انه يريد التوضيح بأن المشروع الصهيوني هو مشروع استعماري.

فلقد كان الصراع الاستعماري على منطقة المشرق العربي قائماً منذ الأزل، والصراع البريطاني الفرنسي كان أحد هذه الصراعات في منطقة المشرق العربي، ويمكن الاعتبار هنا بأن فكرة الوطن القومي لليهود التي طرحها هرتسل في كتاباته وفي كتابه تحديداً الدولة اليهودية، كان نابعا من هذا الفكر الاستعماري خصوصاً وأن بريطانيا وفرنسا في تلك الفترة كانتا في مرحلة النهوض الرأسمالي كنظام سياسي اقتصادي اجتماعي، [3]وهذا النظام الاستعماري الرأسمالي لا يعترف بحدود ولا وطن ولا دين ولا قوميات، وحسب ما يرد في أدبيات الاقتصاد السياسي فإن الصراع الاستعماري على المنطقة العربية بين ألمانيا وروسيا وانجلترا وفرنسا، كانت من أحد الأسباب التي دفعت هرتسل إلى اختيار فلسطين كوطن قومي، حيث يلاحظ أن ملك ألمانيا في تلك الفترة جيليوم الثاني طرح مشروعا لمد خط سكة حديد (برلين، اسطنبول، بغداد)،[4] أما روسيا القيصرية، فكانت تطمح في تلك الفترة إلى السيطرة على المضائق المائية في تلك المنطقة لسببين: الأول لتأمين عبورها عبر قناة السويس، أما الثاني فالسيطرة على حقول نفط الخليج،[5] أما انجلترا فكانت مسيطرة أساساً على العديد من البلدان العربية آن ذاك، ولهذا كان هرتسل يراهن في كتابه الدولة اليهودية على المطامع الاستعمارية لكل الدول مرة واحدة،

---

[1] محمد بن حسن المبارك: الحملة الفرنسية على مصر (1798-1801)، لماذا؟؟ على الرابط
http://www.saaid.net/Doat/almubark/6.htm

[2] الشخصية اليهودية في إطار الجيتويه الإسرائيلية 2006: هيثم المنسى .
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/11/12/62844.html#ixzz3IAwSq8NH

[3] محمد طاقة: المأزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72876

[4] محمد رضا السويسي: لتطبيع في المسار التاريخي لصراع الأمة العربية ضدّ الاستعمار والصهيونيّة
http://www.taqadoumiya.net

[5] المرجع السابق.

حيث أشار في كتابه المذكور" سوف نشكل لأوروبا جزءا من سور يقيها من آسيا، ونصبح حرساً متقدماً لحماية الحضارة من هجمات البرابرة" [1]

ولا بد من الاشارة وعودةً الى السياق التاريخي هنا الى ان بريطانيا وفرنسا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانتا القوتين العظميين في هذا النظام، وتمكنتا من بسط سيطرتهما ونفوذهما على أكثر من ثلث العالم، [2]وكانت منطقة المشرق العربي من ضمن هذا النفوذ، فالمغرب العربي خضع للاستعمار الفرنسي وبلاد المشرق العربي، وبلاد الشام والعراق وفلسطين والخليج العربي كانت تخضع في أغلبها إما للاستعمار البريطاني أو للدولة العثمانية،[3] وبعد انهيار الأخيرة تم توقيع اتفاقية سايكس بيكو عام 1916،وعقد مؤتمر سان ريمو في فرنسا 1920، التي تم من خلالها اقتسام بلاد المشرق العربي بين هاتين القوتين، [4]وبنفس العام الذي وقّعت في اتفاقية سايكس بيكو قام وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور بإعطاء وعده للقادة اليهود بأن بريطانيا ستمنحهم وطنا قوميا في فلسطين، [5]لقد كان الهدف من هذه الوعود وحسب التحليل المنطقي لظاهرة الاستعمار، بأنه قائم أساساً على ركيزتين أساسيتين، الركيزة الأولى تتلخص في شغف الدول الغربية في التخلص من اليهود وإخراجهم من المجتمعات الغربية، أما الهدف الثاني فيمكن النظر إليه من زاوية الخوف الذي كان ينتاب القوى الإستعمارية الغربية من قيام دولة عربية موحدة في المشرق العربي تحديداً، وهذه المخاوف انتابته خصوصاً بعد محاولات محمد علي باشا من تأسيس الدولة العربية الموحدة، والتي ابتدأها بمصر والشام، ولكن القوى الغربية وتحديدا فرنسا وبريطانيا أجهضت هذه الفكرة بعد هزيمة قواته التي قادها إبنه إبراهيم أمام قوات هذا التحالف.[6]

---

[1] روجيه: دراسة في الصهيونية / اليهودية: غارودي http://www.radioislam.org/arabic/garaudy.htm

[2] محمد طاقة: المأزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72876

[3] المرجع السابق.

[4] قصة "سايكس بيكو" القديمة والجديدة.. خرائط جديدة ترسم في الشرق الأوسط: تقسيم المقسم وتفتيت المفتت، المزيد على دنيا الوطن.
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/05/10/391731.html#ixzz3IB1YmpQV

[5] الانتداب البريطاني ووعد بلفور http://palestinianmissionuk.com/arabic/?p=173

[6] http://www.startimes.com/f.aspx?t=24405380

وعلى هذا الأساس فإن فكرة الدولة اليهودية كانت هي الحل لهذا المشروع الاستعماري، أما فيما يتعلق بالعقائد اليهودية، ففي أغلبها نشأت بعد إعلان قيام إسرائيل، ولكن ضمن سياق تاريخي معين لهذا الإعلان، فقد كان وايزمن – ممثل المنظمة الصهيونية– وكما يشير اللورد كرزون – الحاكم العام للهند البريطانية– منذ عام،1919 بأن الوطن القومي يعني وطنا يهودياً ولكن ليس يهودياً خالصاً، إذ إن وايزمن وهو مسؤول الوكالة اليهودية في حينه، كان ينظر إلى الدولة اليهودية على أنها ليست دول خالصة العرق بل دولة يهودية، وسكان عرب يخضعون لحكم اليهود، [1] أما غولدا مائير فقد قالت عكس هذا تماما، ولكن بعد خمسين عاماً أي في عام 1969 وكانت تشغل آن ذاك منصب رئيسة الوزراء في إسرائيل، حيث قالت" أريد دولة يهودية ذات أكثرية يهودية مستقرة، وهذا هو تصوري الدائم للصهيونية" [2]

لقد كانت فكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين، حديثة المنشأ مقارنة بالأفكار التي كانت تنادي بالوطن القومي ولكن ليس في فلسطين، حيث أن هرتسل حاول مراراً وتكراراً الحصول على هذا الحق، من خلال سعيه الدائم لاحتكار بعض الأراضي في موزمبيق والكونغو البلجيكي،[3] بينما ذهب كل من ماكس نوردو وحاييم وايزمن، إلى السعي لإقامة مشاريع توطين أخرى في الأرجنتين وقبرص وسيناء وأوغندا، [4] وهذه الأخيرة كانت قد عرضتها بريطانيا على على هرتسل عام 1903.[5]

1.1.3 أسباب إصرار الكيان الإسرائيلي بمطلب الاعتراف بالدولة اليهودية

يمكن تحليل مطلب الاعتراف الذي تسعى إسرائيل لانتزاعه من الفلسطينيين والعرب بيهودية الدولة من مفصلين رئيسيين، المفصل الأول يجب النظر من خلاله إلى هذا المطلب كبعد

---

[1] روجيه غارودي: دراسة في الصهيونية / اليهودية: http://www.radioislam.org/arabic/garaudy.htm

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

[5] محمد رضا السويسي: **لتطبيع في المسار التاريخي لصراع الأمة العربية ضدّ الاستعمار والصهيونيّة**، مرجع سابق.

تكتيكي سياسي والذي يعترف بالكيان الإسرائيلي " دولة يهودية"، [1] أما المفصل الثاني والذي يتم من خلاله الاعتراف بإسرائيل "كدولة اليهود"، فانه ينظر إليه بسياق فكري أيديولوجي، [2] وهذا ما يشير إليه الكاتب الفلسطيني رائف رزيق في تحليله لهذه المطالب، حيث يشير إلى أن إسرائيل حينما تطالب السلطة الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، فإن الهدف من هذه المطالبة يقوم على أساس اعتراف الفلسطينيين بها دولة يهودية من أجل ضمان الأغلبية اليهودية،[3] أما الجانب الأيديولوجي في هذا الموضوع فهي قائمة على أساس موقع اليهود على هذه الأرض من العالم وماهية الحقوق التي لديهم،[4] وفي حال ما تم الانتصار على هذه الدولة في يوم ما فسيسري عليهم مبدأ المساواة الفردية أو الاعتراف بهم كطائفة دينية.

إن جدلية الفكر والسياسة التي تندرج ضمن هذه القضية هي جدلية شمولية التعقيد حتى بالنسبة للقادة الصهاينة أنفسهم، خصوصاً في ظل الصراع المحتدم داخلياً بين العلمانيين والمتدينين منهم، لكن يمكن النظر إلى هذه الجدلية من خلال أنه مطلب استراتيجي صهيوني، سواءً كان فكرياً أو سياسياً، لأنه مرتبط أساساً بتحييد الفلسطينيين من حالة الصراع داخل فلسطين المحتلة عام 1948، أو في القدس، لأن بقاءهم ضمن الدولة اليهودية، يعني دولة ثنائية القومية خصوصاً في ظل البعد الديموغرافي لهذه القضية،[5] حيث يشير مكتب الإحصائيات الإسرائيلية إلى أن الفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة عام 1948، سيشكلون من 35% إلى 45% حتى نهاية عام 2025، وهذا أكثر ما تخشاه إسرائيل حالياً ومستقبلاً،[6] وهذا ما تطرحه أساساً في مؤتمرها السنوي المعروف بمؤتمر هرتسيليا، لذلك فإن هذا المطلب الصهيوني يهدف

---

[1] عزمي بشارة: أخيراً وليس آخراً: الاعتراف ب إسرائيل دولة يهودية تشرين الثاني 2010، http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1726

[2] المرجع السابق.

[3] انور خلف: **فلسطين.. " إسرائيل" و"يهودية الدولة" خطر خط احمر.**

[4] المرجع السابق.

[5] سنية الحسيني: لماذا يرفض الفلسطينيون الإقرار بيهودية دولة إسرائيل، http://wafastudies.ps/index.php/palestinians/113-2014-02-26-12-06-06

[6] نبيل محمود السهلي: النكبة والتطور الديموغرافي اليهودي في فلسطين بعد عام 1948، http://www.ssnp.info/index.php?article=44618

بالأساس إلى تمييع القضية وإدراجها ضمن سياقات مختلفة عن سياقها التـــاريخي الأصـــلي[1]، وتتمثل هذه الأهداف حسب ما صدر عن المركز لفكر صهيوني ليبرالي وديموقراطي، ومعهـــد واشنطن، بأن مؤيدي مطلب الاعتراف بالدول اليهودية يطرحون ثلاثة إدعاءات تعتبر بنظـــرهم جوهرية لضرورة أي اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني، وهذه الادعاءات[2]:

1. إن رفض الاعتراف بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير، إلى جانب مطالبة الفلسطينيين بحقوقهم أذكى الصراع، وأن الحل الحقيقي لا يمكن أن يتم إلا من خلال الاعتراف القانوني بالحقوق الجماعية لكل من اليهود والفلسطينيين، و وفقاً لهذا الـــرأي فـــإن أي اتفـــاق دون اعترافٍ كهذا سوف يخفي القضية الكامنة"الاعتراف بالدولة اليهودية" في صلب الصـــراع، ويكشف انعدام رغبة الفلسطينيين في إنهائه أبداً.

2. ويرى مؤيدو الاعتراف أيضاً، بأن التعبير العملي يكمن في التوجه الهادف لحـــل قضـــية اللاجئين، حيث إن الاعتراف بقانونية دولة يهودية، يعتبر ضماناً ضرورياً لحـــل مطالـــب اللاجئين الفلسطينيين بشكل يتلاءم مع نموذج الدولتين لشعبين، والذي لا يشكل خطراً على الصبغة اليهودية لإسرائيل.

3. أما الهدف الأخير فهو يتمثل في البعد الديمغرافي للأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل.

2.1.3 العملية التفاوضية ونظرة المجتمع الإسرائيلي بالاعتراف بالدولة اليهودية

إن السؤال عن ماهية المجتمع الإسرائيلي، تضع السائل في قلب محيط مـــن الإجابـــات المتقاطعة والمتناقضة، تخضع لحالة من التعقيد، فالمجتمع الإسرائيلي لا زال ومنذ نشأته يعيش حالة من عدم التجانس والتناقض لا حصر لها وفي مستويات عدة، منهـــا العرقـــي، والـــديني، والسياسي، والاجتماعي، والفكري، والثقافي، والحضاري، "إن الملاحظة الأولية للحياة السياسية

[1] انور خلف: **فلسطين.. " إسرائيل" و"يهودية الدولة" خطر خط احمر**. مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

في (إسرائيل)، تشير إلى أن صورة قوى الحياة السياسية ترتبط-على نحو أساس- بالأوضاع الثقافية والحضارية لفئات المجتمع الإسرائيلي[1]".

وهذا كله أخضع المجتمع الإسرائيلي داخلياً وخارجياً، وبجهود غير مسبوقة لمحاولة الإجابة على عدد من الأسئلة الهامة في حياة النظام السياسي الاجتماعي الإسرائيلي، منها ما دار حول القيم العليا للمجتمع ومصادر تلك القيم، "[2] قد يرى الكثير من أصحاب الفكر الصهيوني أن الشريعة اليهودية (هاهلخا)، وتقاليد الشعب اليهودي هما فقط مصدر منظومة القيم العليا في الدولة العبرية." وحول الإجابة عن سؤال من هو اليهودي؟ والذي لا زال محل إثارة على المستوى الديني،[3] والذي يختلف في داخله عن تعريف من هو اليهودي هذا من جهة، كما يختلف المستوى الديني مع غير الديني أو العلماني على ذات التعريف "، والحقيقة أن مصادر الشريعة اليهودية ذاتها مختلف عليها بين الطوائف المختلفة، كما أنه لا يمكن إغفال أثر التقاليد التي اكتسبها اليهود في (الشتات) من المجتمعات التي عاشوا فيها، وأثر حياة (اليشوف القديم) (Old Yishuv) في صياغة الأفكار الرئيسة ومنظومة القيم في الدولة العبرية." [4] وكذلك فإن تعريف الدولة وعلاقتها بالدين اليهودي، يقف سؤالاً هاماً يفصح في نفس الوقت عن تعقيد وتناقض في ماهية المجتمع الإسرائيلي، سواءً بالنظر إلى طموحات الأغلبية اليهودية الساحقة فيما ستكون عليه المحصلة النهائية لذلك المجتمع، أو بالنظر إلى دور وعلاقة المستويين الديني الصهيوني والعلماني الصهيوني في إتمام هدف قيام الدولة اليهودية القومية، والتي أنتجتها من ضمن ما أنتجتها وقائع الآيديولوجية الدينية الصهيونية " [5].

ويرى (العلمانيون) (الحيلونيم) وغالبيتهم من (الأشكينازيم)، أن القوانين المشتقة من الشريعة تعد أمراً مزعجاً، خاصة تلك التي تفرض على الناس أن (يسبتوا)، [6] كما يرون إن

---

[1] عبد الوهاب المسيري: انهيار إسرائيل من الداخل، http://www.alzaytouna.net/permalink/5197.html

[2] المرجع السابق.

[3] عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، http://www.creativity.ps/library/datanew/cre15/140.pdf

[4] المرجع السابق.

[5] المرجع السابق.

[6] المرجع السابق.

الدين يعوق الكثير من الأمور التي يلزم الإتيان بها لتسيير الدولة[1]، ومع ذلك لا يجرؤون على القول (بعلمانية الدولة)، وإلا فقدت مبرر وجودها ذاته"، وكما هي أيضاً الخلفيات والمجريات التاريخية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو كما يريد البعض الصراع العربي الإسرائيلي. [2]

هذه المنطلقات في الخلاف والاختلاف على منظومة القيم العليا للمجتمع، وتعريف من هو اليهودي، وتعريف ماهية الدولة، وضع النظام السياسي الاجتماعي في إطار من تفاعلات ومطالب سياسية، واجتماعية، وثقافية، وحتى اقتصادية، مست في الصميم مكونات ومضمون الوحدة الداخلية للمجتمع الإسرائيلي، وعززت التنافس والصراع على السلطة بما لم يتوقف معه الحراك السياسي والاجتماعي الإسرائيلي، عن التواصل والأخذ والرد، ويعزز هذا الحراك كما ذكر وجود نظامين أو مستويين من النظام، الأول: المستوى الصهيوني الديني (التوراتي)، والثاني: المستوى الصهيوني السياسي (البراغماتي)، وعلى الرغم من قيام مبادئ وأهداف كلٍ منهما على الفكر القومي الصهيوني، حيث أنها ركيزة التفكير القصير، والمتوسط، والبعيد المدى لكلا المستويين، إلا أن الخلاف في المطالب لا زال يتحرك ويقود المجتمع والنظام السياسي في إسرائيل إلى مزيد من الحراك والتقلب، ويعكس في الخارج سياسة مغايرة للداخل "، أي بمعنى آخر فما يزال الخلاف في تفسير دور ومطالب كلٍ منهما سواءً الدينية أو السياسية، يلعب دوراً أساسياً في البحث عن عناصر القوة الداخلية وكيفية حماية مكونات الداخل الإسرائيلي، وهو الأهم من وجهة النظر الإسرائيلية، وهو الأمر الذي قام في معظم الأوقات على حساب وجود نهج خارجيي يستطيع أن ينقل العنصر الإسرائيلي بمكوناته وتقدمه على أنه صاحب رسالة، أو هوية ثقافية واحدة، تعبر عن وجود دولة ذات معالم أكثر تعريفاً ورسوخاً وقبولاً. [3]

لقد كان مفهوم القومية في المجتمع الإسرائيلي من أهم المفاهيم، والتي يحاول فيها كل أطراف المجتمع الإسرائيلي البحث عنها وإيجاد صيغة ممكنة لها،[4] ولتشكل رافعة سياسية

---

[1] عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

اجتماعية تضمن استمرار شكل الدولة القومية، إلا أن هذه الدولة لا تـزال تسـميتها، وحتـى أدواتها، وأهدافها، ورموزها، تقع محل خلاف.

ففي الوقت الذي يكون فيه بديهياً أن الدين هو أحد عوامل القوميـة ولـيس مصـدرها، وبالتالي فالدولة القومية لا تقوم على أساس ديني أو أيديولوجي صهيوني أو غيره،[1] إلا أنه فـي الوقت نفسه، يصّر غالبية المجتمع الإسرائيلي على أن تكون الدولة هي الدولة اليهوديـة التـي تجسد في المحصلة النهائية ما يصطلح عليه بحق العودة، وأن تكون هذه الدولة هي دولـة كـل اليهود.

أي بمعنى آخر، الدين اليهودي في نظر اليهود هو حجر الأساس في منح المواطنة، أو منعها، وعلى أساس حق العودة لكل من أراد إن ينتمي إلى الدولة اليهودية، ولـيس أي أسـاس آخر، وهذا عني في كثير من الأحيان سحب المواطنة من كل من غيّر ديانتـه اليهوديـة إلـى أخرى، وبالتالي فقد حقه في الانتماء إلى الدولة اليهودية القومية، وبهذا الاتجاه تتضح العلاقة مع مختلف الأقليات العرقية (الإثنية) والدينية الأخرى المكونة لالكيان الإسرائيلي.[2]

يتطلب البحث في ماهية المجتمع الإسرائيلي في قضايا كثيرة وهي في أغلبها متناقضـة على المستويين القيمي والهيكلي، فعلى المستوى القيمي فإن مصادر التكوين للمجتمع الإسرائيلي لم تتوحد حتى لدى الأغلبية اليهودية الصهيونية، ذات المشارب العرقيـة والثقافيـة المختلفـة والموزعة ما بين يهود غربيين ذي مشارب غربية، ويهود شرقيين ذي مشارب شرقية، [3] والتي كرّست قيماً دينية وصهيونية متباينة ومتصارعة في النظرة إلى النظام السياسي الاجتماعي، من حيث علاقاته، وتوزيع القوى، والمصالح فيه، وكذلك الرموز والأدوات والأهداف، فكان الـدين اليهودي، والآيديولوجية الصهيونية، كما ذكرنا آنفاً هما مصدرا القومية ومفهومها لكل ما هـو

[1] عبد الوهاب المسيري، "**الآيديولوجية الصهيونية**"، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، عالم المعرفة، 1982

[2] المرجع السابق.

[3] افيعـزر ربيتسـكي: لمتـدينون والعلمـانيون فـي إسـرائيل حـرب ثقافيـة ترجمـة عليـان الهنـدي، http://fadyghorra.arabblogs.com/archive/2008/4/524882.html

يهودي جاء ليستوطن الكيان الإسرائيلي،[1] وحتى في تناول المفاهيم والقيم الأكثر ليبرالية، مثل الديمقراطية، فإن مفهوم الديمقراطية وماهيتها قد أشتق من طريقة النظر إلى شروط المواطنة على طريق الدولة اليهودية القومية، واستحقاق الحقوق الأساسية في الكيان الإسرائيلي على أساس اقتراب وابتعاد أصحاب الاستحقاق من أو عن شروط الصهيونية الدينية أو الصهيونية العلمانية، وكانت الأولوية دائماً لليهودي على أنه القومي، ومن ثم تأتي المواطنة ومنح استحقاقاتها على درجة من التمييز العنصري، إلى من أصطلح عليهم بالأغيار، أي كل من ليس هو يهودي، وهذا قيد حقوق وحريات ودور وارتباط الآخرين من الأغيار، في لعب دور أساسيٍ ومتساوٍ في هياكل الدولة والنظام السياسي الاجتماعي في إسرائيل.[2]

ولكي يستمر شكل الدولة اليهودية الحلم، فقد دأب النظام السياسي الاجتماعي على أغلبيته الساحقة في إسرائيل، على إعادة تنظيم المجتمع والعلاقات الداخلية على أساس من مدى الاقتراب من الفكر الصهيوني، وتطبيقات قيام الدولة اليهودية، ولهذا وفي ذات السياق فقد أنتجت مؤسسات الدولة على المستويات السياسية والدينية والاجتماعية والقانونية، حالة عرفية من جهة، وقانونية إلزامية من جهة أخرى، فيما يتعلق بتعبيرات ورموز الدولة اليهودية، ومن أمثلة ذلك القوانين التي تسن بالكنيست الإسرائيلي والتي تعتبر الزامية ونهائية بعد إقرارها بالقراءات الثلاث حيث لا يوجد دستور في إسرائيل)، حيث يتم اعتماد الكنيست لمناقشات القوانين والتشريعات المتعلقة بتسمية الكيان الإسرائيلي بالدولة اليهودية، كما هو أيضاً إجراءات وقرارات المحكمة العليا الإسرائيلية فيما يتعلق بقوانين الترشيح والانتخابات، وتشكيل الأحزاب، وإلزامها نصوص تلك القوانين مفاهيم وتعبيرات الحفاظ على رموز وأدوات ومسميات الدولة اليهودية، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد بل طال الإصرار على تسمية الدولة اليهودية في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وطال خطاب جورج بوش في لقاء العقبة– جورج بوش، الملك عبد الله، شارون، أبو مازن– عندما أشار إلى الدولة اليهودية الحيوية.

---

[1] عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

إن التعدد العرقي والديني قد أسس لخلط ثقافي وتعددية ثقافية ذات مصادرة متباينة تاريخياً وحضارياً وآيديولوجيا، لا زالت تأخذ مكانها في قلب المجتمع الإسرائيلي وعلى نحو قد أقام انقساما وفجوةً ثقافيةً كبيرة بين مختلف شرائح المجتمع الإسرائيلي، حتى بين الأغلبية اليهودية التي انحدرت أصولها من مجتمعات غربية تارة وشرقية تارة أخرى، هذا أسس أيضاً لصراعٍ ثقافي وحضاري قد حمّل المجتمع الإسرائيلي حالة حراك سياسي واجتماعي، عززه البعد الصهيوني اليهودي بإطار الفكرة الصهيونية، وبالإصرار على تهويد الثقافة وإلباسها ثوب الثقافة الدينية من جانب، وتسييس الثقافة بإلباسها ثوب الثقافة السياسية الصهيونية، وليس الثقافة المستندة إلى قومية أصيلة ذات مصادر ثقافية أصيلة، وهذا جعل من الثقافة والفكر في المجتمع الإسرائيلي مجرد آيديولوجيا متعصبة لا ترقى أبداً إلى شيء من الأصالة الثقافية أو الحضارية، هذا يكشف عن محاولة الأغلبية اليهودية تكريس أحادية ثقافية ذات أصول غربية ومحكومة آيديولوجيا دينية بقولبة صهيونية، والعكس صحيح في آن معاً.[1]

إذا روجعت ماهية المجتمع الإسرائيلي، فلن يطال النظر كثيراً في محاولة قراءة ما تجري عليه الأمور في المجتمع الإسرائيلي، ورصد اتجاهات هذا المجتمع ذي الأغلبية اليهودية الصهيونية، وأولى هذه الاتجاهات هو استمرار سيطرة أغلبية يهودية صهيونية على المجتمع والسلطة لا تختلف على الأهداف النهائية لها رغم اختلافها على أدوات ووسائل وتوقيت الوصول لتلك الأهداف الاستراتيجية، وبقاء أقلية أو أقليات عرقية ودينية تحت هذه السيطرة ودون الإقرار بمواطنتها، أو قوميتها، وتحصيل حاصل دون الإقرار بحقوقها الأساسية وعلى أساس القانون، وهذا كله يعكس صورة وماهية مجتمع ثيوقراطي مجزأ، موبوء بآيديولوجيا خاصة لا تعترف بمفهوم الأمة، والقومية، والدولة خارج الدين اليهودي.[2]

لعل من الأهمية بمكان العودة إلى نظرة المجتمع اليهودي الصهيوني نحو مفهوم الأرض وشكله النهائي، الاستيطان الكولنيالي، والتي يصير فيها هذا المجتمع بكل أطيافه السياسية

---

[1] عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مرجع سابق.

[2] عزمي بشارة: دولة يهودية وديمقراطية 2014، http://www.fikrwanaqed.net/site/topics/printArticle.asp?cu_no=1&item_no=854&version=1&template_id=17&parent_id=13

والاجتماعية على تمسكه بالأرض الموعودة، وإسقاطات الوعد الإلهي التي تُفَسَر من وجهة النظر اليهودية في الدعوة للتمسك بالأرض، وتنشيط الهجرة إليها، كما هو الخوف من فشل المشروع الصهيوني الديني نحو قيام الدولة اليهودية، " وكانت الضربة القاضية لعملية السلام، والتي ترتبط بقوة بالبعد الميثولوجي للصراع، الزيارة الدراماتيكية والمعلنة لأرييل شارون إلى جبل الهيكل المزعوم، القريب من المسجد الأقصى ثالث الأماكن المقدسة في الإسلام، في ظل هذه الظروف، لم يكن للمحادثات الفلسطينية الإسرائيلية فرصة للوصول إلى اتفاق، وبخاصة وأن اتفاقيات أوسلو قد تمت وفق مبدأ كيسنجر (الغموض البناء) "[1].

فإن ما وصلت اليه مفاوضات كامب ديفيد من فشل لم يكن مفاجئاً للكثير من الأوساط السياسية، على الرغم من الدعاية المحمومة التي حمّلت الجانب الفلسطيني مسؤولية فشل المفاوضات، إلا أن ما كشفت عنه الأحداث في هذا السياق أثبتت مسؤولية الجانب الإسرائيلي عن هذا الفشل (2) "، تزعم الرواية الإسرائيلية إن عرفات هو المسؤول عن إفشال محادثات كامب ديفيد، فيما أكد روبرت مالي وحسين آغا مسؤولية باراك الشخصية عن الفشل– يديعوت أحرنوت 2001/7/20"[2]، وذلك نتاج التفكير البراغماتي الإسرائيلي المراوغ نحو تحقيق السلام، وبالكيفية التي تريدها الجماعات الصهيونية بمختلف أطيافها، والتي لا تريد فيها هذه الجماعات الانتقاص من الأبعاد الحيوية للدولة اليهودية الجغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتي تمنحها دوراً وظيفياً يقدّر له أن ينسجم مع تركيب مجتمعها المتناقض وغير المتجانس لا عرقياً، ولا دينياً، ولا ثقافياً، ولا مصلحياً "، لم يكن الشركاء في هذه المفاوضات وربما بمن فيهم باراك شخصياً، يعرفون تماماً إلى أين ستنتهي عملية المقايضة هذه، ولأن عليه [باراك] تذكر وجهة نظر ناخبيه، لم يكن أي من مقترحات باراك عروضاً حقيقية أو مكتوبة(كانت في المصطلحات الدبلوماسية مجرد بالونات اختبار)، ليستطيع الحفاظ على موقعه مع وزرائه

---

[1] باروخ كمرلنك، **التصفية، حرب أرييل شارون ضد الفلسطينيين**، الحوار الثقافي، لبنان، 2005، ط 1، ص ص 160، 161

[2] إبراهيم أبو جابر، ***تحولات المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف (1991-2003)***، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، فصلية محكمة، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عمان، السنة التاسعة، العدد 27، ربيع 2004، حاشية سفلية ص 18

الصقور والمتدينين"[1]، من هنا نستطيع أن نفهم مغزى أحداث مفاوضات كامب ديفيد الثانية، وفشل عملية السلام بالمحصلة النهائية، والذي يفسر التلاقي الاستراتيجي لمصالح اليمين واليسار على دوام الوحدة المجتمعية الصهيونية الداخلية، حامية المشروع الصهيوني المتمثل بقيام الدولة اليهودية كبعد استراتيجي " فاليهود لا يرون في الشرق الأوسط قيمة يمكن أن يتعلموا منها أو أن يتبنوها أو يتماثلوا معها.

إنهم يريدون السلام فقط من أجل تقليص تهديدات الحرب ولفتح أسواق جديدة لهم وتشجيع السياحة، فاليهود يرون أن السلام سيجعل إسرائيل أكثر غربية ويفصلها بشكل أعمق عن العالم العربي، ولذلك نجد أن الشارع الإسرائيلي يطمع بالسلام المصلحي، وهذا يختلف الشارع الإسرائيلي من حيث مواقفه اليمينية/ اليسارية"[2]، وفي هذا السياق نجد أن قيام دولة فلسطينية في المنطقة هو إضافة لأعباء ومعوقات جديدة أمام تحقيق الطموح الصهيوني، للانسلاخ عن المنطقة والخروج بهوية سياسية ودينية يهودية من جهة، وثقافية غربية من جهة أخرى.

2.3 مفهوم السلام لدى الأحزاب الإسرائيلية

هنا كانت بداية التحول، والتطور في مفهوم الأحزاب السياسية الإسرائيلية للعملية السلمية، والذي انعكس في تطور برامج تلك الأحزاب من اليمين والوسط، والاعتراف بوجود مشكلة فلسطينية، ووجود شعب فلسطيني لا مفر من التعامل معه كواقع، وقد تفاوتت نظرة الأحزاب لطبيعة وشكل وتوقيت الحل للصراع العربي الإسرائيلي، حيث إن اليمين الإسرائيلي قد رفض التعامل مع هذه المسألة إلا بشكل مجزوء أو منقوص، فقد رفض التعامل مع القيادة الفلسطينية (م.ت.ف) كقيادة شرعية للشعب الفلسطيني، كما إن اليمين قد تعامل مع القضية الفلسطينية على أنها مجرد قضية سكان، وقضاياهم هي قضايا مطلبيه يومية.[3]

---

[1] باروخ كمرلنك، ***التصفية، حرب أرييل شارون ضد الفلسطينيين***، **الحوار الثقافي**، لبنان، 2005، ط 1، ص 159

[2] إبراهيم أبو جابر، **تحولات المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف (1991-2003)**، مرجع سابق. ص 23

[3] نبيل السهلي: اليسار واليمين في " إسرائيل" وعقدة الحقوق العربية، http://www.alzaytouna.net/permalink/53755.html

إن موافقة اليمين الإسرائيلي على صيغة مؤتمر مدريد للسلام، لم تخالف رؤية هذا اليمين لقضية الشعب الفلسطيني على أنها قضية سكان وليست قضية أرض وشعب، وبذلك بقي يتحدث عن دور لوفد فلسطيني من الداخل (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وتحت غطاء أو مظلة عربية، هذا بالرغم من أن صيغة الدعوة لمؤتمر مدريد كانت تتحدث عن الأرض مقابل السلام، وقراري مجلس الأمن 242، و 338، حيث كان موقف إسحق شامير موقفاً تبريرياً أمام جمهوره الانتخابي مما أدى لاحقاً إلى خسارته أمام حزب العمل، الذي كان يمثل أحزاب الوسط حيث تعامل بواقعية أكثر مع الصراع العربي الإسرائيلي، بعد هذه التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية، وكان نتيجة هذا الحراك السياسي الدولي التوقيع على اتفاق أوسلو في عهد رئيس الوزراء الأسبق إسحق رأبين عام 1993.

1.2.3 التيارات الفكرية- السياسية الأساسية في الأحزاب الإسرائيلية

في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن الحديث هنا يدور حول التيارات الفكرية السياسية في الأحزاب الصهيونية، التي تمثل الأغلبية اليهودية في النظام السياسي الاجتماعي الإسرائيلي، سيتناول هذا المحور أهم التيارات الفكرية السياسية الصهيونية الأساسية، حيث يلاحظ الباحث أن التقسيم لهذه التيارات ينطوي على اختلاط وتداخل، وحراك سياسي اجتماعي مستمر، يعود إلى مفاعيل أساسية أهمها: المنطلقات الآيديولوجية، والمصالح الاقتصادية الاجتماعية، والتي تحكم على وجه العموم الحراك والعلاقة بين هذه التيارات وما يمثلها من أحزاب، أو الحراك وتطور المواقف والمفاهيم داخل الحزب الواحد.

وبمراجعة سريعة للتعدد الحزبي في إسرائيل، يرى الباحث ويتفق مع آخرين، أنه يمكن تقسيم الأحزاب الإسرائيلية إلى تيارات فكرية- سياسية أساسية أربعة، لها منطلقاتها الآيديولوجية، ومفاهيمها السياسية، ومواقفها من العملية السلمية، وذلك " من مراجعة التوجهات العامة للرأي العام الإسرائيلي، خلال ربع القرن الأخير، بالإضافة لدراسات إسرائيلية وغير إسرائيلية متعددة حول التيارات والمدارس الثقافية- السياسية الإسرائيلية، فإننا اخترنا التقسيم الرباعي التالي: التيار الديني- القومي المتطرف، التيار القومي التقليدي، التيار القومي

الديمقراطي، والتيار الديمقراطي التقدمي."[1]، وعلى هذا النحو يرى الباحث أهمية الإشارة إلى مرتكزات وقيم ومركّبات وحجم هذه التيارات الفكرية، والتي قد تعكس أثرها على تطور ومفهوم ومواقف الأحزاب التي تمثلها من العملية السلمية عبر مراحل هذه الدراسة.

وكذلك فإن البحث في مرجعيات هذه الأحزاب، وما تمثله من تيارات فكرية سيساعد على التفسير والتنبؤ لسلوك هذه الأحزاب وتطور العملية السلمية ومفهومها لدى هذه الأحزاب.

وانطلاقاً مما سبق، سيتم التعريف بهذه التيارات الفكرية- السياسية، استناداً إلى مرتكزاتها، وقيمها، ومركّباتها، في النظام السياسي الإسرائيلي:

1. التيار الديني- القومي المتطرف، يرتكز هذا التيار على التشدد الديني والقومي، والتميز بعلاقة اليهود بأرض إسرائيل، وفي علاقة إسرائيل بالعالم، فإسرائيل بنظر أصحاب هذا التيار لها غاية وهدف رباني، يتحقق على أرض إسرائيل من خلال سيادة اليهود وحدهم عليها اعتماداً على أسطورة الوعد الإلهي.

كما إن قيمهم قد تحددت على أساس (أرض إسرائيل الكبرى)، و (الأغلبية اليهودية)، وهذا يتنافي مع القيم الأخرى الوضعية مثل الديمقراطية، وصولاً إلى رفضها عند تهديد هذه القيم الوضعية لطابع الدولة اليهودية القائمة على أساس الوعد الإلهي وعلى أرض إسرائيل، ويتركب هذا التيار من خليط من الأحزاب الصهيونية تبدأ من اليمين الديني المتطرف، مثل حزبي المفدال ومولیدت، ويتواجد من هذا التيار مجموعات تتواجد بحزب اليكود، وحزب كاديما.[2]

2. التيار القومي التقليدي، يرتكز هذا التيار إلى التقاليد الدينية اليهودية، إلا أنه يعتبر تياراً غير متشدد دينياً، على الرغم من إيمانه بأرض إسرائيل، إلا أنه يبدي الاستعداد للتنازل عن جزء محدود من الأرض ثمناً للحفاظ على الأغلبية اليهودية، ويتمسك هذا التيار بقيم قومية

[1] http://www.pcpsr.org/arabic/survey/books/2003/israeliopinion/conclusion.html

[2] نادية سعد الدين الأرثوذكسية اليهودية بين العداء للصهيونية و«التكييف الديني» تشرين الثاني 2013، http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2691

تقليدية بمفهوم غربي للتقاليد اليهودية، وتركيبة هذا التيار تتكون من مجموعات يمتد وجودها في الأحزاب اليمينية الدينية بداية من: حركة شاس، كذلك امتداد هذه المجموعات بكثرة في أحزاب اليكود، وكاديما، وبعض المجموعات المؤيدة لحزب العمل.

ويلاحظ التباين هنا ما بين المفهومين الغربي (الاشكنازي) والشرقي (السفارديم) للقيم القومية والتقاليد اليهودية، ويمثل هذا التيار ما نسبته 25– 30% من الأغلبية اليهودية في المجتمع الإسرائيلي.[1]

3. التيار القومي الديمقراطي، يرتكز هذا التيار إلى قيم متناقضة، حيث يعرّف على نفسه كتيار علماني من جهة، ويمسك بالتقاليد اليهودية من جهة أخرى، ويضع الديمقراطية على رأس أولوياته، مقابل رغبته بالحفاظ على الأغلبية اليهودية لالكيان الإسرائيلي، ويتواجد هذا التيار في حزب العمل واليكود، وكاديما، والأحزاب الروسية، إضافة إلى الأحزاب الليبرالية العلمانية مثل حركة شينوي (التغيير)، ويبلغ حجم هذا التيار ما يساوي حجم التيار القومي التقليدي، أي 25–30% من الأغلبية اليهودية والمجتمع الإسرائيلي.

4. التيار الديمقراطي التقدمي، ويرتكز إلى خليط من المفاهيم الاشتراكية والليبرالية والعمالية، ويعرّف هذا التيار نفسه، وإسرائيل على أنهم جزء من الحضارة الإنسانية والأممية، وتمثل قيم الديمقراطية والسلام أولوية أولى لدى هذا التيار، بينما تأتي الأغلبية اليهودية على درجة ومستوى أقل أهمية من القيم السابقة، كما يتركب هذا التيار من أحزاب يسارية مثل حزب ميرتس، وشينوي، وحزب العمل، ويمثل هذا التيار ما لا يقل عن 15– 20% من الأغلبية اليهودية والإسرائيلية في المجتمع الإسرائيلي.[2]

---

[1] موقع الأحزاب الدينية بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية

[2] أنظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: **مسيرة مترددة نحو الاعتدال – مواقف الرأي العام الإسرائيلي من عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلي**

الفصل الرابع

المواقف الإسرائيلية والفلسطينية من إعلان إسرائيل دولة يهودية

الفصل الرابع

المواقف الإسرائيلية والفلسطينية من إعلان إسرائيل دولة يهودية

1.4 ردودات "يهودية الدولة" على المستوى الإسرائيلي

تشير الدراسات والأبحاث إلى أن النزوع نحو اليمين المتطرف بات متأصلا في المجتمع الإسرائيلي، وهذا النزوع ليس وليد صدفة عابرة أو حدث سياسي معين، إذ أنه يرد إلى ظاهرة الاعتناق العقائدي للفكر اليميني النابع من التفسيرات، أو الاجتهادات المختلفة للفكر التوراتي والفكر التلموذي، ولكن النمط السائد أيضاً هو إن بعض العلمانيين الإسرائيليين ينزعون نحو اليمين في توجهاتهم وآرائهم السياسية، وخصوصاً بعض أعضاء حزب الليكود وحزب إسرائيل بيتنا.

فالعقيدة السائدة في فكر الليكود تنسجم ظاهريا مع الفكر التوراتي ولكن هي تقوم على عقيدة عقائدية قومية تحمل في طياتها جدلية العلاقة ما بين القومي والتوراتي، وهنا يؤكد الباحث بأن ما يوصف بأن إسرائيل واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، تتناقض أساساً وجوهريا مع هذا النزوع اليميني وخصوصاً الشك المتمثل باليمين التوراتي، لأن إسرائيل حينما تدعي الديمقراطية، لكن الديمقراطية تتناقض مع تطبيق المفاهيم الدينية، والمتعارف عليه أيضاً أن الديمقراطية هي جزء أصيل من التفكير العلماني، فإنها تتناقض مع العنصرية الدينية المقتبسة والمتأصلة في نفس الوقت في الفكر التوراتي، وإذا تم التأكيد على أن إسرائيل ديمقراطية وعلمانية، فإنها هنا تنفي مبرر وجودها الديني والذي استندت إليه أساساً في مشروع إقامتها في هذا الوطن، وهنا فإن هذا التناقض هو من أهم الأسلحة الذي يجب أن يرفعه الفلسطينيون في وجه التوجه اليميني الإسرائيلي الذي ينادي بالدولة اليهودية.

أما الأحزاب الدينية التوراتية والتي تنادي بدولة اليهود فهي في مجملها تعتقد بنبوءات التوراة " بغض النظر عن ماهية هذه التوراة"، هل هي توراة موسى أم التوراة التي كتبت اثناء السبي البابلي"، وهذه الأحزاب الدينية وتفكيرها التوراتي والتي تنظر إلى غير اليهود على أنهم غوييم، والغوييم حسب الترجمة الحرفية لها، هم الأغيار أو الأجناس والأعراق المختلفة وهم

حسب التوراة يقعون في مرتبة دونية عن اليهود وأن الله خلقهم أساساً لخدمة اليهود، لأن التشريع في الفكر اليهودي ينبع أساساً من أنهم الصفوة وبأنهم شعب الله المختار.[1]

وبناءً على ما تقدم فإن المطلب الإسرائيلي بالاعتراف بدولة اليهود ينبع أساساً من هذا النزوع اليميني، ويرفع من نسبة حصول هذه الأحزاب على أصوات الناخبين للبرلمان الإسرائيلي، وللتأكيد على ذلك، فإن حزب العمل الصهيوني والذي يعتبر من أحزاب يسار الوسط في إسرائيل، والذي يعتبر من أهم الأحزاب الإسرائيلية التي ساهمت في بناء إسرائيل كدولة، تراجعت شعبيته إلى أكثر من الثلثين عما كان عليه في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وبصورة عامة فإن غالبية الأحزاب اليسارية والوسطية أصبحت تشكل الأقلية داخل الكنيست الإسرائيلي مع تطور قوى اليمين، ولذلك فإن الهدف بالحصول على أصوات الناخبين الإسرائيليين يتأتى من خلال ارتفاع وتيرة المطالب الإسرائيلية من القيادة الفلسطينية والمتمثلة بالاعتراف بيهودية إسرائيل، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن مجريات الأحداث على الساحة الفلسطينية تشير وبصورة لا تقبل الشك، بأن الممارسات اليمينية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية، تعزز من هذه الفكرة (يهودية الدولة) سواء بالاستيطان، والإجلاء، والإحلال، وبنفس الوقت إدارة الصراع مع الفلسطينيين وليس حله كما يدعون.

1.1.4 المواقف الإسرائيلية من إعلان إسرائيل دولة يهودية

أشار الباحث في بداية الأطروحة إلى مفهوم الدولة اليهودية، وتطور سياقها التاريخي، ومطالبة إسرائيل للفلسطينيين والعالم بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، لكن لابد هنا من الإشارة إلى التباين الواضح في مواقف الساسة الإسرائيليين من إعلان إسرائيل دولة يهودية.

لقد كان أريئيل شارون أول من أشار إلى جغرافية أرض إسرائيل وإلى الوضع الفلسطيني، حيث قال وأثناء مفاوضات خارطة الطريق: " لم يخلق في الكيان الإسرائيلي من يتنازل عن شبر من أرض إسرائيل، وأوضح قائلاً: أنه قام بتوجيه رسالة إلى الرئيس بوش الابن وإلى الكونغرس الأمريكي، كان محتواها أن الحل الوحيد الذي يقبله الإسرائيليون، ولا

[1] عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**. مرجع سابق.

يمكن أن يقبلوا غيره، هو أن تكون الأردن وطناً للفلسطينيين، وأن هذا هو الحل الوحيد المطروح، فإسرائيل من البحر إلى النهر لن تكون إلا دولة يهودية نقية.[1]

أما رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت، فقد أشار في جلسة خاصة للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، إلى أن نقطة الانطلاق إلى أي مفاوضات مع الفلسطينيين ستكون هي الاعتراف بأن إسرائيل هي دولة للشعب اليهودي، وأردف قائلاً: " لن أجري مفاوضات مع من لن يعترف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، " أما إيهود باراك فقد أشار في نفس اللجنة إلى أن "إحدى العقبات التي تعترض التوقيع على اتفاق مع الفلسطينيين، هو رفضهم الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.[2]

تنقسم الأحزاب الإسرائيلية ما بين مؤيد ومعارض من إعلان إسرائيل نفسها دولة يهودية، فأغلب الأحزاب الإسرائيلية وخصوصاً الائتلاف الحاكم في إسرائيل، يتبنى طرح يهودية الدولة، حيث ورد في البند السادس من اتفاقية هذا الائتلاف النص التالي " الحكومة ستعمل على صياغة الطابع اليهودي للدولة، وتراث الشعب اليهودي، والأحزاب التي تؤيد وتتبنى الدولة اليهودية هي اليكود، وإسرائيل بيتنا، وشاس، ويهودت هاتوراة، والبيت اليهودي، وكذلك حزب العمل، وحزب كاديما، وحزب الاتحاد القومي اليميني، بينما يتعارض هذا التوجه كل من حزب ميرتس والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.[3]

سيستعرض الباحث فيما يلي مواقف هذه الأحزاب وبالتفصيل:

1.1.1.4 حزب اليكود

يرى حزب اليكود بأن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدي ازلي، لا يقبل أي اعتراض يمس في هذا الحق، ويندرج تحت هذا الحق الحقوق بالسلام والأمن، وحق

---

[1] محمود مرسى: ازمة التوجه السياسى الإسرائيلى الراهن نحو يهودية الدولة وأثره على مستقبل المشكلة الفلسطينية المركز الديمقراطى العربىhttp://webcache.googleusercontent.com

[2] المرجع السابق، ص30

[3] سميح خلف: دولة اليهودية بين النظرية والخطاب السياسي والحزبي الإسرائيلي، http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=51540

مواطني الكيان الإسرائيلي بالعيش بحرية ورفاه في ظل نظام ديمقراطي، ويرى حزب اليكـود أيضاً أنه من حق أبناء الأقليات أن يعيشوا وفق تراثهم، ودياناتهم، ولغاتهم، وثقافـاتهم، وذلـك تحت رعاية الدولة، فيما يختص بالجانب الأمني، فإن حزب اليكود يرى " أن استمرار الكيـان الإسرائيلي دولة يهودية مستقلة في الشرق الأوسط مشروط بقدرتها في الحفـاظ علـى تفوقهـا العسكري، والسياسي، ولذلك فإن من واجب الكيان الإسرائيلي الحفاظ على إرثها الأمني، لردع أي عدو، أما فيما يتعلق بالسلام"، فإن حزب اليكود يعتبر(أن السلام هو من الأهداف المركزيـة للكيان الإسرائيلي، وستواصل إسرائيل العمل من أجل الوصول إلى اتفاقيات مستقرة ودائمة مع الفلسطينيين، والعرب، وورد بند فرعي يحمل عنوان دولة اليهود، سيعبر الدستور عن مبدأ كون الكيان الإسرائيلي هي دولة يهودية).[1]

2.1.1.4 حزب شاس

"يؤمن بكون الكيان الإسرائيلي دولة الشعب اليهودي، تقوم على مبادئ ديمقراطية بمـا يتفق مع توراة شعب إسرائيل"، كما ويطمح الحزب إلى "تجميع الجاليات اليهودية من كل بقـاع الأرض، بغية بناء البيت اليهودي في دولة يهودية كبيرة وقوية في جميع أرجاء أرض إسرائيل"، إضافة إلى ذلك فإن حزب شاس يشجّع تطوير كل أطراف أرض إسرائيل: يهـودا والسـامرة، النقب والجليل. [2]

3.1.1.4 حزب كديما

لا شك أن الهاجس والاعتبار الأمني واليميني المتطرّف يهيمن على هذا الحزب، مـن خلال ما أشار إليه رئيس الحزب السابق إيهود أولمرت، حيث قال: " إن الحدود التي نفكر بهـا ليست الحدود التي تتواجد عليها الكيان الإسرائيلي حاليًا" وأضاف كما هو متوقّع، "سنحافظ على القدس موحّدة، وسنحتفظ بالكتل الاستيطانية الكبرى، وبخاصة معاليه أدوميم (مستوطنة شـرق

[1] سميح خلف: **دولة اليهودية بين النظرية والخطاب السياسي والحزبي الإسرائيلي**. مرجع سابق، ص33.

[2] المرجع السابق، ص35

شرقي القدس)، وأرئيل (إلى الجنوب من مدينة نأبلس)، وغوش عتصيون (كتلة استيطانية تقع بين شرقي القدس والخليل)، التي هي جزء من الكيان الإسرائيلي".

وأشار الحزب إلى فرضياته الأساسية، والتي هي كالتالي: "لشعب إسرائيل حق قومي تاريخي على أرض إسرائيل بأكملها".

بغية تحقيق الهدف الأعلى، المتمثّل بالسيادة اليهودية في دولة ديمقراطية، تشكل بيتًا قوميًا آمنًا للشعب اليهودي، هناك حاجة وضرورة لوجود أغلبية يهودية في الكيان الإسرائيلي.

إن الاختيار أو الحسم بين الرغبة في تمكين كل يهودي من السكن في كل أنحاء أرض إسرائيل، وبين الحفاظ على وجود وبقاء الكيان الإسرائيلي كبيت قومي يهودي، يتطلب التنازل عن جزء من أرض إسرائيل.

إن التنازل عن جزء من أرض إسرائيل ليس تنازلاً عن أيديولوجية وإنما تجسيد للأيديولوجية الهادفة إلى ضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل".

"إن رسم الحدود الدائمة لالكيان الإسرائيلي في نطاق تسوية سلمية يجب أن يضمن المصالح القومية والأمنية لالكيان الإسرائيلي.

"دولتان قوميتان": موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية منوطة بشكل مطلق في أن هذه الدولة هي الحل القومي المطلق والتام لكل الفلسطينيين بلا استثناء وحيثما كانوا، بمن في ذلك اللاجئون. وبناءً عليه لن يُسمح في أية تسوية بدخول لاجئين فلسطينيين إلى إسرائيل.[1]

4.1.1.4 حزب العمل

هناك إجماع بين الجمهور الإسرائيلي وبين جميع الأحزاب الرئيسة في إسرائيل بشأن تعريف الكيان الإسرائيلي دولة يهودية وديمقراطية، ينظر إلى هذا التعريف كونه المعيار الأخلاقي والديمقراطي الأمثل، إلى جانب معيار أخلاقي آخر، على أساسه تقاس الأمور

[1] سميح خلف: **دولة اليهودية بين النظرية والخطاب السياسي والحزبي الإسرائيلي**. مرجع سابق، ص40.

الأخرى، وهو الفصل الحكم بينها، فرأي عمير بيرتس، قائد حزب العمل سابقاً، مطابق لـــرأي تسيبي ليبني من حزب "كديما"، ووزيرة القضاء والخارجية من حزب اليكود سابقاً.

نعني الكيان الإسرائيلي دولة يهودية وديمقراطية والهاجس الأمني، هما بمثابة الأســـاس الذهني للوعي السياسي الإسرائيلي، القائمان على الآيديولوجية الصهيونية، يبلوران وجهة نظر غالبية السكان اليهود في الدولة، وبالتالي يؤسّسان الأرضية الفكرية والآيديولوجية لكافة الأحزاب المركزية في إسرائيل.[1]

2.1.4 حزب البيت اليهودي القومي

هذا الحزب متشدد ومؤيد شرس للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ويتعارض مع إقامة دولة فلسطينية، يقول بينيت زعيم الحزب إن خطته الخاصة للسلام تتضمن قيام إسرائيل بضم 60% من مساحة الضفة الغربية المحتلة، ويعارض الرجل تماماً قيام دولـــة فلسطينية.[2]

2.4 ردودات "يهودية الدولة" على المستوى الفلسطيني

سبق وقد أشار الباحث إلى تطور فكرة الدولة اليهودية ضمن سياقها التاريخي وجدلياتها الذاتية والموضوعية، وكان من ضمن ما أشار إليه الأهداف الآنية والاستراتيجية التـــي تمثـــل محور الصراع العربي الإسرائيلي، ومن وجهة نظر القادة السياسيين والحزبيين في إسرائيل لكن يبقى هذا الصراع ضمن محوره الصهيوني، في حال فشـــل المســـاعي الإســـرائيلية بـــانتزاع الاعتراف الدولي والإقليمي بيهودية الكيان الإسرائيلي، خصوصاً وإن انتزاع هكـــذا اعتـــراف يتنافى بالمطلق مع المبادئ الأساسية للديمقراطية، خصوصاً أن أهم الأسس الديمقراطية والتـــي تنص عليها المواثيق والأعراف الدولية، تنص على احترام كينونة الإنسان بشـــموليتها بغـــض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين، ومفهوم الدولة اليهودية ينص بالأســـاس علـــى اعتبـــار

[1] سميح خلف: **دولة اليهودية بين النظرية والخطاب السياسي والحزبي الإسرائيلي**. مرجع سابق، ص44.

[2] http://webcache.googleusercontent.com

إسرائيل دولة الشعب اليهودي، بمعنى أن لا حقوق للآخرين ممن يدينون بديانة أخرى، وبنفس الوقت فإن الديمقراطية أساساً تقوم على مبدأ العلمانية [1]، والعلمانية في مفهومها الواسع تعني فصل الدين عن الدولة، فكيف يمكن أن تكون إسرائيل دولة ديمقراطية وعلمانية، وهي تتخذ من الدين اليهودي الأساس الأول لكينونتها ووجودها وعلاقاتها، لكن ما يسعى الباحث إليه في هذا الفصل هو تأثير اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة يهودية، وما يتمخض عن هذا الاعتراف من أبعاد على القضية الفلسطينية وعلى أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي.

لابد من الإشارة هنا إلى أن قيام إسرائيل كدولة، وكما أشار الباحث سابقاً، نبع بالأساس من المفاهيم الدينية التوراتية لدى المفكرين اليهود، وتم استلاب الأرض الفلسطينية بالكامل خلال حربي عام 1948 و 1967، وخلال الفترة الممتدة من عام 1948 إلى اليوم، كانت تتم عملية إدارة الصراع العربي الإسرائيلي بناءً على المعطيات السياسية وليس بناءً على المعطيات الدينية التي قام عليها المشروع الصهيوني، وهنا فرق واضح بين مفاهيم التسوية والحلول والمشاريع التي كانت تطرح لأجل، إما إنهاء هذا الصراع أو إدارته [2]، حيث لم يطرح في القرارات الدولية التي إتخذت في المؤسسات الدولية، ما يتعلق بحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق الأسس التي نشأ عليها هذا الصراع، وإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار ما طرحه هرتسل في المؤتمر الصهيوني الأول، حول إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وما تبعه قيام وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور بإعطاء وعد لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين[3]، حيث تضمنت نصوص العبارات هذه والمشار إليها فيما سبق، إلى العبارات التي توحي وتشير بقوة إلى أن المسألة تتعلق بالجانب الديني وبالمفهوم الديني لطبيعة الكيان المزمع إنشاؤه آن ذاك، بمعنى إن بداية الصراع حول إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين كان مرده دينياً، وتم فيما بعد تحويل هذا الصراع إلى الأروقة السياسية العالمية، وهذا يعني وكما يرى الباحث أن قيام إسرائيل كان دينيا له أبعاد

---

[1] ناصيف نصار: العلمانية خروج من هيمنة الدين 2011 http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=77044

[2] آية ديأب، زينب السحلي الصراع العربي الإسرائيلي وخصائصه http://webcache.googleusercontent.com

[3] أنظر نص وثيقة وعد بلفور ملحق 2.

سياسية واقتصادية، وأن حل هذا الصراع لن يكون قائما على الأساس الديني بل على منطلقات سياسية بحتة.

3.4 تأثيرات اعتراف الفلسطينيين بشكل خاص والعرب بشكل عام بإسرائيل دولة يهودية

1.3.4 التأثير على القضية الفلسطينية بشكلٍ عام

يتميز الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بأنه احتلال إحلالي إجلائي استيطاني، وهذا نابع من أن السياسات الإسرائيلية الممارسة في الأرض الفلسطينية، ليست سياسات عبثية أو صدفية بل هي سياسات ممنهجة تنبثق في الأساس من طبيعة وتجليات الفكر الصهيوني نفسه، هذا الفكر الذي دأب على صياغته المفكرون والساسة الصهاينة على مدار عقود من الزمن، وهذا يعني أن المشروع الصهيوني يهدد بالدرجة الأولى الوجود الإنساني للفلسطينيين والعرب بكل مكوناتهم السياسية، والحضارية، والإنسانية، والثقافية، ولذلك فإن الاعتراف بيهودية الدولة الصهيونية سينعكس على كل مجريات القضية الفلسطينية، بتاريخها، وحاضرها، ومستقبلها، وسينعكس على الإنسان الفلسطيني بثقافته وطموحاته وأهدافه وآماله.

وللإيضاح فإن هذا الاعتراف ستكون مآلاته وخيمة وفق ما يرى الباحث، حيث أنه سيعطي الحق لإسرائيل بالإمعان في سياسات التهويد والاستيطان واستنزاف الموارد الفلسطينية، واحتلاب التنازلات السياسية، بحيث يصبح الفلسطينيون خدماً يعملون لصالح الدولة الصهيونية ليس أكثر، وهذا يتجلى عمليا في فكرة الجوييم الصهيونية والتي تعني الأغيار، والأغيار حسب الروايات التوراتية هم البشر الأدنى مرتبة من اليهود وأعلى مرتبة من الحيوانات، بمعنى أن الإنسان الفلسطيني في هذه الحالة سيكون عبارة عن مسخ بشري، تتحكم فيه القوى السياسية والاقتصادية الصهيونية، ليس له حقوق ولا تاريخ ولا حضارة ولا ثقافة.[1]

إن المتتبع للسياسات والممارسات الإسرائيلية عبر سنوات الصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي، يلمس وبصورة لا تقبل الشك بأن هذه الممارسات هي ممارسات

[1] ياسر درويش أحمد: ما وراء المصطلحات الصهيونية (2) الأغيار(جوييم) مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، http://www.aqsaonline.org/News.aspx?id=5942

ممنهجة، تهدف إلى تحقيق فكرة الدولة اليهودية، خصوصاً وأن هذه الممارسات والسياسات تتعارض في الأساس مع كافة المواثيق والأعراف والقوانين الدولية، ومن ضمنها تلك القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية الصادرة عن الهيئات الدولية منذ عام 1948 إلى يومنا هذا، وبناءً على ما تقدم فإن الباحث يرى– وهذا ما سيوضحه بالتفصيل في السياق التالي– بأن الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة الإسرائيلية سيدمر القضية الفلسطينية وينهيها من الوجود.

2.3.4 تأثير الاعتراف على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

يعتبر حق تقرير المصير أحد أهم مفاصل وأركان وأسس القضية الفلسطينية، ليس لأنه يتعلق بكونه حق سياسي وإنساني للفلسطينيين، بل لأنه نابع أيضاً من المواثيق الدولية والإنسانية.[1]

يعتبر أيضاً من أهم أسس التشريعات السماوية، وخير دلالة على ذلك قوله تعالى:" يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير "[2] وكذلك قوله تعالى: "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"، [3]وأيضاً قوله تعالى: "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلو من رزقه وإليه النشور".[4]

إن هذه الآيات الكريمة المباركة، توضح بصورة لا تقبل الشك، أن الإنسان له مطلق الحرية في تحديد حياته ومستقبله ومصيره، فقد وهبه الله الحق المطلق في تقرير حياته ومسارها، وأن له في النهاية ثواباً أو عقاباً على ما ينتهجه من ممارسات، يضاف إلى ذلك حق الإنسان في اختيار مكان رزقه ومكان معيشته حيث يشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في

---

[1] عبد الناصر قاسم الفرا: **حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية**. جامعة القدس المفتوحة – غزة – فلسطين.

[2] سورة الحجرات اية 13

[3] سورة الكهف اية 29

[4] سورة الملك اية 15

المادة 13 "لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، أولا. ثانيا: يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليها..."[1].

أما فيما يتعلق بالمواثيق الدولية فإن حق تقرير المصير أقر منذ عام 1917 من قبل عصبة الأمم [2]، وحسب ما ورد في مبادئ الرئيس مونرو أو التي صدرت عن الثورة الفرنسية، والتي تنص على أن لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها وفق ما تراه مناسباً [3]، وهناك من فسر بأن هذه المبادئ الصادرة عن عصبة الأمم كانت عبارة عن كلمة حق يراد بها باطل، حيث أنها كانت تدفع باتجاه أخذ الشرعية من الشعوب الأفريقية والآسيوية، للموافقة على عمليات الانتداب الاستعماري التي كانت تقوم بها الدول الكبرى في القارتين الآسيوية والأفريقية وقارة امريكيا اللاتينية[4]، لكن تطور هذا الحق مع الزمن، وأصبح جزءاً رئيسيا من المواثيق الدولية التي تتبناها الهيئات والمنظمات الدولية، حيث ورد في القرار رقم 2649 (الدورة ـــ 25)، الصادر بتاريخ 1970/11/30، الذي جعل قضية فلسطين قضية استعمارية،[5] واعتبر نضال شعبها من أجل تقرير المصير نضالاً مشروعاً ضد استعمار أجنبي، فقد أكدت الجمعية العامة في مقدمة هذا القرار " أهمية التحقيق العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير، وضرورة الإسراع في منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة "،[6] واستذكرت القرارات الأساسية الصادرة عنها حول إنهاء الاستعمار، ولا سيما القرار 1514 (الدورة ــ 15) الصادر في 14 /1960/12، والمتضمن " إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة "،[7] واستناداً لهذه المقدمات أكدت الجمعية العامة " شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، والمعترف بحقها في تقرير المصير، لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها "،[8] وحقها في البحث

---

[1] الإعلان العالمي لحقوق الانسان المادة 13/ http://www.un.org/ar/documents/udhr .

[2] عبد الناصر قاسم الفرا: **حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية** مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] بثينة خليفة قاسم http://www.noqta.info/page-47962-ar.html

[5] القرارات الدولية التي تؤكد شرعية عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى ديارهم http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3258

[6] المرجع السابق ص17

[7] المرجع السابق ص19

[8] المرجع السابق ص20

عن أنواع المعونة المادية وتلقيها"، ودعوة " جميع الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية إلى الاعتراف بذلك الحق واحترامه ".[1]

وانتهى القرار إلى النص على أن الجمعية العامة، " تدين تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق، خصوصاً شعوب جنوب أفريقيا وفلسطين". [2]

مما تقدم يتبين بأن حق تقرير المصير هو حق إنساني طبيعي للشعوب والأمم، ولا يمكن لأي أحد كان أن ينتقص من هذا الحق أو يجزّئه، وهذا ينطبق على الشعب الفلسطيني بالدرجة الأولى، فحق تقرير المصير هو حق متوارث لا يلغيه الزمن، ولا تلغيه المعاهدات السياسية، ولا يمكن أن تختزله الاتفاقيات المبرمة بين أي كان، ولذلك فإن تأثير اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة الصهيونية يمكن أن ينفي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهذا لا يتعارض مع ما ذكره الباحث آنفاً، لكن في حال اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة الإسرائيلية، فإن هذا يعني بأن الفلسطينيين قرروا مصيرهم بأيديهم، وأن مصيرهم ومستقبلهم بل وماضيهم وحاضرهم أصبح مرهوناً بأيدي قادة الدولة اليهودية الجديدة، بمعنى أن تقرير المصير هنا أصبح يأخذ بعداً جديداً يتجلى في أن الفلسطينيين أقروا بأن يكون مصيرهم جزءاً من الدولة اليهودية، وهذا يعني نفيهم لحقوقهم وحاضرهم وماضيهم ومستقبلهم، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، يتعلق في من الذي يمتلك الحق في الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، والذي سينعكس على الحق التاريخي للفلسطينيين بتقرير مصيرهم، بمعنى أن السؤال سيكون من الذي يمتلك الحق في إلغاء حق تقرير المصير للفلسطينيين؟.

إن إقرار الفلسطينيين بأن الدولة الفلسطينية هي فقط على حدود الرابع من حزيران، تناقض بالأساس مع قرار التقسيم، حتى إن اعتراف الفلسطينيين بقرار التقسيم نفسه كان تنازلا كبيرا عن حقوقهم التاريخية في فلسطين، بمعنى إن التنازلات الفلسطينية فيما يتعلق بحق تقرير

[1] **القرارات الدولية التي تؤكد شرعية عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى ديارهم.** مرجع سابق ص20

[2] المرجع السابق ص24

المصير ابتدأت بالأساس من الاعتراف بقرار التقسيم رقم 181، ومن ثم التنازل عن هذا القرار والاعتراف بحدود الرابع من حزيران، كحدود سياسية وجغرافية للدولة الفلسطينية، ومن ثم الإقرار بالاحتلال وسيطرته على 93% من الضفة الغربية وفق اتفاقيات أوسلو وطابا.

مما سبق فإن الباحث يشير هنا ويوضح إلى أن ما قام به الفلسطينيون من تنازلات، فيما يتعلق بحقوقهم التاريخية في فلسطين، هو الذي دفع الاحتلال والساسة الصهاينة إلى الإمعان في احتلاب التنازلات من الفلسطينيين، والتي سيكون آخرها اعترافهم بإسرائيل دولة يهودية.

3.3.4 تأثير الاعتراف على حق العودة

تعتبر قضية اللاجئين من إحدى أهم القضايا التي تشكل نواة وعصب القضية الفلسطينية، حيث أن هذه القضية نابعة بالأساس من قيام العصابات الصهيونية بتهجير الفلسطينيين بعيد سيطرتها على الأرض الفلسطينية، حتى بلغ مجموع ما سيطروا عليه في فلسطين 418000 دونم، في الفترة ما بين 1882 – 1914، وكان ذلك مع بدايات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين[1]، حين بدأت الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي بشراء الأراضي من الفلسطينيين والعرب والدولة العثمانية على حد سواء، وإسكان المهاجرين اليهود مكان الفلسطينيين [2]، وتوج ذلك بتشكيل وإنشاء الكيان الإسرائيلي في ايار عام 1948، والمتتبع لمسارات تهجير الفلسطينيين يلمس بوضوح أن هذا التهجير كان ممنهجاً ويهدف إلى طرد الفلسطينيين من أراضيهم تمهيدا لإنشاء إسرائيل، وارتبط هذا التهجير مع المفهوم الصهيوني لحق عودة اليهود لأرض الميعاد الموعودين بها من قبل الرب لإبراهيم عليه السلام عندما خاطبه: ((لنسلك أعطي هذه الأرض – لك أعطيتها ولنسلك إلى الأبد))[3]، بمعنى أن حق عودة اليهود لأرض الميعاد يجب أن يكون قائما على أساس أبعاد السكان الاصليين من مكانهم، بل وتدمير وإخفاء معالم وجودهم من هذه

---

[1] إلياس شوفاني: **إسرائيل في 50عاماً المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس.** دار جفرا للدراسات والنشر دمشق ط 1، 2002، ص207.

[2] محمد صالحية: **القدس – السكان والأرض.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.

[3] **حقيقة بيغن وشركائه – مقتطفات وثائقية إسرائيل شاحاك** – ترجمة ومنشورات مجلة فلسطين المحتلة بيروت – كانون الثاني 1979 – ص 129 .

الأرض، إذ إن عمليات التهجير كانت غالباً ما ترتبط بالأساس بتدمير القرى والبلدات العربية، حيث بلغ مجموع ما دمرته العصابات الصهيونية من قرى وبلدات وبلغت القرى المدمرة 478 قرية من أصل 585 قرية، كانت قائمة في الأرض المحتلة ناهيك عن المدن الرئيسية وأم الرشراش وتل الربيع وأم خالد وعسقلان وأشكول وأسدود والقدس الغربية وكفر سأبا والناصرة العليا الخ...[1]. كما أنها هجرت سكان المدن الرئيسية كحيفا ويافا وعكا وطبريا.

إن اقتران عمليات التهجير للسكان بتدمير قراهم وطمس معالمها وبناء المدن والكيبوتسات والمستوطنات وإسكان اليهود مكان سكانها الاصليين يمثل كذلك الاساس الأولي الذي قامت عليه الكيان الإسرائيلي، بمعنى أن إسرائيل ومن خلال عمليات التهجير القصري للفلسطينيين وتحويلهم إلى لاجئين في الدول العربية المجاورة وبعض الدول الاجنبية، كان يمثل الهدف الأول للعصابات الصهيونية، وستمر ذلك بعد إنشاء إسرائيل في 1948/5/15 وإعلانها الكيان الإسرائيلي.

وبعد إعلان إنشائها وعلى أثر تصاعد الهجمات الصهيونية على السكان المحليين وازدياد حالات اللجوء، أصبحت قضية اللاجئين هي الشاغل للفلسطينيين والعرب والهيئات الدولية على حد سواء، حيث أقرت الأمم المتحدة حق عودة اللاجئين[2]، كما أن المادة الأولى من الميثاق التي أكدت بدورها " احترام المبدأ الذي يقضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها،" و"احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وبلا تفريق بين الرجال والنساء".[3] وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين رقم 181 (الدورة – 2) بتاريخ 1947/11/29، وإثر صدوره صعدت العصابات الصهيونية ووسعت عمليات الإرهأب والقتل والإبادة ضد الشعب الفلسطيني، وبعد أن انسحبت بريطانيا من

---

[1] سلسلة دراسات فلسطينية (1): **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**. ص 70 .

[2] ليلى نقولا الرحبان: ورقة بحث: "**حق العودة" للاجئين الفلسطينيين: حق قانوني وانساني لشعب، وقومي لأمة.**

[3] **القرارات الدولية التي تؤكد شرعية عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى ديارهم**. مرجع سابق.

فلسطين ونشبت فيها حرب عام 1948، بلغت العمليات ذروتها، [1] ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه ونتيجة عن احتلال الكيان الصهيوني مناطق ومدناً وبلداناً وقرى فلسطينية، خصصت بموجب قرار التقسيم للدولة الفلسطينية، تم إخراج وتهجير واقتلاع ما لا يقل عن 950 ألف فلسطيني، أي ما نسبته 66.0% من إجمالي الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عشية احتلال فلسطين عام 1948، وذلك حسب تقديرات الأمم المتحدة عام 1950.[2]

وبعبارة أخرى فإن ثلثي اللاجئين الذين شردوا عام 1948، قدموا من مناطق عربية تقع خارج حدود إسرائيل، وقد أكد الوسيط الدولي برنادوت في حينه هذه المعطيات في التقرير الذي رفعه بتاريخ 1948/9/16 إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة،[3] وفيه حمل العصابات الصهيونية مسؤولية العدوان، حين قال: " إن أية تسوية لا يمكن أن تكون عادلة وكاملة، ما لم يتم الاعتراف بحق اللاجئ الفلسطيني في إن يعود إلى المنزل الذي طرد منه، نتيجة لما رافق النزاع المسلح بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين من أخطار". [4]

ولقد تبنت الدول العربية بالإجماع ومن خلال القمم العربية أن حق عودة اللاجئين يمثل حجر الاساس في حل القضية الفلسطينية، وفي أي عملية سياسة مع الكيان الإسرائيلي[5]، وعلى الصعيد الفلسطيني كان حق العودة وما زال يمثل أحد أهم مبادئ وأسس غالبية القوى والأحزاب السياسية الفلسطينية[6].

---

[1] http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3258

اللاجئون: وزارة الخارجية الفلسطينية. 2015 مركز الحاسوب الحكومي، http://www.mofa.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=47&Itemid=80

[2] الإحصاء الفلسطيني واقع اللاجئين الفلسطينيين 2014

[3] **اللاجئون: وزارة الخارجية الفلسطينية.** مرجع سابق. ص32.

[4] المرجع السابق، ص33

[5] إبراهيم العلي: بروتوكول الدار البيضاء بين النظرية والتطبيق مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، http://www.alzaytouna.net/permalink/5502.htm

[6] ممدوح نزفل: تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين 1964-2004. http://www.google.ps/url?url=http://www.pncecs.org/ar/file/l/postion1

لكن ما تمخض عنه اتفاق أوسلو ومفاوضات كامب ديفيد شكل ضربة قاسمة لهذا الحق، حين تم الاتفاق على أن تكون عودة اللاجئين إلى حدود الرابع من حزيران لعام 1967، أو إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وأنه يمكن إيجاد حل لقضية اللاجئين من خلال عمليات التعويض المادي لهم وعودة نسبة ضئيلة جداً إلى فلسطين المحتلة عام 1948.[1]

لقد قامت إسرائيل بتهجير أكثر من مليون فلسطيني عام 1948، وبلغ عددهم اليوم حسب ما تشير سجلات وكالة الغوث "الأونروا" إلى إن عدد اللاجئين الفلسطينيين بلغ بتاريخ الأول من كانون الثاني عام 2014 نحو 5.3 مليون لاجئ[2]، وهذه الارقام تمثل الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين، وقد شكل اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية والمسجلون لدى وكالة الغوث بداية العام 2014 ما نسبته 17% من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث؛ مقابل 24% في قطاع غزة؛ [3]

أما على مستوى الدول العربية، فقد بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأردن حوالي 40% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين[4]، في حين بلغت النسبة في لبنان و في سوريا 9%؛ وفي 10% على التوالي من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث. [5] إن هذه الأعداد من اللاجئين والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي بعض المناطق داخل الكيان الإسرائيلي يشكل هاجساً أمنياً وديموجرافياً للقادة الصهاينة[6]، حيث إن حق العودة سوف يضاعف من أعداد الفلسطينيين في فلسطين، ويصبحون هم الأكثرية في فلسطين، وهذا يتنافى بالأساس مع العقيدة الأمنية والدينية والديموجرافية للاستراتيجية، التي قامت عليها دولة الكيان، ولابد من الإشارة إلى أن كافة المقررات

---

[1] ممدوح نزفل: **تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين**. مرجع سابق، ص23

[2] الإحصاء الفلسطيني: **واقع اللاجئين الفلسطينيين**. 2014، ص12.

[3] المرجع السابق ص13.

[4] المرجع السابق ص13.

[5] المرجع السابق ص17.

[6] أرنون سوفير: **إسرائيل ديموغرافيا 2000– 2020 مخاطر واحتمالات**. ترجمة محمد غنايم، مؤسسة الأيام، فلسطين، 2001، ص35.

والتوصيات التي يخرج بها المؤتمر الأمني السياسي الاقتصادي المعروف باسم مؤتمر هرتسيليا، والذي يعقد سنويا والذي يتخذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإسرائيل، فانه يوصي دائماً بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات للحد من المشكلة الديموجرافية التي يمثلها الفلسطينيون، سواءً في داخل دولة الكيان أو في الضفة الغربية وقطاع غزة، فاذا كان هذا الهاجس نابعاً من الوجود الفلسطيني المحدود في داخل فلسطين التاريخية فكيف سيكون الحال في حال عودة 4.5 مليون لاجئ فلسطيني إلى أرضهم.[1]

تعتبر الفقرة 11 الهامة، والتي تنص:

"تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة، وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة"[2]

إن هذه المادة هي من أكثر ما يستشهد به في مناقشات الأمم المتحدة حتى اليوم، وقد أكدتها الجمعية العامة سنة تلو الأخرى منذ عام 1949، فأصدرت أكثر من 30 قراراً رئيسياً حولها، عدا ما استشهد به منها في قرارات أخرى، تؤكد جميعها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة و التعويض، وقامت الدائرة القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بوضع 6 دراسات بين عامي 1949 و1950 حول تفسير الفقرة 11 وتطبيقها، والسوابق في القانون والعرف الدوليين، لمساعدة لجنة التوفيق في سعيها لتطبيق الفقرة المذكورة التي ما زالت قائمة كتشريع دولي.

---

[1] أرنون سوفير: **إسرائيل ديموغرافيا 2000– 2020 مخاطر واحتمالات**. مرجع سابق، ص35

[2] الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 الدورة 3، 11 كانون الأول 1948

في 1969/12/10، صوتت الجمعية العامة على القرار رقم 2535 ــ في (الدورة ـــ 24) نتيجة مناقشة بند " التقرير السنوي لمدير وكالة الاونروا "، وقد جاء في القرار أن" الجمعية العامة إذ تقر بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشأت عن إنكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها، والمقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان– تعود وتؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين"[1]، وهذا هو أول قرار صريح من الأمم المتحدة بأن اللاجئين الفلسطينيين شعب لا مجرد كتلة من اللاجئين، وأن لهذا الشعب حقوقه بموجب ميثاق الأمم المتحدة،[2] وفي عام 1970

وقامت الأمم المتحدة باتخاذ خطوات أبعد في توضيح هذه الحقوق وتفصيلها، حين صوتت على قرارها رقم 2672(الدورة ــ 25) في 1970/12/8، بعد مناقشة بند " التقرير السنوي لمدير وكالة الأونروا "،[3]

لقد حدد القرار المذكور أعلاه وبكل وضوح ما يمكن اعتباره أحد أهم حقوق الشعب الفلسطيني، فالجمعية العامة بعدما استذكرت قرارها السابق رقم 1535 ــ ب (الدورة ـــ 24)، وما جاء فيه أكدت: "ضرورة الأخذ بمبدأ تساوي الشعوب في الحقوق، وحقها في تقرير المصير المكرس في المادتين 1 و55 من ميثاق الأمم المتحدة، والمعاد تأكيده في الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً للميثاق" و"اعترفت لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة "[4]، إن أهمية الإشارة إلى المادة (1) من هذا الميثاق والذي تضمن في سياقاته ومفاصله ومرتكزاته واسسه (مبادئ الهيئة ومقاصدها)، حيث نص على أن: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب، وبان يكون لكل منها حق تقرير

---

[1] القرارات الدولية التي تؤكد شرعية عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى ديارهم http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3258، حنا عيسى: لماذا لم يطبق حق تقرير المصير على فلسطين؟: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/349118.html2014

[2] **القرارات الدولية التي تؤكد شرعية عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى دياره.** مرجع سابق

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

مصيرها"، فجعل المشروع في هذه المادة " المساواة في الحقوق بين الشعوب" و "حق تقرير المصير " دعامتين من دعائم السلم العالمي.[1]

وفي السنة ذاتها صوتت الجمعية العامة على القرار رقم 2628 (الدورة –25) في 4/ 1970/11 نتيجة لمناقشة بند " الوضع في الشرق الأوسط"، حيث نصت الفقرة (3) منه على أن الجمعية العامة " تعترف بأن احترام حقوق الفلسطينيين، هو عنصر لا غنى عنه من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفيها حق العودة، وقد تضمن البرنامج مرحلتين لعودة اللاجئين.[2]:

1. المرحلة الأولى: لعودة الذين نزحوا نتيجة حرب حزيران 1967، وهي عودة غير مربوطة بأي شرط، ويتم تنفيذها فوراً.

2. المرحلة الثانية: لعودة الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي 1948 و 1967، وتتولى الأمم المتحدة –بالتعاون مع الدول المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية– اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم و ممتلكاتهم، وأما الذين لا يختارون العودة فيدفع لهم تعويض عادل ومنصف[3].

وبحث مجلس الأمن توصيات اللجنة بناءً على طلب الجمعية العامة أربع مرات خلال الفترة من عام 1976 حتى عام 1980، وفي كل مرة كانت مشاريع القرارات التي تؤيد التوصيات وتقرر تنفيذها تفوز بأكثرية أصوات أعضاء المجلس، إلا أن حق النقض الذي كانت الولايات المتحدة تستخدمه ضد هذه المشاريع كان يؤدي إلى إسقاطه.[4]

---

[1] صابر محي الدين: **اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية**، مركز دراسات الغد العربي، دمشق 2003، ص 96.

[2] تقرير–المصير–حق /الموسوعة الفلسطينية /http://www.palestinapedia.net

[3] المرجع السابق.

[4] صابر محي الدين، **اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية**، مرجع سابق. ص 105

أما فيما يتعلق بحقوق النازحين، فقد تضمنت القرارات الدولية " حقوق الإنسان الأساسية الثابتة"، ويشمل ذلك حق عودة السكان الذين فروا من مناطق القتال، أو من المناطق التي احتلتها إسرائيل، عودة فورية " غير مرتبطة بأي شرط "،[1] كما يشمل عودة اللاجئين القدامى إلى مخيماتهم، وهما الحقان اللذان أكدتهما الجمعية العامة في كل قرار صوتت عليه بعد عام 1967، وتشمل الحقوق كذلك جميع الحقوق التي عددتها وأكدتها اتفاقيات جنيف المعقودة في 1949/8/12، لحماية المدنيين في حالة الحرب، وإسرائيل طرف فيها[2].

في تموز 1967 وبعد أن فشل مجلس الأمن؛ بسبب موقف الولايات المتحدة العدائي، في اتخاذ القرارات اللازمة لإدانة عدوان إسرائيل، انعقدت الجمعية العامة في الدورة الطارئة الخامسة الاستثنائية، وقد صوتت الجمعية العامة على القرار رقم 2252 بتاريخ 1967/7/4، والذي استند أساساً إلى قرار مجلس الأمن 237 (1967) بتاريخ 1967/6/14 فأكد كل ما جاء فيه، وبصورة خاصة "حقوق الإنسان الأساسية الثابتة، واجبة الاحترام حتى أثناء تقلبات الحرب". وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن (237)، وقرار الجمعية العامة في دورتها الطارئة (2252)، بالتحقيق في ممارسات إسرائيل في المناطق المحتلة تمت الإجراءات التالية.[3]:

* في 1967/7/6 عين الأمين العام نلون غوران غاسينغ ممثلاً خاصاً له ليزور المناطق المحتلة ويقدم تقريراً عن الأوضاع فيها.[4]

* قام مجلس الأمن بالنظر مرة ثانية في أوضاع المناطق المحتلة وممارسات إسرائيل ضد السكان العرب، واتخذ القرار 259 (1968/9/27) الذي أعرب فيه عن قلقه الشديد على سلامة وخير وأمن المهجرين النازحين الناشئ عن حرب حزيران 1967، وأعرب عن أسفه لعدم تنفيذ القرار 237 لسنة 1967.

---

[1] صابر محي الدين، **اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية**، مرجع سابق، ص54.

[2] المرجع السابق، ص55-56.

[3] **القرارات الدولية التي تؤكد شرعية عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين**. مرجع سابق، ص31.

[4] المرجع السابق، ص34.

* تم تشكيل لجنة حقوق الإنسان في آذار 1969، نتيجة لدراستها قضايا حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، وانبثق عنه تشكيل فريق عمل مؤلف من النمسا، بيرو، تنزانيا، السنغال، الهند ويوغسلافيا؛ للتحقيق في انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان، ولاسيما لاتفاقيات جنيف الرابعة، ورغم عدم تعاون إسرائيل مع هذا الفريق فقد قام بعمله، وقدم تقريراً مفصلا في 1970/1/20، يؤكد انتهاكات إسرائيل لهذه الاتفاقية، وأيدت لجنة حقوق الإنسان النتائج التي توصل إليها فريق العمل الخاص.[1]

* إن من حق الشعب الفلسطيني أن يعيش في دولة مستقلة ذات سيادة وفق القرارات والمعاهدات الدولية، وحسب ما أقرت هذه المعاهدات فإن حدود الدولة الفلسطينية تتمثل في حدود الرابع من حزيران للعام، 1967 وأن احتلال إسرائيل للجزء المتبقي من فلسطين التاريخية أو الانتدابية خلال حرب حزيران 1967، هو احتلال باطل لابد من انهائه، وإن أولى خطوات حق تقرير المصير تتمثل بإنهاء الاحتلال، وانسحابه إلى حدود الرابع من حزيران، وقيام الدولة الفلسطينية على هذه الحدود، لكن حتى هذا الحق في قيام الدولة يتناقض بالأساس مع قرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ إن حدود الرابع من حزيران لا تمثل إلا 22% من مساحة فلسطين التاريخية، بينما قرار التقسيم أعطى الفلسطينيين الحق في إقامة دولتهم على ما مساحته 48% من مساحة فلسطين التاريخية، وأن تكون القدس تحت السيادة الدولية.

إن حق العودة يتجلى بأنه حق أساسي لمن هجر من أرضه وأبعد عنها قسراً، وهذا حال غالبية الفلسطينيين المهجرين واللاجئين، وهذا الحق كفلته الأعراف والمعاهدات والقوانين الدولية ليس هذا فحسب بل إن حق العودة هذا لا يمكن أن يسقط بالتقادم، ولا يمكن أن يكون مجالا للمساومة السياسية أو للحلول المؤقتة، وهذا ما وقع به الساسة الفلسطينيون حين تعاطوا مع هذه القضية وتكرار تأجيلها وتأجيل البحث بها خلال العشرين عاماً الماضية، وهي عمر اتفاقيات أوسلو.

---

[1] **القرارات الدولية التي تؤكد شرعية عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين**. مرجع سابق، ص34.

إن اعتراف الفلسطينيين بيهودية الكيان الإسرائيلي يمنح الاخير الحق بأن تكون جغرافية إسرائيل هي حكر لليهود فقط، وهذا يشكل خطراً ليس على قضية اللاجئين فحسب بل وعلى الوجود الفلسطيني في داخل إسرائيل أيضاً، حيث إن هذا الاعتراف سيعطي إسرائيل الحق في إبعاد كل من هو غير يهودي عن إسرائيل، وهذا يعني وهذا يعني إعادة تكرار قضية اللاجئين مرة اخرى.

4.3.4 التأثير على القدس

1.4.3.4 مفهوم الهيكل عند اليهود

تعتبر القدس ذات أبعاد تاريخية في الفكر السياسي الصهيوني والفكر الديني، ففي الفكر الديني تتبع أهمية القدس عند اليهود من الروايات التوراتية حول مملكة أورشليم، وهيكل النبي سليمان والذكريات المرتبطة بدمار هذا الهيكل سواءً على يد نبوخذ نصر البابلي أو على يد هذريان الروماني.[1]

لكن ولغاية اليوم لم يثبت وجود أي أدلة تاريخية تشير إلى وجود الهيكل في منطقة الحرم القدسي كما يدعي الساسة والحاخامات اليهود [2]، حيث إن كافة دلائل علم الانفروبولوجيا تشير إلى أن هذا البناء(الحرم القدسي الشريف)، لم يطرأ عليه وخلال القرون الماضية أي عمليات هدم أو تغيير منذ فجر التاريخ لكن الروايات التوراتية والتلموذية والتي كتبت بعيد السبي البابلي هي التي أوردت هذه الأفكار.[3]

2.4.3.4 القدس عند اليهود

أما فيما يتعلق بالقدس أو أورشليم أو إيلاء أو أورسالم أو يبوس بغض النظر عن هذه المسميات، فإن التاريخ يدلل إنه كان لليهود عاصمة في القدس أبان حكمهم لفلسطين خلال القرن

---

[1] عبد الناصر قاسم الفرا: **الهيكل المزعوم بين الوهم والحقيقة**. جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.

[2] صالح الرقب: **نقض المزاعم الصهيونية في هيكل سليمان**. الجامعة الإسلامية، غزة، 2002 م.

[3] صالح الرقب: **ليس لليهود حق ديني أو تاريخي في فلسطين**. الجامعة الإسلامية، غزة، 2002م.

الأول قبل الميلاد[1]، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، والذي يمتد عمره على مدار ألفي عام خلت هل كانت إسرائيل القديمة مملكة يهودية؟.

خصوصاً وأن الروايات التوراتية تشير إلى أنه وبعد عهد النبي سليمان ورث ولده رحبعام الحكم، وخلال فتره حكمه انقسمت المملكة التي انشأها جده داوود إلى مملكتين شمالية وجنوبه، خلال الفتره الممتدة بين عامي 933–916 قبل الميلاد[2]، وخاضت كلا الدولتين صراعاً دينياً ومذهبياً كان يتعلق بأهمية الالتزام بتشريعات موسى عليه السلام، وما ورد في الزبور الذي أنزل على داوود عليه السلام[3]، ولم يكن هذا الصراع قائماً على مفهوم اليهودية التي نشأت في مملكة الشمال فيما بعد هذا الصراع، وكان أول من أتى بفكر اليهودية هو يريعام بن بط عام 933–911 قبل الميلاد، حيث أنه أول من قام بالانشقاق الشمالي للملكة الإسرائيلية وحكم بني إسرائيل لمدة زادت عن 22 سنة، لكنه أبقى على وجود الأسرة اليهودية في الجنوب لكنه سلب منهم السلطتين الدينية والسياسية.[4]

لقد أدى هذا الانشقاق إلى انقسام اليهود إلى ثلاث فرق، الأولى تمثلت في مملكة إسرائيل الشمالية والتي قادها كما أشير آنفاً يريعام بن بط وحكم من خلال الشرعية الموسوية، كما ابتدعها وأقرها الكهنة، وذلك بعد أن قام بتنحية الأسرة الداوودية التي كانت تتبع تعاليم الزبور، هذا الكتاب الذي أنزل على داوود عليه السلام، والذي تم تحويلة إلى تراتيل دينية، ومن ثم اختصروا هذه التراتيل في ترتيل واحد وادخلوا الوثنية إلى هذه المملكة.[5]

المملكة اليهودية في الجنوب (مملكة يهودا)، والتي أسسها السبط الأكبر يهوذا بن يعقوب "عليه السلام"، والذي أنشأ تحالفاً سياسياً ودينياً مع الأسرة الداوودية، وانتقل من ديانة موسى "عليه السلام" إلى اليهودية وتخلوا عن التوراة والزبور.[6]

---

[1] صالح الرقب: **ليس لليهود حق ديني أو تاريخي في فلسطين**. مرجع سابق.

[2] عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية**. دار الشروق، القاهرة، 1999م، ص87.

[3] المرجع السابق، ص87.

[4] المرجع السابق، ص88.

[5] المرجع السابق، ص88–89.

[6] المرجع السابق، ص 90.

اما الانقسام الثالث فقد مثلته الطائفة السامرية في نابلس، والتي اصطدمت مع كهنة بني إسرائيل في الشمال ولم تعترف كذلك باليهودية في الجنوب، حيث تمثلت وجهة نظرهم بأن الأصل هو الديانة الإسرائيلية أي الجمع بين الجماعتين القبلية الأولى والقديمة.[1]

لقد أدى هذا الانشقاق، إلى حروب عديدة بين هذه الممالك والسبب في ذلك كما يراه بعض المؤرخون كان نابعاً من تحريف الديانة اليهودية، وعدم الالتزام بتعاليمها حيث تم اتباع التعاليم التي يكتبها رجال الدين وكهنة الراب، وقد أدت هذه الحروب إلى إضعاف هذه الممالك وأدت إلى تصفية وجودهم وهجره اتباعها، ولم يتبق في فلسطين إلا افراد يتبعون هذه الديانة.[2]

أما فيما يتعلق بإسرائيل الحديثة، فهي ليست نابعة بالأساس من الفكر الديني اليهودي، بل هي صنيعة القوى الاستعمارية التي ابتدعت فكرة الشعب اليهودي والقومية اليهودية، وهذا ما أشار إليه الباحث في بداية أطروحته، لكن الحديث هنا ينصب على قضية القدس، وتأثير الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل دولة يهودية على هذه المدينة.[3]

لقد احتلت إسرائيل مدينة القدس خلال حربين متباعدتين زمنياً، فقد جرى احتلال القسم الغربي من المدينة خلال حرب عام 1948، واستكملت احتلالها عام 1967، حين كانت تخضع القدس للسيطرة الأردنية، وكان أول من احتل مدينة القدس من اليهود خلال حرب عام 1967 (مردخاي غور) [4]، وبعد هذا الاحتلال أمعنت إسرائيل في ترسيخ وجودها في شرقي القدس تحديدا، على اعتبار أن هذا الجزء من مدينة القدس هو الجزء المقدس والتاريخي والمهم كما يرى الساسة والحاخامات اليهود، فأمعنت إسرائيل في تهويد المدينة من خلال العديد من

---

[1] عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية**، مرجع سابق.

[2] جودت السعد: **أوهام التاريخ اليهودي**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998م.

[3] خلف محمد الجراد: **الأبعاد الفكريّة والعلميّة -التقنيّة للصراع العربي – الصهيوني**. منشورات اتحاد الكتاب العرب- دمشق، 2000.

[4] صالح النعامي: أسرلة" القدس بعد تهويدها مجلة البيان، ملف العدد /2013 العدد: 319، http://www.albayan.co.uk/Mobile/MGZarticle2.aspx?ID=3368

الإجراءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، والتي كانت تهدف إلى تفريغ المدينة من سكانها الأصليين.[1]

تعتبر القدس وفقاً للشرعية الدولية جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام1967، والتي باعتبارها أراضٍ فلسطينية محتلة، فإن هذا القانون ينطبق عليها وعلى سكانها ومقوماتها وإرثها الحضاري الإنساني، وعليه فإن هذا القانون يكفل الحماية للسكان وللتاريخ وللأرض، بموجب القانون الدولي الإنساني وينطبق هذا القانون تماما كما ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد الإعلان عن ضم القدس إلى الكيان الإسرائيلي بعد نكسة عام 1967، وما تلا ذلك من إجراءات لتحويل هذا الإعلان إلى واقع، سواءً عبر تهجير السكان أو عبر تأجيل المفاوضات الخاصة بالقدس، أو من خلال إغلاق القدس وفصلها عن باقي أراضي الضفة الغربية، من خلال بناء جدار الفصل العنصري حولها، قد خلق واقعاً مميزاً في مكوناته السلبية الذي عانى منه سكان القدس، وما زالوا يعانون كافة أشكال التمييز ومحاولات الطمس والتهويد وإعادة التموضع والتكوين، من أجل إنتاج وإحياء أسطورة دينية تتنافي في كينونتها مع العقل البشري والإرث الحضاري للإنسانية.[2]

3.4.3.4 الإجراءات التعسفية الإسرائيلية في القدس

تتعرّض مختلف التجمعات السكامية الفلسطينية المسيحية والمسلمة على حد سواء في القدس اليوم إلى خطر حقيقي، إضافةً إلى الأخطار الاخرى، والمتمثلة بالإجراءات والسياسات التي تنتهجها إسرائيل على الأرض والمتمثلة بإعاقة العمليات التجارية، وموانع الجدار المختلفة:-حيث يمنع الجدار والمستوطنات (المستعمرات) الطلاب من التوجه للتعليم والدراسة، ويمنع كذلك رجال الدين من التعبد والصلاة وإقامة الشعائر الدينية، اضافة الى منع المرضى من الحصول على العلاج والوصول إلى المستشفيات، والعمال من التوجه الى اماكن العمل وامكانية الاسترزاق والبحث عن قوت يومهم والذهاب إلى أعمالهم-.[3]

---

[1] سياسة الاستيطان الاستعماري اليهودي في القدس http://www.alqudsalaan.com/2014/03/

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

لقد استمرت سلطات الاحتلال في إنتهاج سياسة تهويد القدس المحتلة، واتخاذ الإجراءات التي طالت حقوق المقدسيين الاجتماعية، والاقتصادية، وحقهم في الإقامة والسكن، وهي إجراءات أضافت المزيد من الضغوط على حياة السكان في القدس، وطبقت الحكومة الإسرائيلية أربعة إجراءات:

أولاً: إلغاء حقوق الإقامة للأشخاص ممن يقطنون خارج حدود البلدية.[1]

ثانياً: إلغاء حق الإقامة للزوجات وأبنائهن بعد أن يقمن بتقديم الطلبات من اجل الحصول على ما يعرف بلم شمل لأزواجهن، تحت حجة سكنهم خارج القدس.[2]

ثالثاً: الأساليب التعسفية والتي تستهدف الطلبة الذين يدرسون خارج القدس، إذ انه يتم اجبارهم على القيام بتجديد بطاقاتهم الشخصية (هوياتهم)، ثم يجري إلغاء الحق في الإقامة لمن أمضى 7 سنوات خارج القدس بسبب التعليم.

رابعاً: منذ العام 1996 يمنح المقدسي الذي ينوي السفر وثيقة مرور، والتي يسمح بتجديدها لمدة سنة إضافية، وفي حال أن المواطن المقدسي يحمل جنسية أخرى وقد تأخر عن العودة، وأراد تجديد وثيقة العبور لا يسمح له بذلك، ويتم سحب الهوية والوثيقة منه، وشهد العام 2008 ارتفاعاً ملحوظاً في سحب الاحتلال الإسرائيلي لحق الإقامة من المواطنين المقدسيين، حيث سحبت حق المواطنة من 4577 مقدسياً، وخلال العام 2009 سحب الاحتلال حق المواطنة من 717 مقدسياً، وخلال النصف الأول من العام 2010 سحبت حق المواطنة من 46 مقدسياً.[3]

في إطار السياسة الإسرائيلية للسيطرة على مدينة القدس، وتغيير الواقع الديمغرافي فيها، استولى المستوطنون اليهود، وبتواطؤ مع بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، على 18 مسكناً

---

[1] **الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على أحوال السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها.** مرجع سابق.

[2] المرجع السايق

[3] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بتسيلم): معطيات وإحصاءات حول التجريد من حق المواطنة www.betselem.org.

للفلسطينيين، وهناك محاولات للاستيلاء على 65 مسكناً آخر. ولم تسلم مساكن القدس القديمة من التصدعات والتشققات نتيجة أعمال الحفريات التي تتم في أسفلها. [1]

كما يتعمد المستوطنون في القدس القديمة وسلوان ضخ المياه العادمة باتجاه المناطق الفلسطينية وإغراقها بالمياه العادمة.[2]

لقد أشارت كل من هناء حمدان / حنين نعامة، سهاد بشارة، في دراسة لهن بعنوان: تسخير سياسات وقوانين الأرض والتخطيط، لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس 2009، الصادرة عن الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين بالقدس، حيث تضمنت هذه الدراسة السياسات الإسرائيلية في منطقه القدس، من خلال تحديد سياسات التخطيط في شرقي القدس، بناءً على القوانين الإسرائيلية والهادفة أساساً إلى الحفاظ على التخوف النوعي والديمغرافي لصالح اليهود، وتغيير طابع المدينة الجيوسياسي والديمغرافي، من خلال إعداد المخططات العمرانية النيائية التوسعيه الإحلائية الإحلالية، وهدم البيوت وتأثير ذلك على الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين، حيث تتنافى هذه السياسات بالمطلق مع القانون الدولي الإنساني، والذي يقف عاجزا"اساسا"عن تقديم أي مساعده للفلسطينيين، والذي يؤدي إلى إعاده إنتاج العلاقات الإنسانيه في القدس بما يتناسب مع الأطماع الإسرائيلية.[3]

إن اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل كدولة للشعب اليهودي سوف يساهم في إنجاح الممارسات الإسرائيلية عمليا وقانونيا، حيث إن القدس بالنسبة للإسرائيليين هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، وبهذا فإن تهويد القدس سوف يأخذ منحنى جديد إذا ما تم الاعتراف المشار إليه، وهذا المنحنى سيتجلى في التسارع في عمليات طرد السكان والاستيلاء على ممتلكات المواطنين المقدسيين، وإعطاء الشرعية لهذه العمليات سواءً أكانت هذه العمليات جبرية أو

---

[1] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بتسيلم): **معطيات وإحصاءات حول التجريد من حق المواطنة.** مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] http://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/eng/jun10/docs/Cover%20jerusalem%20book.pdf

اختيارية، والمقصود هنا بالجبرية والاختيارية أن الجبرية تخضع ضمن نطاق المصادرة العسكرية أو المصادرة من خلال مراسيم حكومية، أو هيئات محلية كبلدية القدس وهذه الممارسات أساساً فهي تتعارض بشكل واضح وصريح مع كافة الأعراف والمواثيق الدولية، أما العمليات الاختيارية فهي من خلال إقناع السكان ببيع ممتلكاتهم للهيئات والمنظمات اليهودية، كما حصل في حي سلوان مؤخراً، حين قام أحد السماسرة ببيع ما يقارب من سبعين منزل عن طريق الخداع والتزوير لمنظمات يهودية، وكذلك قيام أحد مسؤولي الكنيسة الارثذوكسية، ببيع بعض ممتلكات الكنيسة لإحدى المنظمات اليهودية، وبناءً عليه فإن هذا الاعتراف سيؤدي إلى إنهاء الوجود الفلسطيني في القدس.

5.3.4 التأثير على الاستيطان

يمثل الاستيطان حجر الأساس والمفصل الرئيسي في المشروع الصهيوني، منذ تبلور فكرته إلى اليوم حيث تشير كافة الدراسات والأبحاث، سواءً الصهيونية منها أو الفلسطينية أو الدولية، إلى أن بداية تأسيس المشروع الصهيوني كانت تقوم على فكره شراء الأراضي وبناء المستوطنات عليها، لإسكان المهاجرين اليهود فيها، وتعود أولى عمليات الشراء إلى عام 1855، حين قام (الثرى اليهودي منتيفيوري)، بشراء قطعة أرض والبناء عليها، وهي (حي مشكانوت شعنا نيم)، وعرف فيما بعد يمين موسى،[1] وفي عام 1860م، اشترى اثنان من اليهود قطعتي أرض في فلسطين، الأولى قرب أراضي قالونا، والثانية حول بحيرة طبرية، وفي العام نفسه تم بناء أول 20 مسكنة لم تشغل إلا في عام 1862، وتكررت العمليات بعد ذلك من خلال شراء الأراضي وبناء الشقق السكنية فيها وفي عام 1868، تم بناء أولى المستوطنات اليهودية في فلسطين وهي مستوطنة ريشون لتسيون، وزخرون يعقوب، من اجل استقبال المهاجرين اليهود.[2]

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4070

[2] المرجع السابق

لقد تمت هذه العمليات الاستيطانية في ظل الحكم العثماني لفلسطين، ولم يكن هنالك محاولات جادة من قبل الحكومة العثمانية لوقف عمليات الاستيطان.[1]

ومع بداية الهجرات الصهيونية وخصوصاً الهجرة الأولى الممتدة بين عامي 1886-1903، توسعت عمليات البناء الاستيطاني بشكل كثيف ووصل إلى فلسطين ما يقارب 40 ألف مهاجر يهودي، تم اسكانهم في المستوطنتين سالفة الذكر[2]، وقد حاول ثيودور هرتسل إقناع السلطات العثمانية وخصوصاً السلطان عبد الحميد الثاني، بالسماح لليهود بشراء الأراضي في فلسطين والاستيطان فيها، وتسهيل عمليات الهجرة إلى فلسطين، مقابل شراء الوكالة اليهودية لكافة الديون التي تثقل كاهل الدولة العثمانية، إلا أن السلطان عبد الحميد وحسب ما تشير الدراسات، رفض ذلك وبقوة[3]، إلا إن المعطيات على أرض الواقع تشير إلى استمرار عمليات الهجرة والاستيطان إلى تلك الفترة، حيث أن السلطان عبد الحميد كان يواجه مشاكل جمة في السيطرة على مقاليد الحكم في الدولة، خصوصاً مع بداية بزوغ المؤسسات التي تتبنى الفكر الطوراني، مثل جمعية تركيا الفتاة وغيرها.

لكن مع انتهاء فترة الحكم العثماني، وخضوع فلسطين للانتداب البرطاني سهلت سلطات الانتداب عمليات الهجرة إلى فلسطين، وسهلت عمليات شراء الأراضي وتهجير السكان من خلال ممارساتها التعسفية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بحق السكان العرب من أجل إجبارهم على هجرة أراضيهم حيث فرضت سلطات الانتداب الضرائب الباهضة على الفلسطينيين، وحاولت بذلك إجبارهم على بيع أراضيهم للوكالة اليهودية، وللصندوق القومي اليهودي، أو لسلطات الانتداب، والتي تقوم ببيعها للوكالات والمؤسسات اليهودية، فقد بلغ مجموع ما تمكن اليهود من الاستيلاء عليه خلال فترة الاحتلال البريطاني حوالي مليون و380 ألف دونم، أي حوالي 5.1% فقط من أرض فلسطين[4]، هذا يضاف إلى قيام سلطات الانتداب

---

[1] الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل العام 1948 /http://riaaya.org/index_files/almashrou3%20alsahyoune

[2] المرجع السابق

[3] المرجع السابق

[4] محسن محمد صالح: هل باع الفلسطينيون أرضهم؟ وتخلوا عنها لليهود؟ http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=81812

بإغراء العائلات العربية الثرية الإقطاعية ببيع أراضيها لليهود، وخصوصاً في منطقة سهل مرج إبن عامر، حيث بلغ مجموع ما باعته العائلات العربية (200 ألف) دنماً.[1]

إن فكرة الدولة اليهودية والاستيطان فكرتان متلازمتان، لا يمكن إنبثاق أحداهما إلى حيز الوجود دون الأخرى، وهذا ما تؤكده وتعززه الأفكار الواردة في كتاب الدولة اليهودية لثيودور هرتزل، وهذا ما أشار إليه الباحث سابقاً.

لقد تميز الاستيطان اليهودي في فلسطين، بأنه استيطان إجلائي اقصائي وإحلالي وهذا يعني الاستيلاء على الأراضي وتهجير سكانها وإحلال مكانهم بالمهاجرين اليهود، وتشير كافة الدراسات التاريخية الصادرة عن مراكز الأبحاث وعن المؤسسات الدولية، إلى أن الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، تمكنا من الشراء والاستيلاء فقط على (1% من أرض فلسطين)، قبل صدور قرار التقسيم[2]، ولكن بعد صدور قرار التقسيم، وقيام العصابات الصهيونية، بإعلان إنشاء الكيان الإسرائيلي، كان اليهود قد سيطروا على أكثر من ضعف المساحة (77% من أرض فلسطين)، التي أقرت لهم في قرار التقسيم، وهذا يعني ويدلل إلى أن الهدف هو إفراغ الأرض من سكانها لإنشاء دولة اليهود[3].

وتوالت عمليات الاستيطان والمصادرة، بعد قيام إسرائيل من خلال الاستيلاء على الأراضي التي أجبر سكانها على اللجوء والنزوح من أراضيهم، وتحويل هذه الممتلكات إلى سلطة أراضي إسرائيل، وإلى حارس أراضي إسرائيل، ودائرة املاك الغائبين، والتي بدورها كانت تقوم بعملية تملكها تمهيدا لبناء المدن والقرى الاستيطانية عليها[4]، هذا ناهيك عن قيامهم بتضييق الخناق على السكان العرب الذين تمكنوا من البقاء في مدنهم وقراهم، وذلك من خلال منعهم من البناء وفرض الضرائب الباهضة عليهم، وتحديد مساحات التوسع، إضافة إلى سن

---

[1] محسن محمد صالح: **هل باع الفلسطينيون أرضهم؟ وتخلوا عنها لليهود؟** مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] مصادرة الأراضي، الاستيلاء على الممتلكات: قانون أملاك الغائبين وسياسة إسرائيل في تشريع سلب الأملاك العربية في فلسطين الأربعاء 2010المركز اللبناني للأبحاث والإستشارات. http://www.center-lcrc.com/index.php?s=4&id=2047

القوانين التي تمنعهم من الوصول إلى أراضيهم، أو الاستثمار فيها، أو تحويل هذه الأراضي إلى معسكرات أمنية أو مناطق عسكرية مغلقة، أو محميات طبيعية، من أجل إجبارهم إما على بيعها أو تركها عرضة للسيطرة اليهودية، وهذا يعني أن إسرائيل، أو من قام على تأسيس إسرائيل، كانوا يهدفون إلى إفراغ فلسطين من سكانها الاصليين، من أجل تحويلها إلى دولة اليهود تحت شعار (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض)[1].

وقد ترافق مع عمليات الاستيطان سيطرة إسرائيل على كافة المصادر الطبيعية المتوفرة في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً المياه وليس فقط المياه الفلسطينية، فحسب بل سيطرت أيضاً على المياه العربية الممتدة عبر حدود فلسطين مع لبنان وسوريا وبعد عام 1967، واحتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين، وسيطرت إسرائيل على نهر الاردن، ووادي عربة، من أجل تعزيز سيطرتها على المصادر الطبيعية والمائية، وذلك من أجل فسح المجال لبناء المشاريع الاستيطانية الاقتصادية، سواءً الصناعية ام الزراعية[2]، أما بعد عام 1967، واحتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية، وشبه جزيرة سيناء، وهضبة الجولان السورية، قامت إسرائيل بتعزيز وتوزيع رقعة الاستيطان في هذه المناطق، إلا أنها تركت سيناء بعد اتفاقيات كامب ديفد، ولكنها قامت بضم الجولان السوري إلى ما يسمى بالكيان الإسرائيلي، وأنشأت في الجولان وحده أكثر من (43) مستوطنة، وفرضت على سكانها حمل الهوية الإسرائيلية، إلا أن الغالبية العظمى من سكان الجولان السوري رفضوا هذه الإجراءات وتمسكوا بهويتهم السورية.[3]

أما في الضفة الغربية، فقد اتخذت الممارسات الإسرائيلية أشكالاً وسياسات عديدة، هدفت إسرائيل من خلالها إلى تعزيز سيطرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث صادرت ما يقارب من 60% من مساحة الضفة الغربية، ونحو

---

[1] غازي حسين: الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية http://pulpit.alwatanvoice.com/

[2] أمل سليم الوزير: الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية 2010- جامعة الأزهر- غزة، http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=11

[3] الجولان بين مطرقة الاحتلال وسندان التلوث http://www.golan67.net/Golan_Heights_Book/Golan_Heights_Syria_Social_Human_Suffering.htm

40% من مساحة قطاع غزة، منذ عام 1967 حتى عام 1995[1]، وبلغ عدد المستوطنات (150) مستوطنة في الضفة الغربية، و(16) في قطاع غزة، وبلغ عدد المستوطنين في تلك الفترة (141) مستوطنا في الضفة الغربية، و (6 آلاف) مستوطناً في قطاع غزة، وعشرة أحياء استيطانية في القدس يقطنها 170 ألف مستوطن يهودي[2] (أنظر ملحق 6).

وبعد عام 1995، توسعت عمليات البناء الاستيطاني ومصادرة الأراضي بشكل لم يسبق له مثيل، خصوصاً أن تأجيل بحث قضية الاستيطان إلى المرحلة النهائية – كما ورد في اتفاق أوسلو – ساهم بشكل كبير في قيام إسرائيل بالإمعان في عمليات المصادرة والتوسع الاستيطاني، "ارتفع حجم النشاط الاستيطاني منذ توقيع اتفاق أوسلو بمعدل 52%،وعدد المستوطنين بنسبة 63%، فمنذ اتفاق أوسلو وحتى الآن، تمت مصادرة 222 ألف دونم، منها 170 ألف دونم منذ تولي بنيامين نتنياهو الحكم في إسرائيل "مايو 1996"، ونحو 31 ألف دونم تمت مصادرتها منذ توقيع مذكرة واي ريفر في 1998/10/23[3]".

وخلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، قامت إسرائيل ببناء ما يعرف بجدار الفصل العنصري، بعد ما قامت بإعادة احتلال المناطق الفلسطينية المصنفة (أ) و (ب)، من أجل الحد من عمليات المقاومة المنطلقة من هذه المناطق إلى داخل عمق الأراضي الإسرائيلية، ونجم عن بناء هذا الجدار عزل وتقسيم التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض، حيث أصبحت الأراضي الفلسطينية أشبه بالكنتونات المعزولة عن بعضها البعض، وساهم هذا الجدار بتعزيز سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، حيث توسعت عمليات البناء الاستيطاني، ولابد من الإشارة هنا إلى أن قيام إسرائيل بالانسحاب الكامل من قطاع غزة عام 2005، وهدمها لكافة المستوطنات هناك، لا يعني بأي شكل من الأشكال إلى تخلي إسرائيل عن فكرة الاستيطان، بل يمكن رد ذلك إلى ارتفاع تكلفة حماية المستوطنات في منطقة تعتبر الأكثر كثافة سكانية على

---

[1] نبيل محمود السهلي: فلسطين.. أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002 اتحاد الكتاب العرب، http://www.google.ps/url?url=http://site.iugaza.edu.ps/kghonem

[2] أسماء ملكاوي: إسرائيل: مشروع استيطاني http://www.alburayj.com/est%20israeal%20mashrou3.htm

[3] الاستيطان الإسرائيلى الاستيطان تتبع تاريخى فكرة و فلسفة الاستيطان http://www.google.ps/url?url=http://www.minfo.gov.ps/:

وجه الأرض، يضاف إلى ذلك شح الموارد المائية في قطاع غزة، نتيجة إستنزاف مصادر المياه الطبيعية من قبل إسرائيل في منطقة قاطع غزة، حيث تشير الدراسات الهيدرولوجية إلى تدني جودة المياه الصالحة للشرب في غزة وارتفاع نسبة الملوحة فيها.[1]

إن الاستيطان اليهودي في فلسطين، يعبر بشكل رئيسي عن فكرة الدولة اليهودية، حيث يرى القائمون على فكرة الدولة اليهودية، أنه لا مجال لإنشاء إسرائيل وإعلانها دولة يهودية دون الاستيطان، وإن هذا الاستيطان يشكل حجر الزاوية في إنشاء إسرائيل وإعلانها دولة يهودية، وعلى الرغم من المحاولات الفلسطينية الهادفة إلى الحد من ظاهره الاستيطان اليهودي ومقاومته (إن جاز التعبير)، إلا أن هذه المحاولات تعتبر خجولة في شكلها ومضمونها، ولم ترق إلى مستوى مواجهة هذه الظاهرة خصوصاً وأن الساحة الفلسطينية لازالت منقسمة على بعضها سياسياً وجغرافياً، لقد قامت السلطة الفلسطينية بالعديد من المحاولات على الصعيدين المحلي والدولي، لإجبار إسرائيل على وقف الاستيطان، إلا أن هذه المحاولات لم تثمر عن أي نجاح، بل بالعكس فإن إسرائيل لازالت تمعن في الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتهويد القدس، وتجترح من أجل ذلك، وتسن القوانين والتشريعات الهادفة إلى إعطاء الشرعية والغطاء القانوني لهذه العملية.[2]

إن اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة يهودية سوف يؤدي إلى تشريع عمليات الاستيطان، وسوف يؤدي هذا إلى نسف القضية الفلسطينية والجهود المبذولة لبناء دولة مستقلة، خصوصاً وأن التجمعات الاستيطانية أصبحت تشكل ما نسبته (10%) من عدد السكان اليهود في فلسطين، وأصبح المستوطنون قوة انتخابية لا يستهان بها، على الساحة السياسية الإسرائيلية، وهذا أعان صعود قوى اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى الحكم، وهذا ما يلاحظ منذ عام 2005 إلى نهاية عام 2014.[3]

---

[1] علاء الدين خليل محمد المشهراوي: **الآثار السياسية والأمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة دراسة تحليلية للنواحي السياسية والأمنية لواقع الانسحاب الإسرائيلي في أيلول 2005**. جامعة الأزهر، غزة.

[2] نبيل محمود السهلي: **فلسطين.. أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002**. مرجع سابق.

[3] انطوان شلحت: **وقائع سيطرة اليمين على إسرائيل**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014.

إن كافة الأحزاب الإسرائيلية، تسعى وبصورة محمومة إلى كسب أصوات المستوطنين، وتقدم لهم كافة التسهيلات للإمعان في عمليات الاستيطان، وتسهل لغلاتهم التنكيل بالفلسطينيين، سواءً من خلال منعهم من الوصول إلى أراضيهم أو اختطافهم أو إحراق ممتلكاتهم أو قتلهم، كما حصل مع الفتى المقدسي محمد أبو خضير، وتتساهل إلى أبعد الحدود في اعتقالهم ومحاكمتهم وتقديمهم لعدالتهم المزعومة.[1]

لقد استطاعت إسرائيل من خلال ممارستها على الأرض من خلق واقع جديد، تمثل في تغيير الواقع الديمغرافي في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً في منطقة القدس، وإن اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة يهودية، يعني إقرارهم بهذا التغيير، وهذا سيؤدي إلى زيادة المحاولات الإسرائيلية في تهويد الأرض وإفراغها من سكانها وإحلال المستوطنين مكانهم.

بناءً على ما تقدم يمكن للباحث الإشارة إلى إن اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة يهودية يعني إنهاء القضية الفلسطينية من جذورها وإلى الأبد.

6.3.4 تأثير الاعتراف على السيادة الفلسطينية

تعريف الدولة: الدولة: عبارة عن رقعة من الأرض موحدة ومنظمة سياسياً، مسكونة من قبل سكان أصليين، لها حكومة وطنية ذات سيادة على جميع أطراف الدولة، ولديها القوة الكافية لحماية هذه الدولة.

• تعريف فيفلد وبيرسي: بأنها الدولة التي تحكم نفسها ولها كافة حقوق السيادة.

• تعريف هارم دوبليه: بأنها أرض أو إقليم طبيعي محدد، وشعب متميز يسكن هذه الأرض، وحكومة أو نظام سياسي له سلطة.

• الدولة مكونة من ثلاثة عناصر: الأرض، الشعب، النظام السياسي (السلطة).[2]

---

[1] انطوان شلحت: **وقائع سيطرة اليمين على إسرائيل.** مرجع سابق.

[2] http://site.iugaza.edu.ps/kabudaher/files/

اصطلاحاً: عرفت الدولة بأنها " شعب مستقر على إقليم معين، وخاضع لسلطة سياسية معينة، وهذا التعريف يتفق عليه أكثر الفقهاء، لأنه يحتوي العناصر الرئيسة التي لابد لقيام أي دولة منها، وهي الشعب، والإقليم، والسلطة، وإن اختلفوا في صياغة التعريف، ومرد هذا الاختلاف إلى أن كل فقيه يصدر في تعريفه عن فكرته القانونية للدولة "[1].

1.6.3.4 نظرية الدولة

تميز الجدل حول مفهوم الدولة بأنه جدل كلاسيكي، كان مفاده قائما حول ارتباط الغايات القصوى للدولة، ونشكل من خلال هذا الجدل وجهتي نظر حول الدولة:

"**الأول:** اعتبر أن الوظيفة الأساسية للدولة هي السهر على استتباب الأمن والسلم، والانتقال من حالة العنف الطبيعي إلى حالة السلم أو العنف المعقلن و المنظم.

الثاني: اعتبر أن الدولة هي بمثابة تعبير عن عقل المجتمع وتمثيل لإرادته، وأن خطواتها هي تعبير عن هذا العقل الذي يعبر عن المصلحة العامة للمجتمع".[2]

أما فيما يتعلق بمفهوم السيادة:

يشكل مفهوم السيادة مساحات واسعة في البحث العلمي في مجالات القانون، والسياسة، والثقافة، حيث ارتبط هذا المفهوم بالعديد من المتغيرات والتحولات الكبرى، التي شهدتها الإنسانية خلال العقدين الماضيين، وقبل الولوج في هذا الجانب، لابد من الإشارة إلى التطور التاريخي لمفهوم السيادة، حيث يرى بعض المفكرين أن هذا المفهوم إنبثق عن فكرة الديمقراطية، والتي تمتد جذورها الزمنية إلى حضارة ما بين النهرين، وانطلقت بعد ذلك إلى

---

[1] سعد عصفور: القانون الدستوري والنظم السياسية، القسم الأول، ص 93 -94 عن موقع /http://www.wadiyain.org/ImagesGallary/photoGallary/Files

[2] عبد الجبار الغراز: مفهوم الدولة: المحور الأول مشروعية الدولة و غاياتها في فبراير 2012 عن موقع /http://algharrazjebbar.maktoobblog.com/267

سائر الشعوب والأمم، ولكن يمكن الإعتبار أن افلاطون وفي كتابه الجمهورية هو أول من أشار إلى هذا المفهوم [1].

وهناك العديد من الكتاب يرون بأن هذا المفهوم يعود إلى مفكري العصور الوسطى، ومنهم بومانوار (beaumanoir)، ولوازو (loyseau)،[2] ولكن يمكن القول بأن هناك شبه إجماع لدى فقهاء القانون الدستوري على أن مفهوم السيادة يعود في جذوره وأصوله إلى الفقيه جانبودان، حيث يعتبر أنه أول من قام بتوضيح معنى كلمة السيادة في كتابه عن الجمهورية، حيث قال: " إن الدولة إنما هي حق الحكم على الأسر فيها، وحق إدارة شؤونها المشتركة بينها، وذلك على أساس السلطان السيد ".[3]

ومن التعريف أعلاه يمكن الإعتبار بأن بودان قد قام بإخراج معنى السيادة من صفة ملتصقة بالملك، إلى اعتبارها ملتصقة بالدولة ووجودها، وأحد أهم عناصرها، يضاف إلى ذلك فإن فكرة السيادة تعتبر من المبادئ التي تم الاتفاق عليها في مواثيق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية في ذات المجال، ويمكن الاعتبار أن مبدأ السيادة المنبثق من القانون الدولي العام، مع بداية تشكل الدولة القومية الحديثة في أوروبا، وخصوصاً بعد إقرار معاهدة وستفاليا في عام 1648، والتي من خلالها انتهت الحرب الدينية في أوروبا، والتي امتدت على مدار ثلاثة عقود، ولذلك فإن هذه المعاهدة هي التي أقرت مبدأ السيادة، أو سيادة الدولة، على اعتبار أن سيادة الدولة هي سلطة الدولة العليا والمطلقة على إقليمها، بمعنى أن السيادة هي حق الدولة في ممارسة كل اختصاصاتها ووظائفها وصلاحياتها داخل إقليمها القومي، دون أي تدخلات خارجية[4]، وقد ورد في ميثاق الأمم المتحدة وخصوصاً في المادة 2\1، على أن هيئة الأمم المتحدة تقوم: على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، أما الفقرة السابعة من نفس المادة المذكورة أعلاه فتشير: ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون

---

[1] طلال ياسين العيسى: ***السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر "دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"***. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**. المجلد 26، جامعة جدارا، العدد الأول، 2010.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لحلها بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.[1]

ولابد من الإشارة هنا، إلى أن مفهوم السيادة يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا مرتبط أساساً بمدى توفر عناصر القوة لتلك الدولة وفي سياق الصراع العربي الإسرائيلي، والفلسطيني الإسرائيلي، فإن مسألة السيادة احتلت حيزاً مهما من مفاوضات العملية السياسية، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وكانت هذه المفردة السياسة حاضرة سواءً باللفظ أو بعناوين أخرى، وخصوصاً فيما يتعلق بمواضيع الحل الدائم كالقدس واللاجئين والحدود والمياه.[2]

منذ إعلان الكيان الإسرائيلي عام 1948 وإسرائيل ترفض وبكل الاشكال ترسيم حدودها كأي دولة اخرى على وجه الأرض، وهذا يعني فسح المجال واسعاً لتوسيع هذه الرقعة الجغرافية المعروفة باسم الكيان الإسرائيلي، لقد أقر قرار التقسيم رقم 181 عام 1947، حدود الدولتين اليهودية والفلسطينية، ولكن لم تقم إسرائيل بالإلتزام مطلقاً بهذه الحدود وأقامت دولتها على ما يقارب من 78% من مساحة فلسطين التاريخية، أي بما يزيد عن 33% من المساحة التي أقرها قرار التقسيم[3]، وفرضت سيطرتها وسيادتها على هذه المساحة الجغرافية، وكانت تهدف من خلالها إلى فرض سيادتها على كامل فلسطين التاريخية، حيث تم ذلك عقب حرب 5 حزيران عام 1967، حيث سيطرت إسرائيل على كامل فلسطين التاريخية، والجولان السوري، وشبه جزيرة سيناء المصرية، ولم تكن تصرفات إسرائيل هذه عبثية حيث كانت تهدف من ذلك إلى السيطرة على الأرض بكافة مكونتها الطبيعية، وعلى الماء والحدود البرية والبحرية والجوية، وهذا يتضح ملياً من كتابات الساسة الإسرائيليين.

---

[1] طلال ياسين العيسى: **السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر "دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"**. مرجع سابق.

[2] فرحان موسى حسين: **علقم النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات (أوسلو):المخزون المائي نموذجا**. جامعة القدس، 2012.

[3] المرجع السابق

إن تنازع السيادة ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية قائم بالأساس من أن أهداف إسرائيل هي أهداف توسعية، وهذا يتضح من إجراءاتها وسياساتها على أرض الواقع، فتوسيع الاستيطان وكما أشار الباحث سابقاً يخل بقواعد السيادة الفلسطينية، وعدم ترسيم إسرائيل للحدود، وتوضيح حدودها وفق المعايير الدولية، يدلل على ذلك وبكل بساطة، إضافة إلى ذلك فإن إسرائيل تسعى جاهدة ومن خلال إطالة أمد المفاوضات، إلى تغيير الوقائع الجغرافية على الأرض، بما يضمن ترسيخ سيطرتها على كل ما تصل إليه من الأرض الفلسطينية.[1]

إن المطالب الفلسطينية المندرجة تحت مفهوم السيادة تعتبر من أهم نقاط الخلاف الجوهري بين الجانبين، فإسرائيل ترى نفسها قادرة على بسط سيادتها على كل مكونات الأرض الفلسطينية، مدعية إن ذلك يشكل الأهمية الأمنية لاستمرارها، وهذا لا يتوقف فقط على الجوانب المتعلقة بالأمن الفلسطيني، بل ويتعدى ذلك إلى سيطرتها واستنزافها للموارد المائية الفلسطينية، والمصادر الطبيعية، والثروات المعدنية في منطقة البحر الميت، وحقول الغاز على البحر المتوسط، وخصوصاً قرب سواحل غزة، إن اعتراف الفلسطينيين بيهودية الكيان الإسرائيلي يعني إقرارهم بشرعية ممارستها سواءً أكانت هذه الممارسات استيطانية أو عسكرية أو قانونية، بمعنى الإقرار الدائم بوجود المستوطنات، وإقرارها كذلك بالتخلي العسكري الإسرائيلي في كل المواقع الجغرافية الفلسطينية، وكذلك إقرار بالسيادة الإسرائيلية على القدس، والإذعان لعمليات تهويدها، وكذلك ما يتعلق بتقرير المصير واللاجئين وكل هذا أشار إليه الباحث فيما سبق.[2]

---

[1] المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=179842

[2] المرجع السابق

الخاتمة

إن اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة سوف يؤدي إلى تراجع الاعتراف العربي والعالمي بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، وسيكون التراجع هذا سواءً في المنظمات الأممية كمجلس الأمن، أو في الجمعية العامة في الأمم المتحدة، أو في المنظمات الاخرى كمجلس حقوق الإنسان، ومحكمة الجنايات الدولية، ومحكمة لاهاي، وبناءً عليه فإن هذا الاعتراف سوف يجعل من القضية الفلسطينية قضية تختص بمجموعة من السكان يعيشون في نطاق ما يسمى بإسرائيل اليهودية، وهذا سيلغي القضية الفلسطينية من جوهرها شكلاً ومضموناً، وهذا سينجر في الأساس على كافة أجزاء القضية الفلسطينية كما أشار إليها الباحث سابقاً، والمتمثلة في حق العودة، وتقرير المصير، والسيادة، والقدس، والمستوطنات، واللاجئين، وإلى اخره من الأجزاء المكونة للقضية الفلسطينية بجلها وجليلها.

بناءً على ما تقدم فإن الباحث يرى إن اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة هو نهاية القضية الفلسطينية من جذورها، وبذلك سيكون حق إسرائيل في أي لحظة من اللحظات طرد كل من له علاقة بأي ارتباط غير يهودي، إذ ما يعني قيام إسرائيل أولاً بتطهير داخلها التي نشأت في محيط (إسرائيل التي احتلت فلسطين عام 1948)، بطرد كافة الفلسطينيين من أراضيها وتشتيتهم في أي دولة، بإدعاء أن هذه دولة خاصة بالشعب اليهودي (إن صح تعبير الشعب اليهودي)، فاليهودية لا ولم ولن تشكل شعباً في أي يوم من الايام، وهذا من شأنه أن يحل المشكلة الديمغرافية التي تعاني منها إسرائيل، وهي الزيادة في نسبة السكان العرب في داخلها، وخصوصاً بعد أن قام العرب بتوحيد جهودهم بتشكيل قائمة عربية موحدة، لخوض انتخابات الكنيست القادمة والتي بحسب استطلاعات الرأي ستفوز بما لا يقل عن 13-15 مقعداً، وهذه ستكون نقطة تحدي فاصل للمجتمع الإسرائيلي ككل، حيث لم يكن العرب موحدين في أي يوم من الايام كما هو حالهم، ولربما لعب دور مسمى الدولة اليهودية دوراً كبيرا في قيام الأحزاب العربية بالتوحد حول قائمة معينة.

كذلك سوف ينعكس الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة على الحال الفلسطيني المعاش، ليس فيما يتعلق بالواقع السياسي والاقتصادي فحسب، بل سيكون ذلك إلى الواقع الاجتماعي فسسيولوجيا الواقع الاجتماعي الفلسطيني، هي عبارة عن كلٍ متكامل لا يمكن إنفصال أحدها عن الآخر، سواءً فيما يتعلق بالفرد أو الأسرة أو المجتمع بشكل كامل، ولكن في حال تم الاعتراف بيهودية الدولة فإن الإنعكاس سيكون تأثيره سلبياً وبصورة لا يمكن وصفها وتصورها على الحال الفلسطيني الاجتماعي، إذ سيكون هنالك تشرذم في داخل الأسرة الفلسطينية، وسينجر ذلك ليس فقط على الأسرة بل على الفرد في كينونته.

وذلك نابع من إبتعاد الإنسان عن وجوده الحضاري والتاريخي وعن إرثه الثقافي، وهذا سيؤدي إلى أن يكون الإنسان الفلسطيني عبارة عن إنسان مسخ في يد الاحتلال، أو مجرد آله تعمل في الأعمال السوداء كما تصنفها إسرائيل، فلا يمكن بأي حال من الأحوال بعد هذا الاعتراف إن يرقى الوجود الفلسطيني إلى أكثر من مجرد مجموعة من السكان تعيش في واقع الأبارتيهيد كما كان حال السود في جنوب افريقيا، أو كما كان حال الهنود الحمر، وما زال في بعض المقاطعات الأمريكية، مما يعني أن القضية الفلسطينية بكل مكوناتها سواءً السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الحضارية أو حتى في مضمونها الوجودي، سوف تنتقل إلى مرحلة اللانهاية، وهذا يعني إن القضية الفلسطينية انتهت، مما سوف يشكل بداية انطلاق إسرائيل لبناء إسرائيل الكبرى الممتدة من النيل إلى الفرات، كما هو وارد في تصوير الخارطة _خارطة إسرائيل الكبرى _المتواجدة والمطبوعة على العملة المعدنية الرئيسية لإسرائيل، وهي من فئة العشرة أجورات، والتي يستطيع من يدقق فيها النظر أن يرى حدود إسرائيل الكبرى كما هي واردة سواءً في التوراة، أو روايات التلموذ التي صاغها كهنة إسرائيل عبر تاريخهم.

إن امتداد إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات سيبدأ تشكيله في حال قام الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية الكيان الإسرائيلي، وهذا يعني وفق ما ورد على لسان إبراهيم، وكما ورد في التوراة بأن الله خاطبه وقال له:" لك ولنسلك اعطي هذه الأرض".

وهذا يعني ترسيخ هذه الفكرة التي أبتدعها اليهود عبر التاريخ منذ أربعة الاف عام مما يعني أن إسرائيل ستسيطر جغرافيا واقتصاديا وسياسيا على منطقة جغرافية تقدر مساحتها بأكثر من 7 مليون كيلومتر مربع، لمجموعة من السكان اليهود لا يتجاوزوا في جلهم 12 مليون يهودي هم على وجه الكرة الأرضية، ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى قيام إسرائيل وبفهم قوتها العسكرية والسياسية إلى تهجير هؤلاء العرب، أو تحويلهم إلى العيش في معازل وكنتونات، وهذا يتم الآن من خلال قيام التنظيمات الارهابية كداعش وغيرها، من تفتيت البلدان العربية داخليا لترسيخ سيطرة إسرائيل في المستقبل، ويدها الآن تنطلق في أغلب الدول العربية التي تعاني من أزمات سواءً في سوريا أو ليبيا أو مصر أو العراق.

النتائج والتوصيات

النتائج

بناءً على ما تقدم من فصول الدراسة السابقة، فإن الباحث توصل إلى العديد من النتائج، والتي تشكل في مجملها خلاصة هذه الأطروحة ومن أهم هذه النتائج:

أولاً: إن مفهوم الدولة اليهودية هو مفهوم ديني بالدرجة الأولى، ولكن له أبعاد ومغازي وغايات سياسية تهدف من خلالها إسرائيل إلى استئصال كل ما له علاقة بالواقع العربي المعاش، سواءً أكان ضمن حدودها الجغرافية التي نشأت على أثرها عام 1948، أو الحدود التي امتدت إليها يدها فيما بعد حرب عام 1967، بمعنى أن الدولة اليهودية ستشكل في مضمونها إذا ما تم الاعتراف بها فلسطينياً، أو عربياً، أو دولياً، أو مجتمعةً، ستشكل بداية النهاية للقضية الفلسطينية بكافة اجزائها ومكوناته، وبنفس الوقت فإن هذا سيطال الواقع العربي أيضا.

إذ إن اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل سيكون له تأثيرات سلبيه على الواقع العربي، وخصوصاً وأن الواقع العربي في هذه الايام يعيش حالة من التفتت والتشرذم والتمزق، بفعل العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية، فلم تنجح ثورات الربيع العربي في إعادة بناء الأمة ولا الدولة على حد سواء، بل على العكس ما هو حاصل الآن حيث إن العراق يعاني من الحرب الاهلية الداخلية، وكذلك سوريا، ويمتد الصراع شيئاً فشيئاً إلى لبنان، وكذلك فإن حال ليبيا ودول المغرب العربي ليس أفضل حالاً، حتى وإن كان هناك نوع من التثوير الذاتي في تونس، إلا أن كل مفاصل الثورات العربية، وما يحصل في بعض الدول العربية، سواءً نجحت فيها الثورات أو لم تنجح، تعيش حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وهذا يسهل من إمكانية وصول اليد الإسرائيلية إلى عمق هذه الدول، وهذا ما يحصل فعلاً من خلال قيام الأجهزة الإسرائيلية، باغتيال العلماء العراقيين، وبنفس الوقت تمتد اليد الإسرائيلية إلى مجمل الدول العربية سواءً بشكل دبلوماسي أو عسكري أمني.

ثانياً: وكما أشار الباحث سابقاً فإن اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل كدولة، يعني الانجرار وراء خطأ فاحش في علم السياسة، حيث إن اليهودية لا يمكن أن تشكل في يوم من الأيام أمة، ولا قومية، ولا شعب، فاليهودية هي عبارة عن ديانة لا أكثر ولا أقل، يدين بها أناس من جنسيات وقوميات وأمم مختلفة حالها كحال الإسلام أو المسيحية أو البوذية، وإلى آخرها من الديانات الموجودة على وجه الأرض، لكن اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة لليهود، هذا يعني تجاوز مفاهيم الدولة والأمة والقومية والشعب، والانجرار وراء مسميات إثنية وعرقية وجنسية، لا تمد للواقع الإنساني بصلة، وهذا الجدل أساساً كان قائماً أساساً في فكر المسلمين، بأن هل المسلمون يشكلون امة أو لا.

الأمة الاسلامية تختلف في تكوينها قطعياً عما يسعى إليه اليهود، فالأمة الاسلامية أساساً هي ذات حضارة وتاريخ متواصل منذ فجر الإسلام إلى يومنا هذا، ولم ينقطع هذا التواصل على الرغم من الظروف والحالة التي عاشها المسلمون في فترات المد والجزر، وفي فترات صعود وهبوط الدولة الاسلامية، وبنفس الوقت فإن مكونات الدولة الاسلامية كاملة تختلف كلياً جوهراً ومضموناً وشكلاً عما يسعى إليه اليهود لإثباته، فالأمة الإسلامية تقرأ كتابها القرآن بلغة واحدة هي اللغة العربية، يضاف إلى ذلك العوامل المشتركة، والتاريخ المشترك، والاقتصاد، والحالة النفسية التي تشكل في مضمونها عوامل الأمة والقومية، ولكن اليهودية، تختلف فالأمريكي لا يمكن في أي حال من الأحوال، أن يتساوى ضمناً وشكلاً وقانوناً حسب الفكر اليهودي مع الفلاشا، أو مع الاثيوبيين، أو مع حتى العرب، فالتسميات عند اليهود تختلف سواءً أكان ذلك نابعا من فكر اليهود الشرقيين أو الغربيين على حد سواء، وبناءً عليه فإن مفهوم الدولة اليهودية حسب ما يرتئيه الصهاينة سيخرج الحالة الفلسطينية من حالة التفكير الدولي والعربي، وإسقاطها في محور الذاتية المنفصلة عن تاريخها العربي والاسلامي.

التوصيات

يوصي الباحث كافة الأطراف الفلسطينية بكل منظماتها وفصائلها وأطيافها السياسية بالوقوف صفاً واحداً لمواجهة كافة التحديات المفروضة على القضية الفلسطينية، وخصوصاً

المطلب الإسرائيلي المتعلق بالاعتراف بها (دولة يهودية)، وإن أولى الخطوات في هذا الجانب تتمثل في المصالحة الفلسطينية وإنهاء الإنقسام.

كما يوصي الباحث صانع القرار الفلسطيني والقيادة الفلسطينية بعدم الإعتراف بإسرائيل (دولة يهودية)، وإذا أصرَت إسرائيل على هذا المطلب، أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بإحالة ملفها إلى الأمم المتحدة للبت في هذه القضية، لأنه ليس هنالك أي فلسطيني بوسعه تقديم إعتراف كهذا لإسرائيل.

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

الكتب

إبراهيم العلي: **بروتوكول الدار البيضاء بين النظرية والتطبيق.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت

أحمد يوسف: **تأملات في الدين والسياسة قراءة في الحالة الفلسطينية مراجعات فكرية وسياسية (3).** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أرنون سوفير: **إسرائيل ديموغرافيا 2000– 2020 مخاطر واحتمالات.** (ترجمة محمد غنايم)، مؤسسة الأيام، فلسطين، 2001، ص35

أسعد رزوق: **إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، بيروت 1968.

إلياس شوفاني: **إسرائيل في 50عاماً المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس.** دار جفرا للدراسات والنشر دمشق ط 1، 2002.

أمين عبد الله محمود: **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، عالم المعرفة، الكويت، 1984.

انطوان شلحت: **وقائع سيطرة اليمين على إسرائيل.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014.

أنور خلف: **فلسطين. إسرائيل" و"يهودية الدولة" خطر خط احمر.**

باروخ كمرلنك، **التصفية، حرب أرييل شارون ضد الفلسطينيين**، الحوار الثقافي، لبنان، ط 1، 2005.

ثيودور هرتسل: **الدولة اليهودية**، 1894.

جودت السعد: **أوهام التاريخ اليهودي**. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998م.

خلف محمد الجراد: **الأبعاد الفكريّة والعلميّة -التقنيّة للصراع العربي – الصهيوني**، منشورات اتحاد الكتاب العرب- دمشق 2000

صابر محي الدين: **اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية**، مركز دراسات الغد العربي، دمشق 2003.

صالح الرقب: **ليس لليهود حق ديني أو تاريخي في فلسطين**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2002م.

عبد الناصر قاسم الفرا: **الهيكل المزعوم بين الوهم والحقيقة**. جامعة القدس المفتوحة – غزة – فلسطين

عبد الناصر قاسم الفرا: **حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية**. جامعة القدس المفتوحة – غزة، فلسطين.

عبد الوهاب الكيالي: **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت 1986.

عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية**، دار الشروق، القاهرة، 1999م.

عبد الوهاب المسيري، "**الآيديولوجية الصهيونية**"، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، عالم المعرفة، 1982

علاء الدين خليل محمد المشهراوي: **الآثار السياسية والأمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة دراسة تحليلية للنواحي السياسية والأمنية لواقع الانسحأب الإسرائيلي في أيلول 2005**. جامعة الأزهر- غزة.

فرحان موسى حسين علقم: **النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات (أوسلو):المخزون المائي نموذجا.** جامعة القدس 2012

محمد صالحية: **القدس – السكان والأرض.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت – لبنان – ط1 — 2009م

محمود مرسى: **أزمة التوجه السياسي الإسرائيلي الراهن نحو يهودية الدولة وأثره على مستقبل المشكلة الفلسطينية.** المركز الديمقراطي العربي.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: **مسيرة مترددة نحو الاعتدال – مواقف الرأي العام الإسرائيلي من عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلي)**

الرسائل الجامعية

سامي عبد القادر أبو جلهوم: **تاريخ الحركة الصهيونية التصحيحية إسلامية 1948-1925.** رسالة ماجستير، غزة 2011

المجلات والتقارير

إبراهيم أبو جابر، ***تحولات المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف (1991-2003)*، مجلة دراسات شرق أوسطية**، فصلية محكمة، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عمان، السنة التاسعة، العدد 27، ربيع 2004.

الإحصاء الفلسطيني **واقع اللاجئين الفلسطينيين.** 2014

إسرائيل شاحاك: ***حقيقة بيغن وشركائه – مقتطفات وثائقية*** – ترجمة ومنشورات **مجلة فلسطين المحتلة.** بيروت – كانون الثاني، 1979، ص 129 .

الاقتصادية والقانونية– المجلد 26 – العدد الأول– 2010 جامعة جدارا

سلسلة دراسات فلسطينية (1). دراسات منهجية في القضية الفلسطينية.

طلال ياسين العيسى: ***السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر "دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر"*. مجلة جامعة دمشق للعلوم**

عادل سمارة: ***الهزيمة بين جدل تجليسها وتخطيه استهداف دائم يشترط هوية: المقاومة والتنمية والوحدة*، مجلة كنعان**. عدد156، 2014.

ليلى نقولا الرحبان: ورقة بحث: "**حق العودة" للاجئين الفلسطينيين: حق قانوني وانساني لشعب، وقومي لأمة.**

موقع الأحزاب الدينية بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية

القرارات

قرار التقسيم

قرار الجمعية العامة رقم 194 الدورة 3، 11 كانون الأول 1948

المراجع الالكترونية

أبراهام ليون، "المفهوم المادي للمسألة اليهودية"، موقع المناضل–http://www.almounadil-a.info

أبراهام ليون، "المفهوم المادي للمسألة اليهودية"، موقع المناضل–http://www.almounadil-a.info.

أحمد جمعة، موقع مصر الالكتروني ونشرت في صحيفة اليوم السابع المصرية،22 كانون أول / ديسمبر 2013م، http://www.masress.com/youm7/1410009، دراسة صادرة عن مركز أبحاث إسرائيلي.

أسامة أبو نحل، "يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية"،
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBsQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.qou.edu%2FhomePageItemVcount%3Ffile%3Darabic%2Fmagazine%2Fissued23_1%2Fresearch9.pdf%26id%3D23.9&ei=d22XU77JGcuw7Aau-YD4Cg&usg=AFQjCNHnqD4JvUMCL28kjkHK66SLZ0hk8Q&bvm=bv.68693194,d.ZGU

الاستيطان الإسرائيلى الاستيطان تتبع تاريخي فكرة و فلسفة الاستيطان
http://www.google.ps/url?url=http://www.minfo.gov.ps/

اسعد غانم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ونشر أيضاً الحياة، لندن، 28/ / آذار/2014، http://www.alzaytouna.net/permalink/64207.htmm

أسماء ملكاوي: إسرائيل: مشروع استيطاني
http://www.alburayj.com/est%20israeal%20mashrou3.htm

الإعلان العالمي لحقوق الانسان المادة 13 / http://www.un.org/ar/documents/udhr

افيعزر ربيتسكي: لمتدينون والعلمانيون في إسرائيل حرب ثقافية ترجمة عليان الهندي
http://fadyghorra.arabblogs.com/archive/2008/4/524882.html

أمل سليم الوزير: الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية 2010- جامعة الأزهر- غزة
http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=11

الانتدأب البريطاني ووعد بلفور http://palestinianmissionuk.com/arabic/?p=173

آيـــة ديـــاب، زينـــب الســـحلي: الصـــراع العربـــي الإســـرائيلي وخصائصـــه
http://webcache.googleusercontent.com

بثينة خليفة قاسم http://www.noqta.info/page-47962-ar.html

التشـــكيلات السياســـية والعســـكرية الصـــهيونية قبـــل العـــام
http://www.alburayj.com/nakba%20tashkelat.htm1948

تقرير رسمي يكشف مفاجآت مثيرة في عملية اغتيال رابين، يؤكد التقريـر إن وراء اغتيـال إسـحاق رابيـين جهـات إسـرائيلية رسـمية، 19 تشـرين ثـاني / 2003م
http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=4482&subcategoryid=261&categoryid=36

تقرير صادر عن مركز الإعلام والمعلومات الفلسطيني، نشر في جريدة الوطن، مشرفها العـام محمد عوض، تقرير رسمي يكشف مفاجآت مثيرة في عملية اغتيال رابين، يؤكد التقرير إن وراء اغتيال إسحاق رابين جهات إسرائيلية رسـمية، 19 تشـرين ثـاني / 2003م
http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=4482&subcategoryid=261&categoryid=36

تقرير-المصير-حق /الموسوعة الفلسطينية /http://www.palestinapedia.net

الجزيرة الإخبارية، برنامج في العمق، تقديم علي الظريفي، في (5) أجزاء، عرضـت فـي 3 تشرين ثاني / 2010م، http://www.youtube.com/watch?v=QEt8lI_DUyg

الجـــولان بـــين مطرقـــة الاحـــتلال وســـندان التلـــوث
http://www.golan67.net/Golan_Heights_Book/Golan_Heights_Syria_Social_Human_Suffering.htm

جوناثان كوك: مخاوف إسرائيلية بالغة من «القنبلة السكانية الفلسطينية فلسطين تتلاشى الحلقة: 3 التاريخ: 04 2009 -http://www.albayan.ae/one-world/1235654589463 2009-03-04-1.411339

حسام الحفناوي: الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت بين الدوافع الحقيقية والمبررات المعلنة: http://www.alukah.net/culture/0/63427/#ixzz3I4w3VKhK

حنا عيسى: لماذا لم يطبق حق تقرير المصير على فلسطين؟: 2014 http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/349118.html

داوود عبد الله: قانون العودة الإسرائيلي: تقويم لدوافعه وجذوره التاريخية 2009 http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:39-ERR4-648J:www.group194.net/index.php%3Fmode%3Darticle%26id%3D18318.%25DE%25C7%25E4%25E6%25E4%2520%25C7%25E1%25DA%25E6%25CF%25C9%2520%25C7%25E1%25C5%25D3%25D1%25C7%25C6%25ED%25E1%25ED:%2520%25CA%25DE%25E6%25ED%25E3%2520%25E1%25CF%25E6%25C7%25DD%25DA%25E5%2520%25E6%25CC%25D0%25E6%25D1%25E5%2520%25C7%25E1%25CA%25C7%25D1%25ED%25CE%25ED%25C9+&cd=6&hl=ar&ct=clnk&gl=ps

روجيه غارودي: دراسة في الصهيونية / اليهودية http://www.radioislam.org/arabic/garaudy.htm

ريجينا الشريف، "الصهيونية غير اليهودية"، ترجمة: احمد عبد الله عبد العزيز، https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&c

d=31&cad=rja&uact=8&ved=0CBoQFjAAOB4&url=http%3A%2F%2Fa.amaaz.free.fr%2Fportail%2Fdownloads%2FIssue-096.pdf&ei=226XU_rpFKqw7QbFl4HIDg&usg=AFQjCNENKylWV2C05oz8pWltM-iehfLstg&bvm=bv.68693194,d.ZGU

سعد عصفور، القانون الدستوري والنظم السياسية، القسم الأول، عن موقع /http://www.wadiyain.org/ImagesGallary/photoGallary/Files

سعيد مسالمة: وثائق: الصهيونية و الإمبريالية المفهوم الفلسفي للحركة الصهيونية http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=15508

سميح خلف: دولة اليهودية بين النظرية والخطاب السياسي والحزبي الإسرائيلي http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=51540

سنية الحسيني: لماذا يرفض الفلسطينيون الإقرار بيهودية دولة إسرائيل، http://wafastudies.ps/index.php/palestinians/113-2014-02-26-12-06-06

سياسة الاستيطان الاستعماري اليهودي في القدس http://www.alqudsalaan.com/2014/03/

الشخصية اليهودية في إطار الجيتوية الإسرائيلية 2006: هيثم المنسى. http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/11/12/62844.html#ixzz3IAwSq8NH

صالح النعامي: أسرلة" القدس بعد تهويدها. مجلة البيان | ملف العدد /2013 العدد: 319 http://www.albayan.co.uk/Mobile/MGZarticle2.aspx?ID=3368

صفحة قضـــايا راهنـــة علـــى الانترنـــت، نشـــر فـــي 14 ينـــاير / كـــانون ثـــاني 2014م،
http://www.dohainstitute.org/release/27aa7808-58db-491f-9e0c-09ec488d61a6.

عادل سمارة ومسعد عربيـــد، "مناقشـــة نقديـــة فـــي حـــل الدولـــة الديمقراطيـــة العلمانيـــة"، http://www.kanaanonline.org/articles/01309.pdf.

عبد الجبار الغراز، مفهوم الدولة: المحور الأول مشروعية الدولة و غاياتها في فبرايـــر 2012 عن موقع http://algharrazjebbar.maktoobblog.com/267/

عبـــد الحفـــيظ محـــارب: يهوديـــة الدولـــة.. الفكـــرة،الدولـــة، واشـــهارها علـــى الرابطhttp://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=117258

عبـــد الوهـــاب المســـيري، "موســـوعة اليهـــود واليهوديـــة والصـــهيونية"، مجلـــد 7، http://www.al-mostafa.com :.

عزمي بشارة: أخيراً وليس آخراً: الاعتراف ب إسرائيل دولة يهودية تشـــرين الثـــاني 2010، http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1726

عزمـــــــي بشـــــــارة: دولـــــــة يهوديـــــــة وديمقراطيـــــــة 2014، http://www.fikrwanaqed.net/site/topics/printArticle.asp?cu_no=1&item_no=854&version=1&template_id=17&parent_id=13

علـــي ضـــاهر إبـــراهيم:، جـــذور الحركـــة الصـــهيونية علـــى الـــرابط http://www.wata.cc/forums/showthread.php?26123-

عمليـــــة الســـــلام والمفاوضـــــات الفلســـــطينية والعربيـــــة مـــــع إسرائيلhttp://www.mnofal.ps/articles/?category=1&lg=ar

عـــــــوض الرجـــــــوب، الجزيـــــــرة نـــــــت، صـــــــفحة المعرفـــــــة،
http://www.aljazeera.net/books/pages/ea1a530b-f7e6-40fc-b0ae-afc09979ae0d

غازي حسين: الاستيطان اليهودي في فلسطين مـــــــــــن الاســتعمار إلـــى الامـــبريالية
http://pulpit.alwatanvoice.com/

فيدور دوستويفسكي، مقالة: "المسألة اليهودية"، ترجمها عن الروسية: حسن ســامي اليوســف،
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A%2F%2Fasharqalarabi.org.uk%2Fmarkaz%2F01208.pdf&ei=qUuYU7nFO8vA7Ab6hIH4BQ&usg=AFQjCNEsmnsUcHkG9NIpp6ZzXBjxTQXudw&bvm=bv.68693194,d.ZGU

القدس وأحياؤها.. حرب تهويد في الداخل وحصار من الخارج –المركز الفلســطيني للإعــلام
https://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=164719

القرارات الدولية التي تؤكد شرعية عودة اللاجئــين والنــازحين الفلســطينيين إلـــى ديـــارهم
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3258

قصة "سايكس بيكو" القديمة والجديدة.. خرائط جديدة ترسم في الشرق الأوسط: تقســيم المقســم وتفتيـــــــت المفتـــــــت، المزيـــــــد علـــــــى دنيـــــــا الـــــــوطن..
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/05/10/391731.html#ixzz3IB1YmpQV

قناة الكتاب الفضائية، برنامج حديث الأربعاء،20 شباط / 2014م، الضيوف الدكتور وجيه أبو ظريفة كاتب وأستاذ العلوم السياسية وإسماعيل مهرة مختص في الشــؤون الإســرائيلية،
http://www.youtube.com/watch?v=KrgxK52xvt4

اللاجئـــون: وزارة الخارجيـــة الفلســـطينية. 2015، مركـــز الحاســـوب الحكـــومي
http://www.mofa.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=
category&layout=blog&id=47&Itemid=80

مجلة العودة، لبنـــان – بيـــروت، مجلـــة فلســـطينية شـــهرية، العـــدد 72، أيلـــول / 2013م،
http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=73&MenuID=164

محســـن محمـــد صـــالح: هـــل بـــاع الفلســـطينيون أرضـــهم؟ وتخلـــوا عنهـــا لليهـــود؟
http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&i
d=81812

محمد بن حسن المبارك: الحملة الفرنسية على مصر (1798–1801)، لماذا؟؟ علـــى الـــرابط
http://www.saaid.net/Doat/almubark/6.htm

محمد رضا السويسي: التطبيع في المسار التاريخي لصراع الأمة العربيـــة ضـــدّ الاســـتعمار
والصهيونيّة http://www.taqadoumiya.net

محمـــد طاقـــة: المـــآزق الفكـــري للنظـــام الرأســـمالي والأزمـــة الاقتصـــادية العالميـــة
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72876

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بتسيلم)، معطيات
وإحصاءات حول التجريد من حق المواطنة www.betselem.org

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفـــا: بدايـــة الاســـتيطان الصـــهيوني فـــي فلســـطين،
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4070

المســـــتعمرات الصـــــهيونية فـــــي الضـــــفة الغربيـــــة وقطـــــاع غـــــزة
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=179842

المسيري عبد الوهاب.: انهيار إسرائيل من الداخل
http://www.alzaytouna.net/permalink/5197.html

المسيري: عبد الوهأب موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية
http://www.creativity.ps/library/datanew/cre15/140.pdf

مصادرة الأراضي، الاستيلاء على الممتلكات: قانون أملاك الغائبين وسياسة إسرائيل في تشريع سلب الأملاك العربية في فلسطين الأربعاء 2010 المركز اللبناني للأبحاث والإستشارات.
http://www.center-lcrc.com/index.php?s=4&id=2047

ممدوح نوفل: تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين 1964-2004،
http://www.alzaytouna.net/permalink/5502.htm

منير شفيق، ملخص كتاب "اتفاق أوسلو وتداعياته"، لبنان – بيروت، مجلة العودة، مجلة فلسطينية شهرية، العدد 72، أيلول / 2013م، http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=73&MenuID=164

نادية سعد الدين الأرثوذكسية اليهودية بين العداء للصهيونية و«التكييف الديني» تشرين الثاني 2013، http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2691

ناصيف نصار: العلمانية خروج من هيمنة الدين 2011
http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=77044

نبيل السهلي: اليسار واليمين في " إسرائيل" وعقدة الحقوق العربية.
http://www.alzaytouna.net/permalink/53755.html

نبيل محمود السهلي: النكبة والتطور الديموغرافي اليهودي في فلسطين بعد عام 1948،
http://www.ssnp.info/index.php?article=44618

نبيل محمود السهلي: فلسطين.. أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002 اتحاد الكتاب العرب، http://www.google.ps/url?url=http://site.iugaza.edu.ps/kghonem

نتنياهو "يطلق النار" على المفاوضات أمام "الأيباك" http://www.paltelgroup.ps/pginfo/?p=14284

نص وعد بلفور http://www.awraq.birzeit.edu/sites/default/files/%20بلفور%201917.pdf

الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل العام 1948 http://riaaya.org/index_files/almashrou3%20alsahyoune/

وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية، عبد الحفيظ محارب، باحث في الشؤون الإسرائيلية، 12 نيسان / أبريل 2014، نشر المقال في مجلة شؤون فلسطين – العدد 246–، 28 آذار / 2014، وتناول المقال جذور فكرة يهودية الدولة والبعد القومي وما يترتب عنه من حق، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=117258

ياسر درويش أحمد: ما وراء المصطلحات الصهيونية (2) الأغيار(جوييم) مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، http://www.aqsaonline.org/News.aspx?id=5942

http://site.iugaza.edu.ps/kabudaher/files/

http://webcache.googleusercontent.com

http://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/eng/jun10/docs/Cover%20jerusalem% 20book.pdf

http://www.pcpsr.org/arabic/survey/books/2003/israeliopinion/conclusion.html

http://www.startimes.com/f.aspx?t=24405380

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3258

الملاحق

ملحق (1): وثيقة وعد بلفور

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of his Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

ملحق (2): نص وثيقة وعد بلفور باللغة الإنجليزية

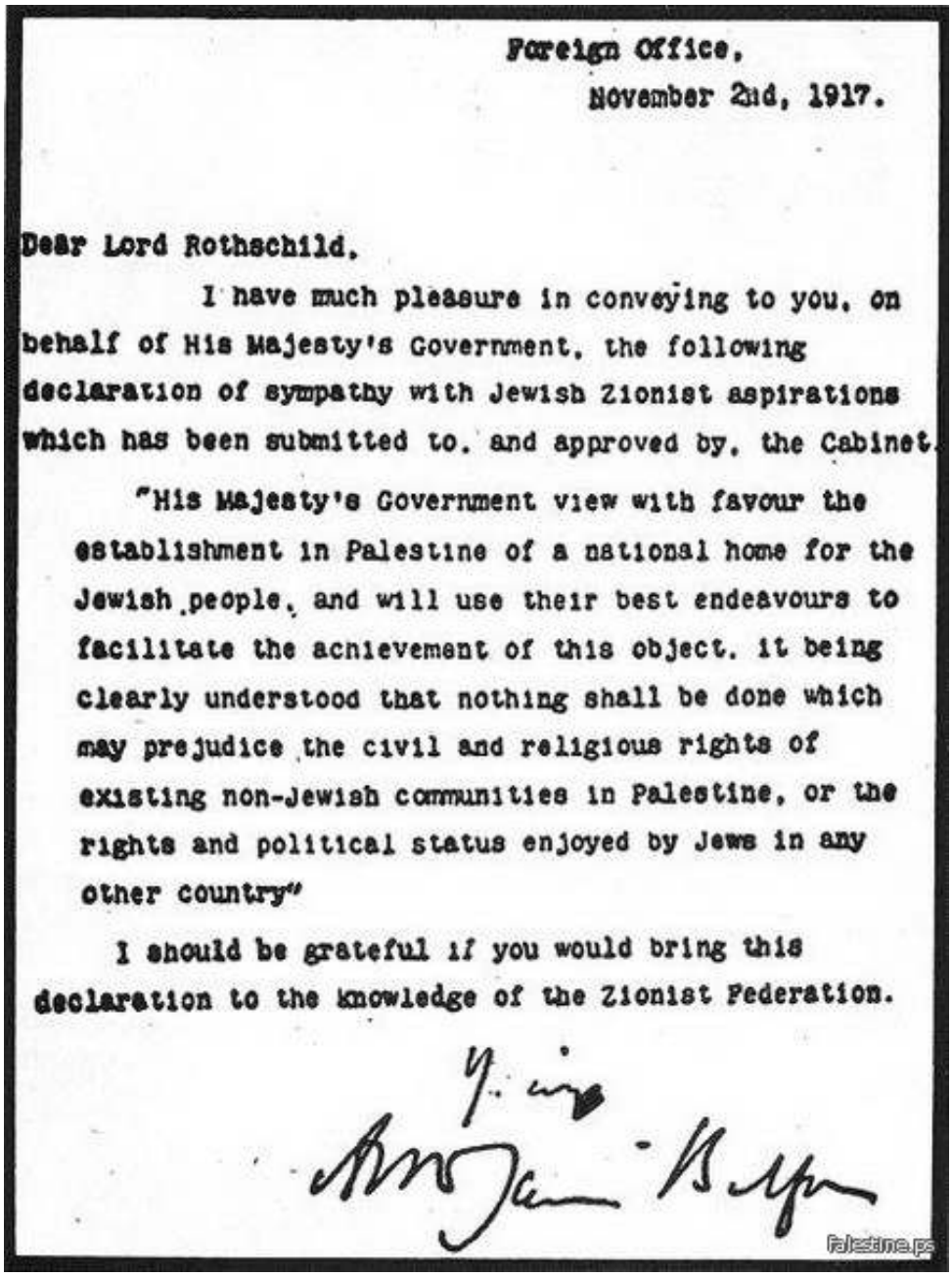

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet.

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

Yours sincerely,
Arthur James Balfour

Palestine.ps

ملحق (3): وثيقة وعد بلفور النسخة الأصلية الموجهة للحركة الصهيونية

وزارة الخارجية البريطانية 2 نوفمبر 1917م

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة التصريح التالي، الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

'إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يكون مفهوما بشكل واضح أنه لن يؤتى بعمل من شانه أن ينتقص الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى'.

وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم اتحاد الهيئات الصهيونية علما بهذا التصريح.

المخلص

آرثر بلفور

ملحق (4): مقتبسات من قرار الجمعية العامة 181، (الدورة 2، 29 نوفمبر 1947)

إن الجمعية العامة...

تعتبر إن من شان الوضع الحالي في فلسطين إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

تأخذ علما بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى لإتمام جلائها عن فلسطين في 1 أغسطس/ آب 1948.

توصي المملكة المتحدة بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقلة، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه وتطلب:

أ. أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية، كما هي مبينة في الخطة، من أجل تنفيذها...

خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول: دستور فلسطين وحكومتها المستقلة

(أ) إنهاء الانتداب: التقسيم والاستقلال

1. ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن 1 أغسطس/ آب 1948.

2. يجب إن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الإنسحاب في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن 1 أغسطس/ آب 1948...

3. تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة،...

4. تكون الفترة بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية...

الجزء الثالث: مدينة القدس

أ- نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Sepratum) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة...

الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 (الدورة 3، 11 كانون الأول 1948)

11- تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

قرار مجلس الأمن رقم 242 (17 حزيران 1967):

* إن مجلس الأمن، إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة إن تعيش فيه بأمان،

وإذ يؤكد أيضاً إن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقا للمادة 2 من الميثاق،

1. يؤكد إن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب نطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ – انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير،

ب – إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

2. يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ – ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب – تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج – ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3. يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لأحكام هذا القرار ومبادئه.

4. يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

طلب وقف اطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم 242 بجميع اجزائه إن مجلس الأمن:

1. يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا إلى وقف اطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الاعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2. يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فورا بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع اجزائه.

3. يقرر إن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، 1947–1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلاً عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة 2، الملحق رقم 11، المجلد الأول إلى الرابع.

An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies

The impact of recognizing Israel as a Jewish state on the establishment of a Palestinian state

By
Imad Ahmad Abdulkarim Salama

Supervised By
Prof. Abdul Sattar Qasim

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2015

The impact of recognizing Israel as a Jewish state on the establishment of a Palestinian state

By
Imad Ahmad Abdulkarim Salama
Supervised by
Prof. Abdul Sattar Qasim

Abstract

This study aimed at analyzing the recognition of the state of Israel and its influence on the establishment of the state of Palestine. In addition, it highlighted its significance which was raised from being the first to study the recognition of the state of Israel. As a result, the main problem was that the recognition of the Israeli state contributed to escalating the political situation. This would lead the peace process to a dead end in case the Palestinian party rejected it.

In this study, it was assumed that the International Recognition of the Israeli (hereinafter referred to as "IRI") hindered the recognition of the state of Palestine. The Israelis aimed at wasting time and keeping the Palestinians with negotiations. It also aimed at keeping the active regional and international occupied with futile political argumentations. This proposition was a true rejection to the establishment of Palestine on the land of 1967.

The functional systems method was employed because it was important to understand the mentality of decision making and the institutional tasks in Israel. Besides, the researcher used the analytical method in analyzing the general policies since it contributed to proposing alternatives and solutions to decision makers and the Palestinian negotiator.

In this study, the concept of the state of Israel was discussed relating it to the fixed civic rights of the Palestinians. Furthermore, this recognition was the official termination of the Palestinian cause in its form and content.

In terms of its content, all the central issues comprised the essence of the Palestinian cause, namely: the right of return, refugees, settlements and sovereignty. Nowadays, the previously mentioned issues are part of the past since these are part of the Israeli state not the Palestinian state. Further, the Israeli occupation was not responsible for what happened to the Palestinian people over 70 years ago. In terms of the form of the cause, it became part of the past and it didn't exist anymore in the political arena.

In return, it was hard to believe that any Palestinian party agreed on the Israeli state because this would be rejected by the Palestinians in the West Bank, Gaza, overseas and Diaspora. This step would lead to the loss of the legitimacy of the Palestinian authority.

The researcher concluded that the concept of Israel is religious par excellence, but it has political reasons and aims. These aims are designed to eradicate the realistic reality of the Arab world even if it is within its geographic boundaries of 1948 or the ones which are drawn after the 1967 war.

In other words, the Jewish state will be a real threat if it is recognized at the Palestinian, Arab, international or socially. It will be the end of the story of the Palestinian cause in all its components.